الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

شعبة: تاريخ

دور المستوطنين في صنع القرار السياسي والاقتصادي بالجزائر المستعمرة 1871-1945

مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ عام شعبة تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

إعداد الطالبة

نضيرة جلول

إشراف

د. صالح كليل

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
عيسى ليتيم	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
صالح كليل	استاذ محاضر أ	المشرفا / مقررا
صالح حيمر	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

الموسم الجامعي 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

ما سلكت البدايات إلا بتسييره، وما بلغت النهايات إلا بتوفيقه، وما حققتا الغاية إلا بفضله، فالحمد لله الذي وفقني لإتمام هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية.

أهدي ثمرة جهدي إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه، وإلى أمي الغالية حفظها الله ورعاها، وإلى زوجي رفيق دربي الذي كان سنداً لي في رحلتي العلمية وكان لي خير دعم، إلى أبنائي قرة عيني حفظهم الله، إلى أستاذي المشرف الدكتور كليل صالح الذي لم يبخل عليا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت شعلة أنارت دربي، أتقدم إليه بجزيل الشكر على مجهوداته ودعمه، إلى أساتذتي الأفاضل كل باسمه ومقامه، شكراً لكم لأنكم جزءاً في هذه الرحلة العلمية، كما أتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة الموقرة على ملاحظاتهم وتوجيهاتهم.

فلك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا .لأنك وفقتني لإتمام هذا النجاح.

أسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به.

وأن يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح.

مقدمة

مقدمة:

مثل الإستعمار الفرنسي دوراً سلبيا وترك آثار وخيمة، إذ أنّه فرض سياسته في تجسيد مشروعه الإستعماري، وتمثّل ذلك منذ بداية الاحتلال، في جلب المستوطنين من مختلف الجنسيات الأوروبية، والإستيلاء على الأراضي والممتلكات في إطار ظاهرة التوسّع الإستيطاني الإستعماري. ونظراً لطبيعة العلاقة بين السلطات الفرنسية والمستوطنين مُنحت لهم حقوق وإمتيازات واسعة، والتي مكنتهم من تقوية نفوذهم على الصعيدين السياسي والإقتصادي فأصبحوا قوة ضاغطة، وشريكاً فعلياً في صنع القرارات التي أتاحت لهم تسيير شؤون الجزائر وفق شرعية القوانين المفروضة على الجزائريين.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع، في تسليط الضوء على أهم مرحلة تاريخية مرّت بها الجزائر في الفترة الممتدة من 1871 إلى 1945، حيث شهدت هذه الفترة على ترسيخ النظام الاستعماري، من خلال تنامي دور المستوطنين في فرض النظام المدني وبسط النفوذ، والإنفراد بالسلطة في ظل الاستعمار الفرنسي الذي قدّم له الدعم الكامل، وهذا ما أدّى إلى تحوّلات جذرية جراء السياسة الاستعمارية، إضافة للأحداث الدولية التي كان لها انعكاسات على الجزائر.

أهداف البحث :

هدف دراسة هذا البحث هو توضيح الصورة حول أحداث هذه الفترة التاريخية، وما شكّله المستوطنون من خطر محدق في تفكيك بنية المجتمع الجزائري، والوصول إلى معرفة دوافع فرض الاستيطان والكشف عن طبيعته.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية :الرغبة الشخصية في إبراز الآليات التي انتهجتها السياسة الفرنسية، والتعرف على تأثير الإستيطان وما سببه من معاناة نفسية أثرت على الجزائريين

أسباب موضوعية:

الإحاطة بدراسة هذا الموضوع، هو معرفة أهم التحولات التي قام بها المستوطنون في الجانب السياسياً الإاقتصادياً، والتي كان لها الأثر الفاعل في توجيه القرارات، خدمة لمصالحهم وتحقيق المنفعة لصالح الإستعمار الفرنسي.

إشكالية البحث:

التعرف على طبيعة الإستيطان المستوطنين، وكيف تمكنت الأقلية الأروبية في بسط نفوذها بالجزاءر المستعمرة.

وتتفرع من هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية التي تساعدنا في الإجابة عن الإشكالية وفك الغموض:

- ماهي أهم الظروف والعوامل المساعدة وطبيعة الاستيطان؟
- كيف كانت أبرز التطورات في ظهور وتوسيع المدن الإستيطانية؟
- ماهي أهم القرارات السياسية والاقتصادية وانعكاساتها على الجزائر، ودور المستوطنين في تحقيق الهيمنة السياسية على إلحاق الجزائر؟

منهج الدراسة:

اعتمدنا في الوصول إلى فهم الموضوع والبحث فيه على المنهج التاريخي المنهج الوصفي لوصف ظاهرة الاستيطان وانعكاساتها، أما المنهج التحليلي هو لتحليل مضامين القوانين والمراسيم وأهم الإحصاءات لتنامي الإستيطان، أما المنهج المقارن هو لإبراز الفوارق في القوانين والمشاريع الاستعمارية وما نبعه من تمييز بين المستوطنين والمسلمين الجزائريين.

ومن خلال جمع المادة العلمية، تندرج خطة البحث بتقسيم هذا العمل إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع، وقائمة بيوغرافية.

تضمن الفصل الأول الموسوم :أليات التهجير ونشوء فئة المستوطنين والاستيطان ويندرج على ثلاث مباحث، جاء في المبحث الأول المعنون :الظروف المساعدة على الاستيطان به ثلاث عناصر، الأول عن الظروف السياسية جاء فيه الحملة الفرنسية والإبادة الجماعية والهجرة، أما العنصر الثاني: تطرقت إلى الظروف الاقتصادية وما صاحبها من مصادرة الأراضي، وفرض الضرائب الباهضة والتحولات الاقتصادية لفرنسا إضافة إلى تدمير البنية التقليدية، أما المبحث الثاني المعنون :أشكال وتطور الاستيطان (ظهور المدن الاستيطانية)، تضمن عناصر عن دعم الاستيطان وتوسيع الاستيطان والمبحث الثالث المعنون :التمثيل السياسي والإداري للمستوطنين، يضم ثلاث عناصر :إقامة حكم مدني بدل الحكم العسكري وتأسيس مجلس حكومة منتخبة، إضافة إلى ست مراسيم لصالح المستوطنين.

أما الفصل الثاني الموسوم :القرارات السياسية والاقتصادية للجزائر، وجاء فيه ثلاث مباحث، المبحث الأول تضمن أهم القرارات السياسية، يضم مرسوم 22 جويلية 1834 وقانون 15 أفريل 1884، ثُم قانون الجنسية، والمبحث الثاني المعنون :أهم القرارات الاقتصادية، تضمن مصادرة الأراضي، قانون وارني 26 جويلية 1873 وقانون سناتوس كونسيلت الصغير 28 جويلية 1887 وقانون 16 فيفري 1897، والمبحث الثالث المعنون التصويت الجمعية الوطنية، يتضمن عناصر :دور المستوطينين في تشريع الاستيطان، ضغط الإعلام كأداة هيمنة، والبعثات المالية الفرنسية.

أما الفصل الثالث والأخير الموسوم :أثر هذا الدور على الجزائريين السياسي والاقتصادي، يتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول المعنون :الأثر السياسي جاء فيه السيطرة على المجالس وصياغة القوانين، قمع الحريات وتقييدها، والمبحث الثاني المعنون :الأثر الاقتصادي تضمن فرض الضرائب، تفكيك بنية المجتمع (تقسيم أراضي العروش)، انتشار الفقر والمجاعات، والمبحث الثالث المعنون :انعكاسات الاستيطان على الجزائريين تضمن: تطور الوعي الفكري والسياسي، ظهور التيارات الوطنية وفي الأخير تبلور فكرة الكفاح المسلح ضد الاستعمار.

عرض المصادر والمراجع:

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع، لتسليط الضوء على مختلف الجوانب التي تخص هذا الموضوع ومن أهمها:

كتاب صالح عباد الذي ساعدنا في التعرف السياسة الاستعمارية ودور المستوطنين في سعيهم للحصول على الاستقلال المالي.

كتاب شارل روبير آجيرون بجزئيه الأول والثاني (الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 – 1919) والذي مكننا من التعرف على انعكاسات السياسة الاستعمارية وسعيها لتفكيك المجتمع الجزائري، فرض قوانين تعسفية، وتهميش النخبة، التي منذ ظهورها طالبت بالحقوق السياسية للمسلمين الجزائريين.

وكتاب بن داهة عدة "الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر "(1930 – 1862)بجزئيه، حيث تناول الكتاب مراحل استلاب الأرض ومصادرتها، ومراحل الاستيطان في الجزائر، كما تطرق إلى الصراع القائم بين الكولون الفرنسيين والأهالي، إضافة إلى تردي الأوضاع المزرية للشعب الجزائري اجتماعياً واقتصادياً.

وكتاب عدي الهواري، "الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830 – 1960 "الذي تناول كيف فكّك الاستعمار الفرنسي أراضي العرش وبذلك ألغى التشكيلية الاجتماعية الجزائرية.

كتاب بوعزيز يحيى، "سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954"، الذي تناول المؤلف من خلاله السياسات القمعية التي انتهجتها فرنسا لمحور الهوية الوطنية، والتضييق على الأهالي بقوانين استثنائية وتطرق أيضاً إلى التطور السياسي للمقاومة الوطنية بتشكيل تيارات وأحزاب والسعي نحو النضال المسلح.

صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث من الصعوبات التي تواجهنا في دراسته، وللإلمام بمختلف الجوانب وإعطائها قدراً كبيراً من الأهمية العلمية ومن أهمها:

نظراً لأهمية الموضوع وشساعته، نجد أن أغلب المصادر التي تخص موضوع البحث باللغة الفرنسية وصعوبة التحصل عليها.

ضيق الوقت لأن مثل هذا الموضوع المهم في تاريخ الجزائر يحتاج إلى مدة زمنية طويلة حتى نغطي كل الثغرات التي لم يتطرق إليها سابقاً.

وبالرغم من ذلك حاولنا العمل بجهد وإخلاص لتقديم هذا العمل في أحسن صورة، كما أتقدم إلى الأستاذ المشرف بجزيل الشكر والعرفان، الذي رافقنا طيلة مشوار البحث على تقديم أهم النصائح والتوجيهات التي ساعدنا في إتمام هذا العمل.

الفصل الأول:

آليات التهجير ونشوء فئة المستوطنين والإستيطان

شكلت سياسة الإستيطان الفرنسي في الجزائر، دورا محوريا في تفريغ الأرض من أهلها، وإحلال الجنس الأروبي، وقد إعتمدة السلطات الإستعمارية على مجموعة من الإجراءات القانونية ومختلف الوسائل لتنفيذ مشروعها الإستيطاني.

المبحث الاول: الظروف المساعدة على الاستيطان

ساعدت مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية فرنسا على فرض سياستها الاستعمارية، واحكام السيطرة الفعلية على كامل البلاد، وذلك من خلال ترسيخ سياسة الاستيطان الفعلي للجزائر.

أولا: الظروف السياسية:

الحملة الفرنسية على الجزائر:

كانت ذريعة فرنسا في احتلال الجزائر هي ما قام به الداي حسين مع قنصل فرنسا على إثر الديون التي كانت عالقة منذ سنة 1798 بين فرنسا والداي والتاجرين اليهوديان، في سنة 1827 قطعت العلاقات الديبلوماسية برفض قنصل فرنسا الإعتذار للداي حسين وهذا جاء بضرب الداي بالمروحة لقنصل فرنسا عند مطالبته بتصفية الديوان العالقة، فكان رد فرنسا بحصار بحري لمدينة الجزائر لمدة 3 سنوات، وقام الداي بتدمير المكاتب الفرنسية في عنابة، وبموجب هذا الرد اتخذت فرنسا قرارا بالتدخل العسكري في أواخر كانون الثاني 1830، هذا لأن فرنسا في تلك الفترة تعاني صعوبات داخلية، فكانت هذه العملية تحفظ لها هيبتها للبحث عن مناطق نفوذ لها (آجيرون ،1982 ، ص14)

في السنوات الاولى للاحتلال، كان الاستيطان مبهما لكن بالنسبة للعسكريين كان واضحا، فالانطلاقة الاولى للحركة الاستيطانية، كانت بمبادرة الحاكم العام كلوزيل حيث في يوم 2 سبتمبر عام 1830، عمل على تحقيق ثلاث أهداف رئيسية لتجسيد قناعاته واقناع سلطات بلاده على أهمية الاحتفاظ بالجزائر بالتوسع الاستيطاني.

أما الهدف الثاني الذي كان يصبو اليه هو ايجاد مساحات شاغرة من الاراضي لتوسيع الملكيات الاستيطانية في الجزائر ، بخصوص الهدف الثالث هو العمل على محاربة وقمع الإنتفاضات الجزائرية، حيث أصدر في نفس السنة يوم 8 سبتمبر قرار رقم(07) والذي تنص المادة فيه على تحديد جميع الملكيات التي تخص الدولة(المؤسسات – المقرات والذي كانت مستقلة من قبل الداي أو البايات وأيضا الاملاك الوقفية والتي كانت تسير لفائدة الدولة، بما في ذلك كل المنازل والدكاكين والمحلات والحدائق وكان الغرض الاساسي هو توفير أكبر عدد ممكن من الاراضي لصالح المستوطنين .(مروان، 2022، ص4)

أجبر الداي حسين على الاعتراف والرضوخ للأمر الواقع، إهتدى الى تعين وفد من أعيان مدينة الجزائر للتفاوض مع الجنرال ديبورمون والذي حدد شروطا للداي بتسليم المدينة وفق ما جاء في البيان الذي حرره بنفسه، وكان ذلك يوم 04جويلية 1830 وبهذا تدخل الجزائر عهدا آخر. (هلال، 2016، ص54)

–منذ السنوات الاولى للاحتلال، سعت فرنسا من خلال سياستها الاستعمارية الاستيطانية، في تجنيد كافة الوسائل والامكانيات المادية و البشرية، بوضع خطط لمشاريع استيطانية واسعة للاستقطاب المهاجرين وتشجيع عملية الهجرة سواء للفرنسيين أم الاوروبين ورافعين شعار "ليكن الاحتلال فرنسيا ولكن الاستيطان أروبيا"، هذا ما انعكس بشكل سريع في ظهور حركة واسعة ،الاستيطان العنصر الفرنسي والاوروبي على حد سواء، ظلت فترة (1830–1834) مرحلة تردد في الاحتفاظ بالجزائر من قبل الحكومة الفرنسية أو التخلي عنها، عام 1833 أقرت اللجنة الافريقية التي جاءت للجزائر بالاستيطان وضرورة الاحتفاظ بها حيث أطلقت اسم "الممتلكات الفرنسية في افريقيا" (وليد، 2013،ص32–33).

جرائم الابادة الجماعية:

بإحتلال فرنسا للجزائر إستخدمت فرنسا مختلف وسائل التعذيب ضد المتشبثين بأراضيهم وكان مصيرهم القتل الممنهج، وكانت الغاية وراء ذلك هو إفراغ الاراضي من السكان الأصلين

واحلال مكانهم العنصر الاوروبي، أما الذين تمسكو بأراضيهم وممتلكاتهم فكان النفي والابعاد مآلهم، وبهذا الاسلوب الذي إتبعته السلطات الفرنسية هو القضاء على العنصر الأهلي وإعمار الأرض بالمستوطنين الاروبين (بوقرو،2023،ص39).

لقد عملت قوات الاحتلال على إراقة الدماء وتنظيم مذابح جماعية رهيبة في حق الأبرياء من السكان العزل ، ولم يرحموا كبار السن و الأطفال الرضع الذين قتلوا بكل وحشية وبرودة دم،وعمت الفوضى في كل مكان، مما تسبب في هروب أعداد كبيرة جراء القتل، في 26 نوفمبر من عام 1830، حدثت بمدينة البليدة مذبحة رهيبة، حيث تمت مذابح جماعية ضد السكان العزل، ولم يستثنى أحدا منها ،وامتلئت الشوارع بجثث القتلى، وكان هذا من قبل القوات الفرنسية بعد أن تعرضت حاميتهم للهجوم من قبل المقاومة الجزائرية، وقد حدثت نفس المذبحة لقبيلة العوفية، حيث أمر الجنرال "روفيقوا" بإبادة القبيلة بأكملها، لا لشيء سواء أنهم أشتبه فيهم بقيامهم بسرقة أمتعة مبعوثي فرحات بن السعيد، وهو أحد العملاء المخلصين لفرنسا في منطقة الزيبان، وبعد التحقيقات التي أجريت، تبين عدم مسؤولية أفراد هذه القبيلة، لكن رغم ذلك أعدم شيخ القبيلة مع أحد من أفراده، وهذا من أجل التبرع برأسيهما لطبيب سافل يدعى "بونافون"، ليجري تجاربه عليهما لغرض إقناع مجادلا له (قنان، 1994 ، ص. ص114-115-116).

الهجرة:

بدأت الهجرة الأولى لفئة المستوطنين من جنود الحملة العسكرية على الجزائر، ومن المعارضيين لحكم شارل العاشر، وكان أول دعاة الاستيطان أن يجعل من الجزائر "سان دومينيغ الجديدة"، وفكرة كلوزيل في تحويل رؤوس الأموال الأروبية المتجهة إلى قارة أمريكا نحو الجزائر.

وبخصوص هذا الأمر صدر قرار 21 سبتمبر 1830 الذي بموجبه تتم مصادرة الأراضي (الوقف-وأملاك البايلك) لإعطائها للأروبين الوافدين إلى الجزائر وفي يوم 09 أوت 1835 ألقى عليهم خطابا بقوله: "يجب أن تعلموا أيضا أن هذه القوة العسكرية التي هي تحت امرتي

ماهي إلا وسيلة ثانوية ذلك أنه لايمكن أن نغرس للعروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأروبية فقط".(نورالدين، 2019، ص125-126)

ويمكن القول من خلال ما جاء في خطاب كلوزيل، هو ترسيخ لفكرة الاستيطان سواء بالقوة العسكرية إن إستوجب ذلك في احلال العنصر الاوروبي مكان العنصر الجزائري والقضاء عليه بإنتزاع ممتلكاته ومصادرة أراضيه التي تمثل مورد الرزق الوحيد الذي يعتمد عليه في العيش بكرامة فمن خلال هذا الاستلاب، أرغم الأفراد على البحث عن مصدر رزق آخر والتخلي عن أراضيهم.

-في سنة 1832 شيدت السلطات الاستعمارية الفرنسية للمستوطنين الألمان مقاطعتين في مدينة الجزائر وهما القبة وابراهيم باشا، بالمقارنة بهجرة الاسبان والايطاليين كانت نسبية، نجد في الجزائر مراكز استيطانية ألمانية كالدورية وبوفاريك اللتان كانتا عرضة للاوبئة التي إجتاحتها في نفس السنة، وخلفت بها خسائر بشرية فادحة، ورغم ذلك لم تؤثر على الهجرة نحو الجزائر من قبل الألمان ، نجد بعض العائلات منهم في مختلف مناطق الغرب الجزائري ونذكر منها وهران، مدينة "نيمور "الغزوات" وتلمسان، ولكن أهم مركز استيطاني هي سنيديا بالنسبة للألمان (هلال، 2016، ص65-66).

ثانيا: الظروف الاقتصادية

مصادرة الأراضي:

من أهم الصعوبات التي واجهتها القوات الفرنسية، هي تجريد الفلاحين من أراضيهم، فالارض بالنسبة للفلاح الجزائري مصدر رزقه، فهو متشبث بأرضه حد الموت ،والتخلي عنها قضية حياة أو موت وجب الدفاع عنها ، فطبيعة المجتمع الجزائري فلاحي،فكل النشاطات التي يقوم بها من رعي ، وزراعة وتجارة مرتبطة ارتباطا ليس من السهل انتزاعه، فجل الأراضي، يستغلها الأفراد جماعة وهذا يشكل عقبة في طريقه ادارة الاحتلال، نظرا لرفض العديد من الفلاحين تجريدهم من أراضيهم، لذا اهتدت الادارة الاستعمارية الى أسلوب الاقناع على أمل بيع

الجزائريين للأراضي، أو استعمال القوة في مصادراتها وهذا وضع الآهالي الجزائريين أمام موقفين، إما الدفاع والمقاومة حتى يتحقق النصر أو الاستشهاد أو التخلي عن ممتلكاتهم والهجرة الى بلاد أخرى.

وقد تيقن الفرنسيون بحكم تواصلهم بالجزائرين في البدايات الأولى وإدراكهم بحالة الآهالي وهناك من علق قائلا "إن عدد الآهالي كبيرا فإنه من المستبعد أن يندثروا، فهم يتكاثرون بسرعة فائقة، فهم مزارعون ولم يعيشوا اطلاقا إلا من الأرض، إن الغزو وقمع الانتفاضات، وتطبيق قوانين التشريع العقاري والصفقات الرسمية أو الخاصة، قد وضعت قسما كبيرا من مساحة البلاد في أيادي الدولة أو الأروبين بأشكال مختلفة أما الآهالي، فإنهم احتفظوا بملكية الجزء الباقي، وذلك يعد واجبا أخلاقيا، فمصالحنا تقتضي ليس فقط بعدم طردهم بل أن نشاركهم في مشاريعنا الاقتصادية .(شويتام، 2020، ص192)

–تعد الفلاحة من أهم النشاطات التي يقوم بها الفرد الجزائري وذلك منذ العهد العثماني، بحيث أهم شيء ضمن السياسة الاقتصادية الاستعمارية هي الاستحواذ على أجود وأخصب الاراضي الزراعية، لذا سعى الاحتلال الفرنسي بكل الوسائل على سلب الممتلكات الفلاحية متخذة اجراءات تعسفية للارغامه على التنازل عنها من خلال اثقال كاهل الفلاحين بالضرائب، وسن مجموعة من التشريعات العقارية، بهدف تحصيل أجزاء كبيرة من المساحات الزراعية، وإعطائها للمهاجرين الوافدين نحو الجزائر. (بوشنافي، د.س، ص111).

–السياسة الاستعمارية الجائرة، التي قام بها اتجاه الآهالي الجزائرين بانتزاع أراضيهم، وتفقيرهم من أهم مصدر من مصادر العيش ومنحها المستوطنين الاروبين من مختلف الجنسيات إسبانين وايطالين ومتشردين ومغامرين فرنسين، وبهذا قضت على أبسط حق يتمتع به الفلاح في أرضه كونه غريب فيها بعد أن كان مالكا لها، وأصبح خماسا يعمل فيها. (هلال، 2002، ص118).

–هدف المخطط الاستعماري بات واضحا منذ البدايات الأولى وهو تثبيت وفرض السيادة الفرنسية على كامل القطر الجزائري،لذا قامت بالعديد من الحملات لتشجيع الاستيطان الفرنسي

الاروبي، وفرضة هيمنتها الكاملة على الآهالي والممتلكات ، ومصادرتها في اطار توسيع الاستيطان التام، وفي هذا الصدد لخص الجنرال (لاموسيار) وهو قائد عمالة وهران قائلا: "على المنتصر تطبيق قانون الغالب، فالعرب الذين حطموا عسكريا يجب أن يحطموا اقتصاديا وهم مجبرون طوعا أو كرها على ترك أراضيهم للمستوطنين وهذا ما تم بالفعل، حيث أن عمالة وهران من أهم المدن التي استقطبت المستوطينين الاروبين خاصة في المرحلة الاولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، فقد قدرت مساحة الاراضي التي استغلها الكولون نحو "2800 هكتار عام 1834".

أما الفترة ما بين 1837-1846 في جنوب وهران شهد توافدا كبيرا من الاروبين، وهذا نتيجة اخضاع قبيلتي دواير والزمالة اللتان استسلمتا سنة 1835 وقدرت مساحة الدواير 140.000 هكتار. (الواعر، 2020،ص918)

-في سنة 1839 تم الاستلاء على مجموعة من الاراضي القبائل التي وقفت الى جانب الامير عبد القادر بالتصدي والمقاومة ضد الاحتلال الفرنسي تاركين ممتلكاتهم فقامت هذه الاخيرة بتسليم رهبان نظام (لاتراب la trappe) قرب سطاوالي 1020 هكتار ومبالغ مالية 62000 فرنك لبناء قرى لعائلاتهم ليستوطنوها، هذا فضلا عن الكثير من التسهيلات التي منحت لهم والتي تتمثل في عتاد وغيره...، الذي منح لهم، وقد حول رهبان الاتراب هذه الملكية الى أراضي صالحة للتعمير وفي سنة 1904 سلمت الى كبار المعمرين من البرستانت "عائلة بورجو". (قداش،2008، ص152).

كانت الدعاية الفرنسية أن الجزائر بها فائض كثير من الاراضي الزراعية، وتسع لكثير من المهاجرين الاروبين، اقتراح جرار على أن يخصص نصف هذه الاراضي للمستوطينين والتي حسب تقديراته أن الجزائر بها 12 مليون هكتار من الاراضي الخصبة، وأنه يمكن إستصلاح 10ملايين هكتار منها ، وهذا ضمن مشروعه الاستعماري المتمثل في منح لكل معمر هكتاران، وبذلك بإمكان الجزائر أن تستقبل "8ملايين من الاروبين" وبهذا المخطط لا يتضايق الآهالي،

وأن تستمر فرنسا في تصريف منتجاتها وجعل الجزائر سوقا لها ومصدر أساسي للحصول على المواد الاولية.(عباد، 1984، ص7)

-"في يوم 14 ماي 1840 أعلن الجنيرال بيجو من منبر البرلمان بقوله: "حينما وجدت مياه صالحة وأراضي خصبة يحق للأروبين الاقامة فيها دون البحث عن مالكها، وبما أن الجزائريين سوف يدافعون عن أراضيهم بكل قوة ولن يتخلوا عنها بسهولة للمستوطينين الاروبيين، يجب أن ندفعهم بالقوة الى الصحراء وهناك إما ألا يستطعون العيش، وعندئذ سوف يرجعون خاضعين، ليكونوا خدما يعملون بثمن بخص عند الاروبيين، واما أن يبقوا هناك وعندئذ نستطيع أن نمكن المعمرين من الأرض بكل حرية". (هلال، 2002، ص118)

-ضمن سياسة الجنيرال بيجوا في استعمار الجزائر وذلك "بالبندقية والمحراث معا" وأن الجندي سلم قطعة زراعية، فهو قادر على زراعتها والدفاع عليها في حالة الخطر وبذلك فإن كل الجنود تحولوا الى مزارعين وفلاحين، وبهذه السياسة شيدت سبعة قرى استطانية نموذجية على شكل مزارع جماعية.

-في سنة 1841 أصدر قرار الاستلاء وتجريد الآهالي الثائرين ضد الاحتلال من أراضيهم وتسليمها للمستوطينين الاروبين، لكن باءت هذه السياسة بالفشل، ونظرا لعدم استقرار 800 جندي وضابط بالجزائر بعد حصولهم على الاراضي والاستيطان بها، فقد غادروا البلاد ولم يبقى سوى 60 منهم بعد أن أكملوا الخدمة العسكرية.

-وقد أمر بالاستلاء على أراضي القبائل التي تكن العداء لفرنسا وتؤيد الأمير عبد القادر وكان هذا سنة 1845 وبموجب هذا الامر استولت على حوالي نصف مليون هكتار في معظم مناطق البلاد وفي السنة الموالية (1846) أصدر أمرا بتحويل أملاك الاراضي المشاعة بالخضوع لإجراءات وهذا ان لم تثبت ملكياتهم لهذه الأراضي، بحيث تكون لها عقود ملكية الى ما قبل جويلية 1830.

–قبل ذلك كانت تتم عملية البيع والشراء عن طريق العرف والجماعات لأن معظم الأراضي ملكية جماعية، اتخذت السلطات الفرنسية هذا سبب في مصادرة مساحات شاسعة من أراضي القبائل المشاعة. (بوعزيز، 2007، ص9)

–وجهت فرنسا أهدافها بالجزائر لبسط سيطرتها على كل البلاد، حيث أنها في عملية الاستيطان ركزت على المستوطنين ذوي الاصول الفرنسية بشكل كبير، وهذا ما يجيز لها إحكام السيطرة الفعلية، خاصة بعد سنة 1846 وأصبحت الجزائر تضم أقلية أوروبية، وابراز العنصر الفرنسي خدمة لمصالحها الاستعمارية، ومنحهم جميع الامتيازات والحقوق السياسية والمدنية والتي لم يكن يتمتعون بها في وطنهم الام (فرنسا) وأيضا منحهم كل التسهيلات لتجسيد عملية الاستيطان. (بعين، 2005، ص128)

ويمكن القول: أن فرنسا في سياسة الاستيطان ومصادرتها للاراضي، لغرض تسريع عملية الإعمار بالجزائر المستعمرة، حيث ركزت على العنصر الفرنسي وذلك لتعزيز نفوذها وفرض الهيمنة الفرنسية على كل القطر الجزائري، وأن العنصر الاروبي ، يساهم في دعم القوات الفرنسية وتنمية اقتصاد فرنسا من خلال تطوير الزراعة، وقد جاء في كتاب نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر لعبد الحميد زوزو ، مذكرة حول القطع الممنوحة مجانا وذلك وفق شروط استيطان المعمرين و قه جاء فيها : "على الأشخاص الراغبين في الاقامة في الجزائر بصفتهم معمرين مستفدين ضمن المراكز السكنية والقرى الفلاحية التي تشدها الحكومة ، توجه طلباتهم مباشرة ، أو عن طريق الولاة هذا أفضل على وزارة الحربية ويجب أن يرفق الطلب بشهادات أصلية تبرز على الخصوص خلق صاحب الطلب ومهنته وسنه ، وعمر الأولاد وعددهم وحصة رصيده المالي الذي يتوفر عليه عند حلوله بالجزائر، وفي صورة قبول الطلبات التي ستحول إلى مدير الداخلية بالجزائر يقوم هذا الاخير بدمج المقبولين ضمن المستفدين بالقرية، وتخصيص قطع أرضية لهم، وبعد ذلك يعطي للمستفيد عن طريقة القسم المختص بالوزارة الحربية رخصة السفر، تمكنه هو و عائلته، وكل من يشاركه في مشروعه ، من الإبحار إلى الجزائر، من ليون أو من مرسيليا مجانا وهنا ننصح المعمرين قبل توجههم إلى أحد الميناءين

للابحار على أن يحصلوا على الرخصة المذكورة مسبقا، تفاديا لأي تأخير في السفر أودفع لنفقاته على الحساب الخاص وعند الوصول إلى المستعمرة يحصل المستفيد بعناية من مدير الداخلية على قطعة أرض للبناء فى القرية التي ستحدد له، وقطعة أخرى للحرث.....، وسيجد المستفيد ملجأ مؤقتا تحت أبنية خشبية جاهزة تقيمها الادارة ريثما يتمكن السكان الجدد من مساكنهم ، وسيحظى بالعون أكثر من الاقامة في مسكنه الدائم من تبين محدودية امكانياته المالية وذلك عن طريق إسعافه بمواد البناء وتتراوح قيمتها من 03 إلى 600 فرنك (زوزو، 2010 ، ص149-150)

فرض الضرائب الباهضة

وضعت فرنسا استراتيجية ضمن مخططاتها الإستعمارية بفرض الضرائب، خاصة القبائل المعادية لها، وكانت مسألة الضرائب تعود للفترة العثمانية، عندما كان الجزائريون يدفعون لحكومة الجزائر، ولهذا بعد سيطرة الاستعمار الفرنسي في مناطق الريف، أرسلت إلى الجزائر لجنة لدراسة الأوضاع فيها ومعرفة النتائج، لذا وجب فرض الضرائب على كل الآهالي وتنظيمها. وقد كتب في هذا الشأن السيد بوشار: "من الضروري إحياء الجزية القديمة والمطالبة بها بالقوة، حينما يمكن أن تمتد قوتنا للعرب، ولاحظنا انهم يعلقون فكرة السيادة على فرض هذه الجزية ".

-وقد سارت فرنسا على النهج القديم الضريبي الذي كان معمول به فترة الدولة العثمانية، لذا أشارت اللجنة إلى ضرورة دراسة مشروع الضريبة العقارية (بوعزيز، 2025، ص221-222)

-شنت فرنسا حربا اقتصادية على الآهالي بفرض نظام ضريبي ، و إجبارهم على دفعها، ونظرا لتدني المستوى المعيشي للأهالي بسب السياسة المفروضة عليهم من قبل الاحتلال الفرنسي، وبموجب قانون الغابات الذي كان من ضمن العقوبات المفروضة عليهم بدعم الرعي فيها ودفع الضريبة تحت أي طارئ كان، ودون مراعاة لوضعهم المأساوي جراء الأوضاع التي يعيشونها والزيادات الضريبية التي استمرت في الإرتفاع، وهذا راجع للسياسات الاستعمارية الممنهجة ، وكان من بين أهم القبائل بعمالة قسنطينة، كمثال على الضرائب الباهضة

المفروضة عليهم ، وهي قبيلة أولاد عبد النور دفعت ما قيمته 144490 فرنك في عام 1863 ، وقدر عدد أفرادها 23,460 ألف شخصا، و هو أن كل فرد من هذه القبيلة يدفع لكل سنة 6 فرنكات ونصف (6.5)

-في البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر كانت الضرائب تدفع عينا المقدرة بـ (21600) فرنك لكن بعد ذلك ارتفعت النسبة وفرضت نقدا وهذا ما أدى بكثير من الأهالي بقسنطينة الى بيع ممتلكاتهم العقارية، وللتخلص من الإلتزام الضريبي (حمادي ،2015، ص 123-124).

-في سنة 1845 ألزم الاهالي بدفع الضرائب والتي أطلق عليها "الضرائب العربية " نسبة الضرائب التي جاءت في الشريعة الإسلامية من زكاة وعشور والمعمول بها في الجزائر، فيقتضي الأمر يوم 17 جانفي 1845 حولت إلى ضرائب حقيقية، وأرغمت فرنسا الأهالي أن تكون نقدية، وقد أوجدت فرنسا صيغ جديدة للضرائب حسب كل منطقة وما تنتجه الأراضي الزراعية وما لديها من ثروات، وبصدور أمرية 18-06-1858 أضيفت لهذه الضرائب ضريبة جديدة عربية وهي ضريبة اللازمة (مزهودة ،2022، ص 443)

وقد فرضت الضرائب على السكان الجزائريين لإثقال كاهلهم وإذلالهم، من قبل الحكومة الفرنسية لكن الهدف منها أنها تصب في مصلحة المستوطنين خدمة لمنافعهم وقد أخضع السكان إلى نوعين من الضرائب منها: الضرائب العربية والضرائب ذات الأصل الفرنسي (هامل، بن مبروك، 2020، ص68)

تنوعت الضرائب على حسب الأوضاع التي تمر بها الجزائر لكنها لم تكن في مصلحة السكان مما أثر على حالتهم المادية، وهذا دليل على قيام فرنسا بإخضاع السكان من خلالها، وهي نوع من الاستغلال الإقتصادي واحكام السيطرة على الآهالي. (عادل، رمزي، 2023، ص 100).

التحولات الاقصادية لفرنسا

برزت بعد الاحتلال الفرنسي الجزائر تحولات اقتصادية من خلال الممارسات الإستعمارية التي أدت إلى ظهور طبقتين متناقضتين وهي طبقة المستوطنين التي لها النصيب الاكبر من الأراضي المسلوبة من الجزائرين وتمثل هذه الطبقة الأقلية وللطبقة الثانية من الفقراء وهم اكثرية السكان الأصليين، وأستقلت طبقة الفقراء في خدمة الطبقة الثرية من المستوطينين وهذا ما عمق الفجوة وتسبب في تدمير الحالة الاجتماعية للسكان بالعيش في وضع مأساوي (حداد، 2023 ص14).

كان سكان الجزائر قبل الإحتلال الفرنسي مجتمع زراعي يعتمد في عيشه على الزراعة وتربية للمواشي وهي للمصدر الأول لرزقه ، واستطاعوا بهذا النشاط الفلاحي، تصدير منتجاتهم خارج البلاد، وخاصة الحبوب التي كانت تصدر إلى فرنسا، غير أن فرنسا انتهجت أساليب لتحقيق الاستيطانة بمصادرة الأراضي الفلاحية وإتباع سياسة الأرض المحروقة، إضافة إلى ذلك عمليات النهب والإستلاء على كل الممتلكات ، وقد تسبب ذلك في إنتشار الأمراض والأوبئة، وظهور المجاعات جراء هذه السياسة الجائرة في حق السكان الجزائرين ، وبهذا سعت فرنسا في تقوية إقتصادها يربطه بالجزائر، لأن ذلك لن يتحقق إلا المدنيين الفرنسين ورؤس الأموال الفرنسية وفي عام 1840 أكد ذلك الجنيرال "بوجو" في الخطاب الذي ألقاه أمام النواب بقوله "ضرورة تأسيس مقاطعة فرنسية في الجزائر يسطر فيها المستوطنون الفرنسيون"، وأكد أيضا في النداء الموجه لسكان الجزائر أنه حاكم عام وكان ذلك عام 1841 "على أن الغزو سيكون عقيما من دون استصلان "تجلت أهداف فرنسا، بأن المستوطينين اللاروبين هم الذين باستطاعتهم تغير الزراعة الجزائرية و جعلها تقدم للسوق الفرنسية، بإضافة أنواع جديدة من أصناف المزروعات التي يحتاجها السوق ، وكل هذا يعود إلى الإرتباط الوثيق للمستوطنين بالسوق الفرنسية (بن فاطمة ، 2017، ص 131-132)

تحول الاقتصاد الزراعي للجزائر إلى اقتصاد ينمي الإقتصاد الفرنسي، وهذا يحدث انقلاب قوي في الزراعة ويحقق فائضا في المنتوج ليصدر إلى فرنسا، وخدمة المشروع الاستيطاني

الفلاحي الذي أثر بشكل سلبي على الزراعة الجزائرية، في عهد الجمهورية الثالثة، استغلت مساحات شاسعة من مئات الهكتارات لزراعة الحبوب الموجهة لفرنسا، وهذا قلص في المساحات التي خصصت لزراعة القمح من 2,5 هكتار سنة 1876 إلى 1.9 هكتار سنة 1916 كونه المصدر الرئيسي لقوت السكان. (عبد الكريم ، 2023 ،ص 435)

– فبمجيء التجار الاروبين بنقلهم للقمح إلى مرسيليا، هذا ما أدى إلى تدني أسعاره وفى كثير من الأحيان تنقلب، وهذا التغيير أثر سلبا على الفلاح وبالتالي فرضت عليه قوانين سوق التجارة الخارجية المفتوحة بعد أن كان يسير وقف اقتصاد مغلق، وكانت أزمات من 1845 –1850 مأساة على المجتمع الجزائري.

–شهدت فرنسا أيضا أزمة اقتصادية في نفس هذه الفترة حتى سنة 1860 لم تتعرض القبيلة، للتفكك، وكانت هي الملاذ الوحيد للفلاح من عدوى النقد ، فمع تقسيم الاراضي الجماعية الى ملكيات فردية عام 1863م، لم يعد بمقدور الفلاح البسيط مواكبة ارتفاع الأسعار وهبوطها وهذا ما أجبر عليه في دخول بامكانياته الضعيفة في دائرة النقد وهذا ما يسمح بالمبادلات الغير المتكافئة بين الفلاحين وإدارة الاستعمار الفرنسي في عملية البيع والشراء، كان السمسار يعطي النقود للفلاحين مقابل القمح أقل قيمة منه وقد تتم في الكثير من المرات المختلفة بأن يدفع النقد لشراء القمح بأضعاف ماباعه، وهذا يحول الاقتصاد للاستهلاك الذاتي الى اقتصاد رأسمالي متطور (الهواري، 1983 ، ص70–71).

تهديم بنية المجتمع التقليدية

بمصادرة فرنسا لاراضي القبائل ، أدى ذلك لتحرر الافراد من القبيلة ، فزيادة النمو الديموغرافي وقلة مصادر الاستهلاك استغل المعمرون هذا العامل في خدمة بعض منهم في أراضيهم بأثمان بخسة ومن جهة ثانية هاجر آخرون نحو المدن الداخلية وقرى المعمرين، وقد أحدث خللا في التوزيع السكاني و نتيجة للضغوط الاستعمارية على السكان الجزائرين طرأت تغيرات قضت على المجتمع القبيلي وهذا راجع للقوانين العقارية والمصادرات و العقوبات وفككت

القبائل لعدم قدرتها على الحصول على أهم احتياجاتها وبهذا استطاع المستعمر تهديم النظام القبلي والقضاء على أهم المقومات التي كان يسير عليها، وسعى إلى التقرب منهم وفرض الرقابة عليهم (علواج ،2022 ، ص607)

التفرقة الإثنية:

من أهم الأساليب التي استعملها الاستعمار الفرنسي في السيطرة على الافراد والتفرقة بينهم وفرض الهيمنة وهي قاعدة " فرق تسد" وهي من السياسات المنتهجة لدى الاستعمار الفرنسي والتي فرضتها على الشعوب المستعمرة ومنها الجزائر، وقد شكل هذا المخطط خطورة كبيرة على المجتمع الجزائري وقسم السكان إلى سكان أصلين وهم "البربر"، وغزاة "دخلاء" بزعمهم هم العرب" وتحدث انشقاقات بينهم.

وقد ركزت سلطات الاحتلال على المناطق ذات الاتجاهات البربرية مثل الاوراس، وميزاب الهقار القبائل، وقد تجلى هذا التركيز يشكل كبير على منطقة القبائل، لأنها حسب منظورهم من المناطق الاكثر تأثيرا في الجزائر. (إبرير، 2021، ص 67)

محاولة هدم المقومات المعنوية، ومحو جميع مقومات المجتمع دون استثناء أي جانب من الجوانب التي يقوم عليها ، فمن الاهداف الأولى لهذه السياسة المساجد إذ أن خلال ثلاث سنوات من الاحتلال حولت ثلاث أرباع مساجد مدينة الجزائر لاستخدامها في العديد من الأغراض التي تتيح للتجار الأروبيين في استعمالها كمستودعات ولأغراض دنيئة ، كما حولت المؤسسات التعليمية إلى أعمال أخرى وهذا بعد أن سلبت من الأشخاص المسؤولين عنها اموالهم وممتلكات ومن الأعمال المشينة التي قام بها الاحتلال تهديم المقابر ونبشها، وبيع عظام الموتى لتسوق في مدينة مرسيليا واستعمالها في أعراض صناعية وهذا ما أكده حمدان بن خوجة من خلال نشره لوثيقة رسمية تتحدث عن ذلك، وقد استخرجت بهذه الوثيقة من إحدى الادارات الفرنسية معترفة بذلك فقد كانت بعض العظام لازال يكسوها اللحم وبعض الجماجم تحمل شعر اللحى (قنان 1994،ص 121-122)

فالاستعمار الفرنسي آمن بضرورة إحلال العنصر الأوروبي محل العنصر العربي، والقضاء على مقومات المجتمع الجزائري وإحلال مكانه المقومات الفرنسية ولتجسيد ذلك أقيمت أسواق تجارية للتبادل بين الجزائرين والاروبيين، وأيضا حشد مجمعات سكنية وسلب كل القبائل ماشيتها ومردودها الزراعي، ومن سياسة ،"بوجو" ايضا علاوة على توطيد الاستعمار تنفيذ مخططاته ضد الاهالي العزل باصدار أوامر بإباحة الحرائق وإتلاف المحاصيل وفرض عقوبات جماعية بما ذلك التقرير الجماعي.....، وهذا ضمن سياسة بوجو المدنية فى الجزائر.(سعد الله، 1992 ،ص217).

بموجب قانون 26 أفريل 1851 يمنح بنك الجزائر قروضا للمعمرين ملاك الاراضي لتطوير المجال الفلاحي والاستثمار فيه ، وهذا ما زاد في إنتاج الحبوب الموجهة إلى فرنسا بغية الخروج من أزمتها الاقتصادية خاصة بعد حرب القرم ، وقد شهدت الجزائر المستعمرة لجوء أهم للمؤسسات الإستثمارية الاستغلالية للأراضي والإستثمار فيها وأهمها مؤسسة الهبرة والمقطع اللتان كل منهما كان له النصيب الاوفر في الحصول على احسن الأراضي الزراعية وأخصبها والتي كانت تتربع على مساحة تقدر بـ 24000 هكتار إضافة إلى استلاء الشركة الجزائرية العامة على مساحة بإجمال 100.000هكتار ، وكذلك الشركة السويسرية والتي تحصلت هي أيضا على 20,000 هكتار (عميراوي ، 2007، ص 42) .

ويمكن القول أن الإدارة الإستعمارية، عبر منحها آلاف الهكتارات من الأراضي الفلاحية، لشراكات استثمارية فرنسية، سعت بذلك الى إضعاف الإقتصاد المحلي، وتوجيه سكانه نحو خدمة المصالح الاقتصادية الفرنسية، وقد أدى ذلك الى تعزيز نفوذه وترسيخ الاستيطان الأروبي في الجزائر، مما جعله أحد الركائز الأساسية للسياسة الاستعمارية الفرنسية.

المبحث الثاني :أشكال وتطور الاستيطان لظهور المدن الاستيطانية

شجعت الادارة الفرنسية على الهجرة، خاصة في فترة الحكم العسكري، وذلك لإحكام السيطرة وبسط نفوذها على كامل البلاد، وقد عرفت حركة الإستيطان الأروبي في الجزائر تطورات

هامة وفي هذا الصدد أكد الجنيرال بيجو"Bugeaud " بقوله: »بما ان للجيش هو كل شيء في إفريقيا، فالسلطة الوحيدة الممكنة هي السلطة العسكرية، وتعتمد هذه السلطة على المعمرين وهم جنود ومزارعون في نفس الوقت كما تعتمد على الجيش للذي يكاد يتعادل في حالة الحرب والسلم".

سياسة الجنيرال بيجو الرامية إلى تحديد مناطق إستيطانية، عن طريق الاستلاء على الاراضي ومصادرتها فمن وجهة نظره، أن الجندي الفرنسي هو مستوطن عسكري بالدرجة الأولى، وقد سعى في تطبيق هذه السياسة منذ 1841-1842م، في بناء مستوطنات للوافدين من الاروبيين إلى الجزائر والإسقرار بها، وأسند للعسكر عملية البناء (طاهري ، د.س ص9)

أولا: الإستيطان الرسمي:

البدايات الأولى للإستيطان الرسمي في سنة 1832 بوصول 400 مهاجر ألماني وسويسري كانت وجهتهم الأولى نحو العالم الجديد ، لكن وجدوا أنفسم في ميناء هافر بفرنسا بعد التخلي عنهم ، وماكان على السلطات الفرنسية إلا تقسيمهم لمجموعتين ، وزعت على المجموعة الأولى أراضي بدالى ابراهيم تبلغ مساحتها 227 هكتار و المجموعة الثانية منحت لها اراضي بالقبة بمساحة تقدر بـ 93 هكتار ، لكن فشلت هذه المحاولة لقلة الامكانيات، وجراء التطورات الحاصلة في فرنسا في تغير الحكومة، جاء إلى الجزائر فرنسين من مستوى مرموق و ذوي الجاه شراء بعض الأحواش التي تحيط بمدينة الجزائر بطرق ملتوية وغير مباشرة، ومن هؤلاء الذين تحصلوا على مئات الهكتارات " فونتير" إشترى أكثر من 200 هكتار في حسين داي "فيالار" تحصل على 180 هكتار في القبة وغيرها، وفي بلمرابط و قدوس والأبيار والشراقة (عباد،1984 ، ص 8-9).

وألاحظ هنا أنهم استحوذوا على أهم المناطق الجهوية في حصولهم على الأراضي وبمساحات واسعة، خدمة لمصالحهم في توسيع الاستيطان والقضاء على العنصر الأهلي.

في عهد الجمهورية الثالثة سعت فرنسا أن يكون الاستيطان الريفي فرنسيا، وهذا وقف شروط وضعتها وقد طبق الاستيطان الرسمي بالاستفادة بالتنازل عن الأراضي وتمنح مجانا على أن يقيم فيها، وخاصة ان فرنسا تعرضت للهزيمة في سيدان، ومن خلال وعودها نقلت سكان الالزاس واللورين ومنحتهم أراضي مقدرة مساحتها ب 100,000 هكتار وقد كانت أيضا انعكاس في توسيع الاستيطان جراء مصادرة الأراضي عقب، ثورة المقراني 1871.

وأباح قانون 30 مارس 1871 تطبيق لما جاء في مرسوم 1845 بمصادرة ممتلكات الجزائرين للمعادين لفرنسا، وارغموا على دفع 65 مليون فرنك ذهبية، والقبائل الثائرة طردت إلى الجبال والصحراء وانتقلت أراضيهم 446000 هكتار الى أملاك الدومين ، و بهذا اتسعت حركة الاستيطان (قنون، ص152).

السنة	العدد	السنة	العدد
1885	554	1926	417
1886	420	1931	245
1901	546	1936	359
1906	549	1940	310
1911	643	1948	279
1921	682	1958	285

الجدول رقم 01: يمثل تطور الاستيطان (المصدر كتاب بن داهة عدة الجزء الاول ص 76)

تطور الاستيطان وتعيين مراكز وقرى استيطانية لتصبح مدنا ومن أهمها سيدي بلعباس عين تموشنت – مغنية ، وبهذا أصبح اقليم تراه من ابرز مراكز الاستيطان الأروبيين (الواعر، 2020، ص919) .

–إهتمت الادارة الفرنسية في الجزائر بالمشاريع الزراعية، فإقترح ستوكمار (stak mar) على إدارة الإحتلال بجلب "التروليين" إلى الجزائر للاستغلال في مزارعهم لضمان الامن

والسلامة واقترح أيضا إشراك المجندين في هذا المجال الإقتصادي الذي يمثل أهمية كبيرة إلى جانب الدور العسكري ، وهذا يساهم في بناء قرى إستيطانية.

–واستغل السجناء والعسكريين في الإستصلاح والتشجير بضواحي العاصمة، وبهذا سرعت إدارة الإستعمار في بناء المستوطنات والضيعات واستفادت في تحقيق الأرباح (عدة، 2013، ص17)

ثانيا: الإستيطان الحر

بعد فشل تجربة الإستيطان الرسمي نظرا لما حققته من فوضى سادت مختلف المناطق، فقد توجهت الادارة الاستعمارية إلى أصحاب التفوذ وتشجيع الاستيطان الحر، في 01 ديسمبر 1837 نصب الماريشال "فـالي" حاكما عاماً مكان كلوزيل ، فبعد توليه للسلطة باشر في وضع سياسته و وضع إستراتيجية تتمثل في منعه بيع الاراضي في عمالة قسنطينة وأيضا في عمالة الجزائر ، وقام بتحذير المستوطنين في السهل عندما إستأنفت الحرب مع الامير عبد القادر بعدم المغامرة و بين الانشغالات تنظيم وتوسيع الاستيطان بانشاء مستوطنات في مناطق محددة، لكن بشروط حق التمليك الفـردي والمصالح المشتركة و بهذه السياسة ينظم حركة الاستيطان (الهواري ، 1983 ص 67).

–ساعدت الدولة الفرنسية الاستعمارية الأروبيون على إستلاب الاراضي من الجزائرين، وتكفلت بالبناء و إنجاز الطرقات وكان هذا ضمن الاستيطان الرسمي الذي خدم مصالح المستوطنين ، ومع ذلك لم يحقق نتائج كبيرة ، وجاء الاستيطان الحر المتم لعملية الاستيطان الرسمي، لكن بوجه آخر ،وليكونوا أحرارا ويواصلوا ما تم إنجازه من قبل وخاصة مسألة المواصلات، الطرق ، واذا قارنا الاستيطان الرسمي بالاستيطان الحر نجد هذا الأخير لم يحقق نتائج جيدة ، ومع ذلك سار على نهجه ليتحول إلى أهم وسيلة في الاحتلال الاقتصادي بالجزائر المستعمرة فاتسعت وزادت عملية التجارة بالأراضي والتي قام بشرائها المستوطنون الأحرار من المعمرين الحكوميين الذين كانوا قد تحصلوا عليها في إطار الاستيطان الرسمي، ومن خلال الاستراتيجية التي اتبعها هؤلاء المستوطنون، انتقلت مساحات شاسعة من الأراضي

الزراعية والرعوية خطوة بخطوة من الفلاحين الجزائرين إلى هؤلاء المعمرين فيما بين 1841 1851 –تحصلوا المعمرون على 200 هكتار وشيدوا 20 ضيعة قد تمكنوا من الجانب المالي الذي منحتهم إياه الدولة في توسيع وزيادة شراء الأراضي الزراعية من الفلاحين واستغلالها في زرع الكروم .(عدة ، 2013 ، ص 84–85).

–دعم الاستيطان

إدعت فرنسا بوجود فائض من الأراضي الفلاحية في الجزائر، والتي سيستفيد منها المهاجرين الاروبيين، وبالرغم من ارتباطهم بفرنسا، جاؤا لخدمة مصالح وطنهم، وكانت فرنسا تقدم لهم كل الدعم والتسهيلات والحفاظ على سلامتهم و التغافل عن تجاوزاتهم في اعتدائهم على الآهالي ومن خلال كل هذه الامتيازات ، في عدم دفع الضرائب لمدة3 سنوات، وتوفير العمل و حمايتهم من الاعتداءات ، وتوفير الأراضي ،و مد الطرق، كل هذا في إطار دعم الإستيطان (طبعة،2019 ص 150) .

–واستعاب الكم الهائل من المستوطنين في الحصول على الأراضي الزراعية عملت الإدارة الفرنسية بعملية مزدوجة :

–**العملية الأولى:** تقليص الملكية الفردية الجزائرية

– **العملية الثانية :** الاعتماد على القوانين التعسفية للحصول على اراضي الجزائرين، قانون الاستلاب عام 1871 الذي اعتمد عليه في حالة الحرب ، أما في حالة السلم أصدرت قوانين عقارية مثل قانون وارني 1873 وقانون الغرفة الإستشارية الاولى 1884 و 1887 والغرض الأساسي من هذه القوانين هو تكوين ملكية عقارية يستفيد منها المعمرون ببيع ممتلكات الجزائريين (عميراوي، 2007، ص53)

تكوين الملكية العقارية الفردية:

كان لقرار مجلس الأركان عام 1863 و الذي ينص على القضاء بالسماح تقسيم الاملاك العامة والحصول على الملكية الفردية التي في حالة الاحتياج لبعض المال يتخلى عنها للمعمرين وقد إقترح الحاكم خروبس على الحاكم العام في سنة 1865، تكوين الملكية الفردية فورا، و إقرار الحرية المطلقة في عمليات بيع الأراضي، و ذلك بحيث تنتقل تسعة أعشار الأرض في سنة واحدة الى أيد الأروبيين. (هواري، 1983، ص 67)

– ونتيجة لمصادرة و حجز أراضي الجزائريين، وقد لجأت الى عدة مشاريع مختلفة لتنمية اقتصادها وترسيخ تواجدها في الجزائر، وقد خصت بانشاء سكك حديدية بطول 3033 كلم سنة 1892 تربط الهضاب للعليا بموانئ التصدير ووافقت باستغلال غابات الحلفاء للمقاولين في إطار انجاز هذا المشروع، ولتدعيم الزراعة التي يقوم بها المعمرون، إهتمت بجميع الموارد المائية وقد آشار "ديمونتيش"قائلا" امنحوا لي مياه صالحة للزراعة أصنع لكم أفضل مستوطنة. (زروق، ص22)

ويمكن القول أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر، لم يكن مجرد عملية إحتلال والاستلاء على الأراضي فحسب، بل ارتكز أساسا على أهداف اقتصادية إستيطانية، وقد تجسد ذلك من خلال توطين الأروبيين وإعادة تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري، وشكلت منه أداة لتعزيز المصالح الاقتصادية الاستعمارية.

ثالثا: توسع الاستيطان

ونتيجة لمصادرة وحجز أراضي الجزائريين ، أصبح بإمكانهم التحكم في القطاعات الاقتصادية في كل جوانبها ، والتحكم في الانتاج وتحويله إلى مورد أساسي لتنمية الاقتصاد الاستعماري ، وبذلك جلبت اليها مستثمرون الذين تحصلوا الأراضي الخصبة وعملوا على تحسين انتاجها الزراعي لتنتج من الكروم خمورا وزيادة في إنتاج القمح لتصدر فيما بعد إلى فرنسا وبذلك تقوي في اقتصادها التجاري وتزيد نسبة الأرباح ، وتعد الاراضي الجزائرية هي

المورد الرئيسي للانتاج أما بالنسية للآهالي جراء هذه السياسة التعسفية أثرت بشكل سلبي مما أدى إلى تفاقم المجاعات وتدهور في المستوى المعيشي ، كان المعمرون في الجزائر يحتكرون التجارة ويتحكمون فيها مع الجانب الفرنسي داخليا وخارجيا وكان سبب في إنتشار الفقر بين الآهالي وقلة الإنتاج وبذلك يؤدي إلى تدني الأوضاع الإقصادية بالنسية للجزائريين .(بوقرو ،2023 ص44)

سعت فرنسا إلى ضرورة النهوض باقتصادها بالاستلاء على ثروات وخيرات البلدان الافريقية والاسيوية، وهي حسب منظورها أن شعوب هذه البلدان لاتحسن استغلال هذه الخيرات، وبالتالي ترى نفسها بأنها الأصلح أن تقوم بالعمل على استثمار كل المواد الأولية لتحقيق المصلحة العامة للجميع و أن هذا العمل يعود بالمنفعة وأنه القوي يساعد الضعيف و هذا ما تزعمه الإدارة الاستعمارية بتقديم يد العون للشعوب المستضعفة والعيش بسلام ، لكن هذا الاعتقاد ما هو إلاحجة واهية في احتلالها و حق مشروع (زوزو ،2009 ، ص 21)

كما شرحها ستالين في كتاب قضايا اللينينية حيث قال" الاستعمار هو أوقح استثمار ممكن، وأفظع اضطهاد واكثر خلوا من الإنسانية، إستثمار واضطهاد مئات الملايين من سكان المستعمرات الشاسعة والبلاد التابعة، نهب الارباح الخارقة : هذه هي غاية هذا الاستثمار".

وذلك الاضطهاد ، لكن الاستعمار باستثمار هذه البلاد، يكون مرغما على أن يشيد فيها السكك الحديدية ، والمعامل والمصانع ، ومراكز الصناعات والتجارة ، وتكون النتائج المحتومة لهذه السياسة، ظهور طبقة من العمال الكادحين (البروليتاريين) ونشوء مثقفين من أهل البلاد الأصليين ، ويقظة الضمير الوطني .(فيكس،ص31)

-توسيع تفوذ المعمرين

بموجب مرسوم24 ديسمبر 1870 أن يكون ضمن النظام المدني، وهذا يعود إلى قيام المعمرين بالضغط على الحاكم"دي جيدون" ، وما أتى بعده من الحكام على تطبيق المرسوم ، المساحة الإجمالية للتراب المداني في عهد الاميراطورية تقدر بـ 278000 هكتار أي لكل

هكتار واحد 2.5 نسمة ، وقام الحاكم دي جيدون إلى دفع ما يقدر من مساحة إلى 3151,623هكتار مابين (1873 – 1871) وكذلك الحاكم الذي يليه " ستانزي"، زاد في مساحة الأراضي لصالح المعمرين إلى 4450000 هكتار ما بين 1873–1879 ، لكن الحاكم العام "ألبير جريفي" وضع مخططا عاما لتوسيع التراب المدني ، وهذا يحكم أنه مدني، وأراد من خلال ذلك تحقيق رغبات جمهوري الجزائر قاطبة و هذا بأن يكون التل تحت سلطة جهاز إداري من الاروبيين و في 7 اكتوبر 1879 ، كانت البدايات الأولى لهذا المخطط على أن يتسع في نهاية 1881 لى مساحة مقدرة بـ 964–10482 هكتار وبكثافة سكانية 2135.530 نسمة مزيج من الجزائريين والاروبيين (عباد،1984، ص71)

السنوات	مساحة التراب والدني	عدد السكان الأروبيين والمسلمين	عدد البلديات	
			كامل الصلاحيات	المزدوجة
1870	1 278 000	493 000	96	
1873	3 151 670			
1874	3 900 112	992 368		
1876	4 200 000	1 361 000		
1878	4 874 490		178	
1879	5 349 646	1417 879	181	44
1880	7 383 583	1 884 124	184	63
1881	10 482 964	2 135 530	194	77
1884	10 659 344	2 770.867	209	75
1886	12 075 692	3 224 475	232	78
1891	12 855 053	3 620 585	249	73

الجدول رقم 02: يمثل تطور الاستيطان (المصدر صالح عباد ص73)

المبحث الثالث :التمثيل السياسي والإداري للمستوطنين

على اثر قيام الجمهورية الثانية في عام 1848 والذي أحدث تغيرات جذرية، خاصة بعد صدور قرار شهر مارس والذي بموجبه إعتبار الجزائر ضمن الملكية الفرنسية، ولهذا أعطى للمستوطنين الحق في أن يكون لهم مستشارين بالجزائر عن طريق الإنتخاب

–سعر بالضغط على إدارة الإستعمار الفرنسي، لتلبية طلباتهم المتمثلة في الغاء حق الآهالي

–ليكون لهم ممثليهم في المجالس البلدية ينوبون عنهم في إيصال أصواتهم، وكان هذا الإلغاء عام 1850 لعدم أهلية هذه المجالس، في اصدار هذا القرار، قسمت الإدارة الإستعمارية الجزائر إلى منطلقة شمالية والتي أخضعت للحكم المدني وقسمت بدورها هي الأخرى إلى ثلاث مقاطعات ومنطقة الجزائر الجنوبية اخضعت للحكم العسكري وضباط المكاتب العربية ويصف العديد من المصالح الدينية والقضائية والوزرات المختصة وحتى الجمارك

– في فترة الجمهورية الثانية أوحت عناية كبيرة لفئة المستوطنين والإستيطان الأروبي في الجزائري لذا هاجرت إلى هذا البلد أكثر من 200 ألف أروبي منهم المجرمين ، ولتجسيد عملية التهجير في المرحلة الأولى، وضع مجلس النواب الفرنسي مبلغ 50 مليون فرنك مبدئيا لغرض احتواء العمال العاطلين عن العمل ويرجع ذلك لعدم قدرة الحكومة الفرنسية على توفير مناصب الشغل و التغلب على هذا الأمر، قامت بتهجير من باريس 15 الف شخص وإسكانهم في 42 قرية استطانية موزيعة في المقاطعات الثلاث 12في الجزائر و 9 وهران، 08 قسنطينة، ولخدمتهم إقتصاديا ، جسدت لهم وحدة جمركية(بوعزيز ، 2007 ، ص 13).

ركزت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في تقسيمها للعمالات الثلاثة ، أن كل عاملة يوجد بها اقليم مدنى وآخر عسكري وكذلك بالنسبة للأراضي ولكل عمالة لها قائد عام و مجلس عام، يكون اعضاؤه مناصفة بين السكان الأوروبيين و السكان الأصلين هذا المجلس، في كل عام

يعقد جلسة واحدة، هذا بالنسبة للإقليم العسكري أما الاقليم المدني يتشكل من دائرة يرأسها محافظ تحت تصرف القائد العام، وقسمت هذه الدائرة إلى مناطق وأحياء وبلديات.

–قسمت الأراضي العسكرية الى دوائر انتخابية والتي بدورها تنقسم لدوائر فرعية (طبعة ، 2019 ،،ص 145)

أرى أن هذه التقيسمات التي قامت بها ادارة الإ حتلال الفرنسي، هو إبعاد الآهالي سياسيا واداريا وترسيخ سلطة المعمرين وهذا ما جعل هذه العمالات تحت سيطرة المعمرين، وذلك من خلال تثبيت دعائمهم وترسيخ جهودهم كأقلية فرضت نفوذها رغم عدم التكافئ بالنسبة للأغلبية الجزائرية.

أولا: إقامة حكم مدني بدل حكم عسكري

إثر سقوت نابليون الثالث في 4 سبتمبر 1870 ، برزت على الساحة تطورات بقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، هذا الحادث كان في صالح المستوطنين الذين كانوا ضد النظام العسكري الذي شكل عقبة في فرض السيطرة والنفوذ ، لذلك سعو إلى دعم الجمهورية بتأسيس لجنة الإنقاذ الوطني في يوم 5 سبتمبر 1870 حتى يتخلصوا من العناصر الموالية للنظام العسكري وفي هذا الإطار أرغم الحاكم العام " الجنرال دوريو "durieu" على تقديم استقالته بعد أيام ، واعترفوا أيضا على تنصيب حاكمين في منصبهما، وفي هذا الصدد فحكومة باريس كانت في خدمة مصالح المستوطنين، بإصدارها لـ 58 قرارا في مدة لا تقل على 5 أشهر وأيضا أصدرت مرسوم يقضي بتطبيقه في إطار إدماج الجزائر ، مرسوم كريميو والعديد من المراسيم الإدارية التي من خلالها تجرى تعديلات على الهياكل الإدارية الفرنسية.

(بلاح،2006، ص226).

–نجد أن كريميو بحكم معرفته لبلاد وعلاقاته مع الأهالي، وخدمته لمصالح فئات معينة من الجزائريين، سعى إلى إدماج الجزائر بشكل كامل فى فرنسا و التخلص نهائيا من الحكم العسكري ، و خلال توليه للسلطة في مدة 5أشهر، قام باصدار اكثر من خمسين مرسوما ،

لكن الحكومة أصدرت بعض القرارات، أهم مرسوم الذي بموجبه الغي منصب الحاكم العام ووكيله وسكريتيره والمجلس الأعلى في الجزائر وكان ذلك يوم 24 أكتوبر 1870 ، وقد جاء في المرسوم أن الجزائر كونها ثلاث مقاطعات ، ويدخل هذا التقسيم ضمن المقاطعات الفرنسية لتصبح 92 مقاطعة ، وتخضع لنفس النظام الإداري المعمول به في فرنسا، إلا أن هذه المقاطعات شمال إفريقيا كانت تحت سلطة حالكم مدني ، قبل أن تكون تابعة لوزارة الداخلية الفرنسية، فكانت الإنتخابات قد منحت بصفة مطلقة للمقيمين في الجزائر من الفرنسيين ، وهذا النظام بالنسبة المستوطنين لبى طموحاتهم في فرنسا ، وجب تغييره.

–وقد صدر مرسوم آخر في صالح اليهود الموجودين فى الجزائر ، يمنحهم صفة المواطن الفرنسي دون شروط أو ضوابط، وكان لهذا المرسوم دفعا قويا لفرنسا بزيادة قوة جديدة من يهود الجزائر الذي قدر عددهم 33الف ، اضافة لقوة المستوطنين الاروبيين .(يحي، ص 252–253)

–صادق البرلمان الفرنسي يوم 9 مارس 1870 ، على المشرع حيث شرع في تطبيقه من قبل لجنة تحقيق را ندون ، وفي يوم و29 مارس 1871

–صدر مرسوم وأهم ما جاء فيه بخصوص التقسيمات والهياكل التي وضعتها الإدارة الإستعمارية

الفرنسية وهي كالتالي :

1– قسمت الجزائر إلى قسمين شمالي مدني و جنوبي عسكري
2– بخصوص حكم الاقليمين أسند إلى حاكم عام مدني له سلطات واسعة تحت امرة وزير الداخلية يتم إنشاء مجالس بلدية وعمالية وفق النظام
3–يتم إنشاء مجالس بلدية وعمالية وفق النظام الفرنسي المعمول به
4–يمنح حق الإنتخاب للمستوطنين الأروبيين 9 نواب في البرلمان و 3 في مجلس الشيوخ

5-البث في شؤون المستوطنين الخاصة، عن طريق المجالس الإستشارية عمل كريميو اليهودي كل ما في وسعه ليحقق مشروعه على إثر قرار منح الجنسية الجماعية لليهود ومع تزايد العنصر الأروبي واليهود بشكل كبير أجبر الآهالي نتيجة تخوفاتهم والمعانات من صعوبات وأخطار تواجههم نتيجة المشاركة في الثوارات التي قامت في عام1871 ، ويتزعمها كل من المقراني والحداد وصباحية الحدود المشرقية ومحي الدين أولاد خليفة بالشريعة وتبسة وأولاد عيدون في المليلية، وبني مناصر في حيوط وملیانةوشرشال (بوعزيز 2007 ،27-28).

ثانيا: الجزائر المدمجة بفرنسا (1871-1896)

شكل اخماد ثورة 1871، منعطفا حاسما عزز الهيمنة السياسية للمستوطنين، اذا استغلت القيادة العسكرية الفرنسية هزيمة المقاومة لإعادة ترتيب الاوراق لصالحهم، وسحبت من المحاكم الجزائرية اي صلاحيات كانت تضمن ادنى درجات الحماية القانونية للمسلمين، وتحولت الجزائر عمليا إلى جمهورية فرنسية ادارها المعمرون وفق رؤيتهم الاستعمارية المنفردة، متجاوزين أي إعتبار للمصالح المحلية.

- ما بين 1871-1873 الأميرال De gue dam يوافق كل ما يقوم به المستوطنون بشكل كبير وبهذه السياسة التي انتهجها هو القضاء على الزعماء المحليين، وزاد في منطقة الإدارة المدنية إلى 31250 كم^2 وخص قانون على أن لا يحكم رؤساء البلديات الفرنسين كالآهالي الأصلين ولهذا عهد إلى توسيع الدوائر الإقليمية تحت سلطة مفوضين مدنين أو عسكرين (أجيرون، 1982، ص79-80)

-مابين (1873-1879) من خلال سياسة الجنرال شانري، يسعى إلى توسيع المناطق المدينة، اذ بني 126 قرية رغبة منه في تطبيق الاستيطان ودمجهم وزيادة المساحة إلى 47650 كلم^2 و بهذه السياسة يكسب ثقة العسكريين والفئة المسلمة ويجسد بعض رغبات المدنيين ، وفي عام 1869 زاد عدد البلديات الكاملة الصلاحية و 1879 وصل إلى

176 لكن البعثة الاستيطانية للمستوطنين آثار تحفظاتها بالرغم دعمه لهم ، وهذا كان جراء انشائه لدوائر اقليمية وبلديات مختلطة .

– وجاد بعده (Albert gray) عام 1879–1881 وهو أهم حاكم مدني وجمهوري، عمل على بث الطمأنينة لجمهوري الجزائر، حيث ألغى الادارة العسكرية ووضع التل الجزائري تحت إشراف هيئة من الأروبيين والمحافظين لرئاسة البلديات وأصبحت المناطق العسكرية يقطن بها حوالي 500,000 نسمة وقد قسمت المناطق المدنية إلى بلديات عدد البلديات الكاملة الصلاحية إلى 196 والبلديات المختلطة 77 وكان هذا في أواخر 1881 (أجيرون 1982، ص80–81).

– أرى أن هذا التقسيم عزز في سيطرة وبسط نفوذ المستوطنين في البلديات الكاملة الصلاحية والإستقلال الإداري الكامل، خدمة لمصالحهم في شتى المجالات مما أدى إلى تطوير الجانب الإقتصادي، أما البلديات المختلطة، أنشأوا بها محميات إستيطانية خاصة في المناطق الريفية، وهذا بدعم من الإدارة لتحقيق الأمن والسلام في أراضيهم الزراعية وحسب الكاتبة كريستين موزار (christine Mandy البلديات المختلطة حسب تغييرها" شكلا محتملا من أشكال الأراضي، غير مسبوق، والذي يعتبر إنشائها جزءا من سياق التجارب.

ثالثا: تأسيس مجلس حكومة منتخبة

بموجب مرسوم 11 جوان 1870، أن المجالس العامة في جميع المحافظات، عملت على تحسين الصورة الانتخابية حيث أن كل محافظة في المجلس العام نضع 30 عضوا ينتخبون في المناطق المدنية من قبل البلديات وتتكون من هيئة انتخابية لفرنسين وجزائرين ويهود وأجانب، ويعين الامبراطور ممثلين من المناطق العسكرية للمجلس وهم من ذوي النفوذ فرنسين وجزائرين.

الاحداث التي جرت في 1870 أثرت على حكومة بوردو Bardeux بإلغاء مرسوم11جوان باصدار مرسوم آخر فى28 ديسمبر 1870 ويعد مرسوم11 جوان مخالفا لما جاء في القانون العام، يمنح صفة النائب والأهلية للمواطنين الغير فرنسيين، (بوشو، 2022، ص 127-128)

-بخصوص الاصلاحات الادارية الصادرة بمرسوم في 10 نوفمبر 1870 ، حيث ان حكومة الدفاع الوطني ناقشت ما نضمه هذا المرسوم ما بين 20 اكتوبر و 10 نوفمبر 1870 والذي جاء فيه : إلغاء المنصب الحاكم العام للجزائر و نائب والأمين العام للحكومة ، وإلغاء المجلس الأعلى للحكومة ، أما عن التقسيمات الادارية في المقاصعات الثلاثة، بإدارة موظف مدني يقطن في مدينة الجزائر.

- أما عن المسائل الإدارية وما يتعلق بنظام الإدارة العامة من اختصاص لجنة مشاورات وضعتها الحكومة بالسير نحو تحسين الهيكل الإداري العام الذي اعتمدته في مدة 3 أشهر من صدور مرسوم 10 نوفمبر 1870، حيث جاء فيه :

-ستة مواطنين فرنسيين او اجانب يحملون الجنسية الفرنسية ينتخبون بالأغلبية المطلقة لمدة 3سنوات

-شرط حصولهم على الأغلبية من الأصوات وذلك من قبل الناخبين الفرنسيين في الجزائر أي عضوين لكل مقاطعة

- الرئيس الأول لمحكمة الجزائر العاصمة

- الأمين العام للحكومة العامة Secrétaire général

-المفتش العام للمالية : المفضل L'inspecteur général

فكل من الأمين العام والمفتش العام لا يتمتعان بصوت تداولي إلا فيما يتعلق بجانب اختصاصهما

– اما بخصوص الحاكم العام المدني رئاسة اللجنة الاستشارية وهذا وفق المصلحة العامة وإذا أبى عن ذلك يكلف رئيس الأول لمحكمة الجزائر بالرئاسة

– المادة الأولى في النظام الجديد للإدارة العامة جاء فـيه إلغاء المجلس الأعلى للحكومة وهو رمز السلطة الأولى للمستعمرة وقد نضمنت المادة 14 من المرسوم على تشكيل مجلس أعلى للحكومة و حيث اس‌ندت المهام لأعضائه وهم :

أن يكون الحاكم العام المدني رئيسا لمجلس قائد القوات البرية والبحرية للجزائر

- رئيس أول لمحكمة الجزائر العاصمة
- رئيس أساقفة الجزائر
- ولاة المقاطعات الثلاث

وأن يكون تسعة مستشارين عامين من المجالس العامة أي عن كل مقاطعة 3 مستشارين يكون الاجتماع في كل سنة مرة واحدة يجتمعون شهر أكتوبر، للتصويت على أهم المشاريع المخصصة للقروض التي يمنحها المجلس والأشغال التي سيشرعون فيها (مخالفة،2025 ، ص - ص183 -184-185).

رابعا: سن مراسيم لصالح المستوطنين

-مراسم تمكين المستوطنين

– صدر مرسوم في صالح المستوطنين وهو مرسوم 14 اكتوبر 1870 الذي يعطي الحق لهم في سنة نواب في الجمعية الوطنية الفرنسية، وبذلك تكون لهم اغلبيةالمقاعد فى الإنتخابات.

– وصدر أيضا مرسوم 8 اكتوبر 1870 أن تكون كامل القبائل تحت سلطة المستوطنين فى المناطق المدنية.

– مرسوم 10 نوفمبر 1870 وضع بموجب المناطق العسكرية تحت سلطة متصرفين من العاصمة، وهران، قسنطينة .

– وجادءمرسوم 24 ديسمبر 1870 الذي يقضي بضم أراضي القبائل الجزائرية التي تكون مجاورة لمناطق الاستيطان. (فاتن، 2022 ، ص 17)

من خلال الضغوطات التي قام بها السكان الاروبيين واحتجاجاتهم لدى السلطات الاستعمارية الفرنسية، وبفعل نشاطهم المنظم خاصة من خلال لجان الدفاع والمجالس الشعبية البلدية، كل هذا مكنهم من إقامة نظام مدني وهيئات المحلفين بواسطة مراسيم24 أكتوبر وبهذا حققوا انتصارات خاصة في عهد المحافظ فوق العادة "دي بوزي" وكل هذا على حساب الشعب الجزائري والنظام العسكري.

–نص أحد مراسيم 24 ديسمبر الذي فشل "دي بوزي"، في تطبيقه، أن كل مساحة موجودة في التل وكل أراضى القبائل فيها هي منطقة استيطان وأيضا أراضي القبائل الموجودة بالقرب منها " كذلك أراضي القبائل المجاورة للتراب المدني الموجودة حاليا "، وقد انفصلت عن التراب المسمى عسكريا.

وتنتقل حالا إلى السلطة للمدنية، وبهذا المرسوم قد حقق المعمرون مطالبهمالتي كانت ضمن المشاريع الإستيطانية التي كافحوا من أجل تحقيق رغباتهم ولوشكليا.

–فيما يخص المرسوم الثاني م ، أن ضباط المكاتب العربية، أصبحوا تحت سلطة الإدارين المدنين الذين تخول لهم كل الصلاحيات حياته في الموافقة من قبل المحافظ فوق العادة .

وألغى هذا المرسوم "المكتب العربي السياسي"

–وبتاريخ 30 ديسمبر أنشأ مرسوم الذي يقضي بأن كل عملات الثلاثة، منصب مفتش عام والذي يتم تعيينه من طرف وزير الداخلية من بين الموظفين المدنين.

-أصبحت وزارة الداخلية في تاريخ فيفري 1871 صدر مرسوم والذي بموجبه تعين الوزارة عامل للعمالة والسلطات العسكرية والضباط للمد من المديرين للتراب العسكري ورؤساء المكاتب العربية وما على الجيش

-وكل هذه الخطوات هي دعم للسلطة المدنية بالضباط الادارين.

ومن خلال هذه الإجراءات، قبل قدوم السنة الثانية فترة الجمهورية الثالثة حتى قضي على آخر مسار للسلطة العسكرية في التل الجزائري وبهذا أسقط المعمرون العسكريين، وعدم تمكين الجزائريين في وصولهم إلى مناصب عليا فى الحكومة العامة والعمالات، ورغم كل ما فعله المعمرون وما تحصلوا عليه من إمتيازات وعلاوات لم ترضي طموحاتهم الغير محدودة (عباد ،1984 ، ص 56-57).

الاستنتاج الجزئي:

خلص هذا الفصل ان آليات التهجير لم تكن وليدة الصدفة، بل شكلت منظومة كاملة بين السياسي(الحملة،الهجرة، الابادة) والاقتصادي(مصادرة الاراضي،الضرائب،تفكيك البنية التقليدية) إضافة إلى دعم فرنسا لعملية الاستيطان، وهذا ما منح المستوطنين القوة و السلطة الادارية، ليصبح الكيان أداة حصرية لخدمتهم.

الفصل الثاني:

القرارات السياسية والإقتصادية بالجزائر

سعت الإدارة الفرنسية خلال احتلالها الجزائر، بوضع مراسيم وسن قوانين مختلفة، لنهب واستلاء المزيد من الأراضي ومصادرتها، ومنحها للمستوطنين وارتبطت هذه القرارات بالإقتصاد الجزائري وبالنظام السياسي لها، وتهدف إلى تعزيز الإستيطان الأروبي وإلحاق الجزائر بفرنسا.

المبحث الأول : أبرز القرارات السياسية

أولا- مرسوم 22 جويلية عام 1834:

في الفترة ما بين 1830 و 1834 الجزائر كانت تحت حكم الإدارة العسكرية التي أجبرت عليها وهذا بالموازاة مع الإدارة التركية (الأزرق ، 1980 ، ص 50-51) .

-خلال فترة حكم الملك لوي فيليب ، وبناء على توصيات وإفادات لشخصيات لها علاقة بالاحتلال ومنهم الناطق الرسمي باسم المستوطنين الماريشال (دايمريمون)، والسيد (موريس) و حمدان بن عثمان خوجة ....،إضافة إلى تباين في الأراء لكن إتحدت على إعطاء الشرعية القانونية لفكرة الإستعمار من قبل السياسين والديني ين، وضرورة ضم الجزائر لفرنسا، وقد أصدر الملك مرسوم22 جويلية 1834، وبهذا المرسوم تم إلحاق الجزائر بفرنسا ، مما استوجب بتحويل الاستيطان إلى مشروع لبناء مستوطنات وتعمير الجزائر خدمة لمصالحها الإستعمارية (زياني ،2020 ، ص 2020-ص662).

في سنة 1834 هي مرحلة التردد بالنسبة لفرنسا وذلك بعد المناقشات الحادة التي جرت من 1830إلى1834 ، خاصة داخل مجلس النواب والشيوخ، وقد أدى هذا النقاش على أن تكون المدن الساحلية من نصيب فرنسا، وتسلم الجزائر للباب العالي.

لكن حدثت تطورات وأحداث غيرت مسار هذا التفكير، ومنها احتلال لويس فيليب العرش، وبتوصية من اللجنة الافريقية، احتفظت فرنسا بالجزائر، قام الجينرال (ديبورمون) بإلغاء أهم الوظائف: الخزناجي – قائد الشرطة – نفي العزاب الانكشاريين خارج البلاد، للتخلص من الدولة العثمانية، وهذا ضمن نطاق السياسة الاستعمارية الفرنسية (طبعة،2019، 507) .

يعتبر هذا المرسوم الملكي إضافة لتوصيات اللجنة الافريقية ، هو سعي فرنسا للإلحاق الجزائر بشكل رسمي وقانوني، ويكون الاحتلال منظم، و يتضمن هذا المرسوم 57 مادة،كل منها لها صلاحيات تقدم جهات معنية، نجد المواد من 1 الى 24 تتعلق بطريقة اختيار وتتضمن الحكم العام،ومن 25 الى 33 تخص المقتصد المدني، ومن 34 الى 37 بالنائب العام، ومن 38 الى 49 بمدير المالية ومن 50 الى 55 بالمجلس الاداري، اما ما تبقى من المادتيين فهي تضم إجراءات عامة، فهو يضبط مهام القائد وينظم الروابط، وقد وجد في المادة الأولى أن يلغي منصب القائد العام، وإستبدلت بمنصب الحاكم العام وله كل الصلاحيات الادارية العليا للجزائر ، وهو بدوره يكون تحت وصاية وزير التربية ويلازمه ضابط عسكري لقيادة القوات البرية، و ضابط يشرف على القوات البحرية وأيضا مقتصد مدني يتولى الادارة المدنية ، ونائب عام، ومقتصد عسكري، ومدير مالية ويكونون تحت إمرة الحاكم العام وفق صلاحياتهم وتكون كل هذه المصالح ممثلة في الجزائر(مختاري، 2023، ص - ص 383-384).

-**قانون 15 أفريل 1884:** سن هذا القانون الخاص بالبلديات سنة 1884 يطبق على الجزائر، بحيث يفسح المجال ويعطي لها صلاحيات لانتخاب رؤساء البلديات ومساعديهم، وقبل ذلك في سنة 1882 يتم تعيينهم من قبل الحاكم العام، وكل هذه الترتيبات ماهي إلا خدمة للمعمرين بزيادة عدد أعضاء البرلمان، وأن تكون الانتخابات الجزائرية لها وزن وقوة في الحياة البرلمانية الفرنسية، فقد لقيت اهتمام كبير من أقلية في المجلس التشريعي (توسي، 1984، ص 370).

-فتنفيذاً لقانون 5 أفريل 1884، قامت السلطة بتأسيس مجالس بلدية معينة، وهذا راجع إلى ما حدث جراء الاحتلال فنظمت المجالس البلدية الجزائرية، لكن لجان تمثيل السكان في المجلس البلدي ضئيل جداً بنسبة واحد من ألف أي ربع أعضاء هذا المجلس من المسلمين لا يتجاوز 6 أعضاء (المدني، (د.س)، ص 279)، زادت الأقاليم المدنية في سنة 1881، حيث أن في مساحة 104.830 كلم2 يقطن بها ما يقارب 2.135.000 شخص، وهذا ما أدى إلى ظهور بلديات جديدة منها كاملة الصلاحية وتُقدّر بـ 196 بلدية، وبلديات مختلطة بمجموع

77 بلدية، وحسب ما يراه ريني تيلوري (Rene Tilloy) التغيير الثلاثي للبلديات والمعروف بالبلديات الأصلية والبلديات المختلطة والبلديات الكاملة الصلاحية (زقب، 2021، ص 16).

وفق ما جاء في المادة 7 لهذا القانون أن البلدية التي أدمجت مع بلدية أخرى يجب أن تحتفظ بأصل الملكية التي كانت ملكاً لها، وسكان هذه البلدية يستفيدون من هذه الممتلكات التي يدفعون الضرائب عنها، وهنا يحق للبلدية التصرف في المباني والأراضي التابعة لها أو القسم الذي حول إلى بلدية مستقلة، تكون ضمن أملاك هذه البلدية، ويخول لها السلطة الكاملة في اتخاذ قرارات لعقد اجتماعات أو تظاهرات ترفيهية، أما في حالة التقسيم يتم استفادة البلدية أو جزء منها والتي ضمت إلى بلدية أخرى أو تحويلها إلى بلدية مستقلة لكل الممتلكات التي قد ساهمت فيها، وجاء في المادة 8 أن التسميات الجديدة التي تحدث عن طريق تحويل مقر البلدية أو تأسيس بلدية جديدة، هي من مهام السلطات المختصة في ذلك (تيرفيل، د،س 138)، جاء في المادة 164 أن هذا القانون يطبق على البلديات ذات الصلاحيات الكاملة (exercice (plein في الجزائر، مراعاة عمليات البيع والشراء بمختلف الصيغ، وأيضاً الأحكام التي تتعلق بتمثيل المسلمين الجزائريين، باستثناء المادتين 5 و 6 من هذا القانون وهو ما يحدث من تعديلات على الانتخابات للبلديات إذ استوجب ذلك على الدائرة الإقليمية لها بعد أن يستشار المجلس العام بموجب مرسوم (ليون، ص 69).

أولا: البلديات الكاملة الصلاحيات:

هي البلديات التي تطبق عليها نفس القوانين السارية في بلديات الميتروبول، حيث تكون ادارتها من قبل رئيس بلدية ومجلس بلدي يعين عن طريق الإقتراح العام، ويعملان على تنظيم شؤونهما الخاصة بهم، فالسلطة العليا الفرنسية ترى في إنشاء هذه البلديات يتحقق التطور في مختلف القطاعات (تعليم – صحة – صيانة الطرق – التعويضات الممنوحة لرؤساء البلديات، ومعاملة حراس الريف أمام البلدية....) فبموجب قانون 5 أفريل 1884 وصل عدد البلديات الكاملة الصلاحيات إلى 210 بلدية خلال فترة زمنية من 1882–1884 في المقاطعات الثلاثة، حوالي 82 بلدية بمقاطعة الجزائر و62 بلدية وهران و66 بلدية بمقاطعة قسنطينة،

وزاد عددها خلال سنة 1894 الى 256 بلدية ومقاطعة قسنطينية 71 بلدية (زقب، 2021، ص 23-24).

- فإصدار قانون 15 أفريل 1884 الذي بموجب تم إستحداث بلديات كاملة الصلاحيات ليستوطنها أكبر عدد من المستوطينين، وبلديات مختلطة يقطنها غالبية من الجزائرين (صابر، 2023، ص1057)، وبذلك هذا القانون من خلال ما جاء في المادة 164 بخصوص النظام وأهم القواعد التي يجب أن تسير عليها البلديات الكاملة الصلاحيات (زقب، 2021، ص16)

-قانون الجنسية 1889

- مرسوم كريميو وهو المرسوم الذي بموجبه تم تجنيس اليهود جماعياً من الأهالي، وقد تعرضوا للمضايقات مثلما تعرض لها المسلمون، وبذلك بحكم قرار مجلس الشيوخ أجاز لهم التجنيس بصفة فردية، لكنهم حافظوا على ارتباطهم بالتعاليم اليهودية، ووجد هذا المرسوم تأييداً بالتجنيس الجماعي من حكومة أوليفي(Ollivier) ، في أن يكون الحق لكل متجنس أن لا يقبل بالأجراء في مدة سنة، وفي هذا الصدد يقول كريميو (Crémieux): «لا تقولوا لهم كونوا فرنسيين إذا أردتم، لأنهم لن يتخلوا طواعية عن القانون الإلهي» (جوليان، 2008، ص 762)، بعد صدور قانون كريميو، جاء بعده قانون آخر، والذي بموجبه يحصل أبناء الأوروبيين والمقيمين في الجزائر فيها على الجنسية الفرنسية وخاصة المولودين فيها بحصولهم على حق المواطنة كاملة وهذا يشمل جميع الجنسيات الوافدة للجزائر (صفوان، ب.س، ص 185).
- فكل صبي ولد بالجزائر بغض النظر عن أصوله له الحق في الجنسية الفرنسية، استناداً عند بلوغ الشباب سن الثامنة عشر، والذين اختاروا جنسيات غير فرنسية، والغرض من هذا القانون هو انسجام لمختلف الفئات من المهاجرين في مجتمع فرنسي واحد وتثقيفه لِيُنْتِج جِيلاً أوروبياً حديثاً يتأقلم مع الظروف المحيطة به في المنطقة، وهذا القانون بموجب..

حق الأجانب لهم الحق في الحصول على الجنسية الفرنسية للسكان الأصليين والذين انتزعت حقوقهم في وطنهم الأم، ومنحها للأجانب وإذلالهم (بوحوش، 1973، ص 96)، وحسب منظور الإدارة الاستعمارية، أن من ولد في الجزائر سنة 1889، تُمنح له الجنسية الفرنسية مباشرة وآباؤه أوروبيون (الوزيري، 1999، ص 441) .وعليه فإن قانون 1889 والذي يقتضي بتجنيس كل من يولد من الأجانب بالجزائر، وهو تكوين مجتمع فرنسي جديد وتبنيه السياسة الفرنسية قبل المسلمين الجزائريين، وهذا ما يؤثر في إحداث تغيرات سياسية في الجزائر والمواجهات ضد اليهود، التي كانت وراء تصلب أعضاء البرلمان الجزائريين في البرلمان وموقفهم من قضية الشمال، وهؤلاء اليهود وقعوا في السياسة الاستعمارية أكثر (نوشي وآخرون، 1984، ص 361) .من الملاحظ أن السلطة الاستعمارية الفرنسية، أصدرت مراسيم وقوانين لغرض استحداث نظام إداري، يمكنها من التحكم والسيطرة في الأشخاص والممتلكات بطريقة قانونية، وتحقيق أهدافها وفق قرارات سياسية تخدم مصالحها وتدعم الاستيطان الأوروبي.

المبحث الثاني: أهم القرارات الاقتصادية

أولا: مصادرة الأراضي:

منذ أن تم إلحاق الجزائر بفرنسا سنة 1834، وهو ما مهد الطريق للاحتلال الفعلي بالاستيلاء على اكبر عدد من الأراضي ومصادرتها، وخاصة أراضي البايلك والأوقاف، ثم يليها بعد ذلك أراضي القبائل والأعراش، وجراء هذه الممارسات الهمجية أدت إلى ظهور مقاومات وانتفاضات ردا على هذه السياسة المجحفة في حق الآهالي، فما كان من السلطات الاستعمارية، أن تنتهج سياسة تفكيك للقبائل وتقسيمها إلى دوائر، لإضعافها (حرمة، 2023، ص 166).

قانون سيناتوس كونسيلت (القرار المشيخي) Le Sénatus-consulte du 22 Avril 1863

- جاء هذا القرار لتحديد نظام الملكية الفردية على أراضي القبائل الجزائرية، بموجب هذا القانون الذي انعكس سلباً على النظام القبلي للمجتمع، وطبق على عدد كبير من المناطق منها البلديات المختلطة بجبل الناظور والقبائل التي تضمها، والمراسيم التي

صدرت قبل هذا القانون ومنها قرار 1851/06/16، والذي اعتمدت عليه لجنة التقسيم والعقود، ثم بعد ذلك حددت الأراضي وفق ما جاء في قرار سناتوس كونسيلت، وخاصة الفصل الخامس منه، الذي يعطي الحق الى تعيين أراضي الدولة والدواوير إضافة إلى الغابات (أمحمد، فاطمة، 2022، ص 420).

- عمل الاستعمار الفرنسي بكل الطرق والوسائل إلى تفكيك الأعراش، لقمع المقاومات والقضاء عليها حتى لا تتواصل الانتفاضات، وكانت الغاية هي تحصيل أجود الأراضي وأخصبها لصالح المستوطنين الأوروبيين، أحدث هذا القانون تحولات عميقة مست بالنظام القبلي والعروش الكبرى، وتم تفكيكها إلى مجموعة من دواوير وأطلق عليها اسم دوار – كومين (Dawar Commune) وقد أنشئ في المقاطعات الثلاثة الجزائرية 656 دوار، الغرض من هذا التفكيك للقبائل هو تجنب العراقيل التي من شأنها أن تؤثر في نقل الملكية من الآهالي للمعمرين، كما أن الإدارة الاستعمارية، بهذه السياسة تفرض هيمنتها على كل الآهالي ويكونون تحت مراقبتها (بوقرو،2023، ص 29).

فقرار مجلس الأعيان لعام 1863، أن النص القانوني والذي نشر في 22 أفريل في نفس السنة، أن الاستعمار غيّر في البنية الاجتماعية نظراً لما يحدث فيه من تطورات وانقلابات فككت المجتمع الجزائري، التيار الليبرالي جاء على أساس حماية السكان المحليين من المضاربات، المجتمع الأصلي، وقد قال:" ف. غودين (F. Godin) عن هذا النص «إنه قرار مجلس الأعيان 1863 هو فعل سياسي يشير إلى لحظة هامة في تاريخ الملكية الفردية، فرض هذا النص ثلاث عمليات:

- تحديد أراضي القبائل.
- توزيع الأراضي المحددة إلى دوارات (دوار).
- إلى ملكيات فردية داخل كل دوار. (الهواري، 1983، ص 64).

–قانون وارني 26 جويلية 1873 هذا القانون هو مراجعة القانون الذي كان قبله ومكمل للقرار المشيخي 1863، حيث أنه جسد الملكية الفرنسية بعد أن قسمت الأراضي التي كانت ملكية جماعية للقبائل والأعراش، إلى دواوير، وكل فرد يمثل عرشه أو قبيلته في امتلاكه

للأرض وجاء هذا بعد القرار المشيخي، وإذا تجاوزت الملكية محيط الورثة، تتعرض إلى التقسيم، لأنه لا يقدم المصالح الاستعمارية الفرنسية (عزيز، 2016، ص 184).

تقدم وارني بتقرير وهو يمثل الجزائر في الجمعية العامة، تضمن تنظيم نهائي لرسم حدود الملكيات الجماعية التي تخص الأفراد مع كل القبائل، على أن يتم إنشاء ملكيات فردية، وهذا حسب ما جاء في الفصل الثاني من قانون وارني المواد الستة عشر وأيضاً من المادة 08 إلى المادة 14، فالدكتور وارني "Warnier" نائب في البرلمان الفرنسي ممثل للكولون الجزائريين، وتم التصويت وفق ما اقترحه وأحدث تغيرات بتحويل الملكية الجماعية إلى ملكية فردية، هذا القانون جاء ليفكك الأعراش والقبائل، وأن تكون الأراضي ضمن النظام العقاري، ولمجابهة هذا القانون الخطير، أجبر الفلاحون الجزائريون الحصول على سندات ملكية من المصالح العقارية، وقد انعكس بشكل سلبي عليهم وتعرضوا للمضاربة، فباعوا أراضيهم وأبعدوا عنها (عدة، 213، ص 391-392).

فمن خلال الإجراءات التي تطرق إليها قانون وارني قضية أملاك الدوار، يمنعهم التصرف في العقارات ذات الملكية الجماعية، إلى أن تُؤسس.

الملكية الفردية، وهذا في إطار عمليات تشكيل الملكيات، حسب الجهة المختصة في ذلك، منها مصلحة الأملاك والتي تؤكد صحة الملكية الفردية الخاصة بالجزائريين، ولجنة المحققين المستشارين تختص في الملكية الجماعية وهذا بعد أن يصادق عليها المجلس العام ويعطي الصفة القانونية النهائية لصكوك الملكية الجديدة، ولا يحق للجزائريين الطعن، فالبدايات الأولى للملكية الفردية، هو تكليف لجنة تحقيق خاصة لمعرفة الموقع الجغرافي للأرض ورسم حدودها مما يساعد ذلك المحضر القضائي، ويقوم مهندس بمخططات تخص الأملاك، وهذه الترتيبات على عاتق الحكومة العامة، تدرس الملفات الخاصة بعقود الملكية أو الطعون المقدمة لها (بختاوي، 2014، ص ص 298-300-301)، ونتيجة هذا القانون على الفلاحين الجزائريين، حسب نص الرسالة التي أرسلها موظف من مصلحة التسجيل العقاري إلى الحاكم العام وجاء في مضمونها حسب قوله «بمجرد تسليم عقود الملكية إلى قبيلة ما، فإن أفرادها يجدون أنفسهم تحت وطأة الحرمان مجردين من ممتلكاتهم الأرضية من قبل مضاربين وقحين وسفهاء

(Chantés)أكثرهم من أصل يهودي، ينتزعون من الفلاحين الجزائريين ممتلكاتهم بواسطة عقود استدانة تعود الى سنوات خالية بفعل القروض الممنوحة بفوائد تقدر بـ 50% لكل 3 أشهر أو مقابل بضائع مرتفعة السعر، أو مبالغ مالية مكتتبة أو وفق قرار حكم، أو رهن عقاري مسجل، وقد بلغ الحد بمحضري الجلسات إلى حجز الممتلكات من أصحابها في نفس اليوم الذي يتسلمون فيه عقود ملكياتهم.« (بن داهة، 2013، ص 409)، ويمكن القول ، يعد قانون وارني 1873 من أخطر قوانين التشريع الاستعماري الفرنسي، والذي هدم بنية وكيان المجتمع الجزائري، وقضى على الملكيات الجماعية للقبائل والعروش، مما ساهم في تعزيز نقل الأراضي والممتلكات للمستوطنين والاستيلاء عليها بطريقة قانونية خدمة للاقتصاد الفرنسي وتحقيق المنفعة العامة.

قانون 28 أفريل 1887 (سيناتوس كونسيلت الصغير)

بعد الانتقادات التي تعرض لها قانون وارنييه لما يحتويه من نقائص، اقترح قانون آخر في 28 أفريل 1887 أو ما يعرف بسيناتوس كونسيلت الصغير، وهو لا يختلف عن القانون الذي كان قبله في تفكيك المجتمع الجزائري، بالعودة إلى نص المادة 17 من قانون وارني، أن كل عقد ملكية به الاسم الشخصي لصاحب الأرض ولقب عائلي، وخلال تطبيق هذا القانون (وارني) وجد المشرع عراقيل في تحديد العائلات، وشروط القسمة، على أن يعطى السند الرسمي للملكية لكل من له ملكية في الأراضي المشاعة، جاء هذا القانون في سنة 1887 والذي غير في الأسرة الجزائرية وأصبحت على نهج الأسر الفرنسية يتكون أفرادها من أب وأم وأولاد، يعيشون وفق المجتمع الفرنسي وقد أزاح هذا القانون حق الشفعة، وأيضاً لتصحيح المغالطات التي جاءت في قانون وارني (بلقاسمي، ب.س، ص 66) هذا القانون أضاف تغييرات لم يشملها سيناتوس كونسيلت لعام 1863، وأن يمس أيضاً مناطق الجنوب، فبسبب تطور ووسائل الاحتلال الفرنسي في توسعها في المناطق الجزائرية و ما جاء في المراسيم السابقة مع تحفظات لا جدوى منها، ولذلك ضبط مرسوم 1887.

كل هذه إجراءات قانون 1863، وعليه فتحديد الشكاوى المقدمة والمسجلة وتكون مدعومة بمخططات أو رسومات عن القبيلة، يقوم رئيس اللجنة والمقومون عن سكان القبيلة وبعد

المحاضر تظهر النتائج الأولية، وفي حالة عدم وجود أي خلاف، فإن الأراضي توزع على الدواوير وهذه ضمن الخطوات التي تضمنها سناتوس كونسيلت لعام 1863 والتي وجب تطبيقها (يحياوي، 2021، ص 143). تقسيم الملكيات المشاعة والتي جاء بها قانون 1887 والتي يصعب تقسيمها بين الأسر الجزائرية، وقد جاء في المادة الثالثة من هذا القانون، لذا وجب على المعنيين بتقديم طلباتهم لبيع العقارات وهذا وفق ما جاء في القانون المدني المادة 815، والغاية من ذلك هو: كل الأراضي والممتلكات الجزائرية تخضع للقوانين الفرنسية.

- لكل فرد تكون له ملكية خاصة.
- تفتيت وتقسيم أراضي العروش وتحويلها إلى أملاك فردية على الصيغة الفرنسية.
- تمنح عقود بدون سندات هذا لمن له حق التمليك.
- لتمكين المعمرين من أراضي الجزائريين يتم تسهيل عملية الإتجار بها، حيث ملكية الأراضي الزراعية في يد المستوطنين الأوروبيين وهذا ما هو إلا اتباع في تجزئة الأراضي بين الأفراد سواء في القبيلة أو العرش، ولأجل المصلحة العامة للكولون، اتخذت السلطات الفرنسية إجراءات تعديل ومراجعة لقانون 1873، بقانون آخر يفك الحضر الذي خص انتقال أملاك العرش ولم يتطرق لقانون 1873، ولهذا صدر قانون 22 أفريل 1887 (بن داهة، 2013، ص ص 405-406) .

قانون 16 فيفري 1897.:

صدرت العديد من القوانين العقارية ما بين 1873-1887، وأغلب المصادر التاريخية خاصة منها الفرنسية، أن انعكاسات هذه القوانين أثرت سلباً وذلك بتشجيع عملية الاستيطان خلال الحكم المدني، ويذكر المؤرخ الفرنسي موريس بويان (Maurice Pouyane) أن الإدارة الفرنسية بعد أن اتضح لها فشل قانون وارني الصادر بتاريخ 26 جويلية 1873، والقانون العقاري الصادر بتاريخ 28 أفريل 1887 في حل مشكلة العقار بالجزائر، أصدرت قرار يقضي بتشكيل لجنة مهمتها "البحث عن حلول مستعجلة"، وبناءً على ما تضمنته المنشورة الفرنسية بخصوص المجلس العام لمقاطعة وهران، في سنة 1893 جاء في وثيقة أن في القطاع الوهراني، بطلب من أحد ممثلي المجلس العام وهو أحد نواب المدعو "إدوارد جيرو "

(Eduardo Djéron)مع هارواد وتيسينام"Harauad et Tisinam" ، معرباً بشدة لتطبيق عقد تورانس "Torrens" لتسهيل الإجراءات التشريعية لصالح الاستيطان وأقل تكلفة للملكية العقارية (طواليية، 2024، ص 23)، مضمون ما جاء به قانون 16 فيفري 1897، هو إكمال لعمليات التصفية التي تخص الملكيات التي قُسمت على إثر إصدارقانون 1887، عن طريق التشريع من قبل جهات مختصة في هذا المجال مهندسين وخبراء وهذا بموافقة مالك أرض العرش (لوزي، 2022، ص 199)، والنتائج المحصلة من عملية التطهير على أراضي الملك، كلها خدمة للإدارة الاستعمارية الفرنسية، وهذا من خلال امتثال كل العقارات للقانون الفرنسي والتي يخصها هذا الأمر، والذي تضمنته المادة الثالثة من القانون (طوالبية، 2024، ص 29)، طالب المجلس العام لوهران بإلغاء المادة 16 من قانون 1897 وذلك يوم 12 أكتوبر من نفس السنة، ليوضحوا من خلال تصريحاتهم أن "تدخل القضاة المسلمين سيخلق ضرراً كبيراً على تأسيس الملكية الأهلية التي سوف ترتكز عليها في حالات عديدة الملكية الأوروبية" .

وقد بيّن القانون 1897 التعرف على أراضي العرش وأراضي الملك وهذا مالم يتطرق إليه قانون 1873 وقانون 1887 وبقيت القضية مبهمة (عزوز، 2019، ص 305). ومن نتائج تطبيق قانون 1897 ساهم في توسيع مساحات الملكيات العقارية في سنة 1917 ما يقدر بـ 518.254 هكتار وفي سنة 1921 ازدادت إلى 643,696 هكتار كان تسير عمليات المسح الأملاك العقارية قبل ذلك بطيئا، لكن في سنة 1921 سرعت في عملية التحقيقات بشكل جدي، حيث أن 379,275 هكتار من أراضي العرش تحولت إلى ملكية فردية ومساحة الأراضي الملحقة بدواوير البلدية حوالي 3,790 هكتار، وبحسب هذه الأرقام، فإن قانون سنة 1897 لم يكن فعال، لأن تطبيقه يحتاج إلى الاستمرارية إلى غاية سنة 1927، وتكون نتائجه في عين الحسبان .(آجيرون ، 2007، ص 247) .

المبحث الثالث: تصويت الجمعية الوطنية

تعين ستة نواب جزائرين في الجمعية الوطنية، وأن يكون عن كل عمالة منتخبين اثنين وقبل ذلك لم يكن للجزائر في السلك التشريعي أي منتخب، يعود إلى مرسوم 4 أكتوبر 1870 بصدوره ارتفاع عدد المنتخبين الممثلين إلى النصف مقارنة بسنة 1848. لكن المعمرين هذا

لم يرضي غرورهم وأنكروا حق الأهالي والأجانب في التصويت، وأعطي هذا الحق للسكان الفرنسيين، وجاء التأكيد في تقرير لجنة الوصاية المكلفة بذلك:"باستخدام نوع من الحيلة القصة، الوصاية والتمثيل المطلق واللامسؤول عن جميع الأخرين"، وتباينت الأراء حول عدد الممثلين، فمنهم من طالب بأربعة وعشرين ممثلا أو خمسين، لكن هذا خلق حماسا شديدا في الحملة الإنتخابية، خلافا عن ما هو سائد في فرنسا (الميتروبول)، اما ناخبوا الأرياف كانت تطلعاتهم تتغنى بالسلم والأمن، فقد نادي فرنسيوا الجزائر وأجمعوا على أن تكون حرب، وهذا على حسب ما دعا إليه لجان الدفاع والتي بدورها أصبحت لجان انتخابية.(أندري جوليان، 2013، ص 769).

وفي 4 مارس 1871 وأودع لدي الجمعية الوطنية بخصوص سكان الألزاس واللورين مقترح قانون بلكاستال وبويسان، في أن تمنح لهم مجانا ما يقدر به در 100,000 هكتار من الأراضي الخصبة، وهذا في إطار المحافظة على جنسيتهم، وفي 21 يونيو من نفس السنة تم التصويت على القانون.

غير أن بعض التغييرات طرأت من قبل الدولة الفرنسية، وهي تحديث لجان لتنظيم الهجرة مع تخصيص قرض مالي حوالي در 400,000 فرنك (آجيرون، 2013،ص 112 - 115).

وفي 26 يوليو 1873 حصل على الموافقة نواب البرلمان الجزائريون من الجمعية الوطنية، على وقانون يناسبهم ويكون في صالحهم، وجاء قانون وارني الغرض منه فرنسة الأراضي الأهلية وخضوعها لقوانين وتشريعات فرنسا،"هذه الألة القادرة على فرم الملكية ولا سيما المادة 815 الرهيبة"، حسب تعبير شارل روبير اجيرون، "هذه القوانين تجبر الأهالي على الإنفصال والإبتعاد عن الشيوع، وأن تعمل على تطبيق ما تفرضه الحكومة، بتفكيك اراضي الشيوع، ولهذا أطلق المكلف بقسم المعمرين في المندوبيات المالية موضحا في سنة 1904 ،"اسم قانون المعمرين"، والذي من شأنه خدمة مصالحهم دون اللإهتمام للجزائريين (آجيرون، 2013، من 150-151).

تدخل الحاكم العام كامبون في الفترة (1891-1897) وكان ذلك يوم 30 ماي 1893 حول قانون 1873 امام مجلس الشيوخ، أن هذا القانون يهدف إلى: «فتح هذه الملكية الأهلية التي

بطبيعتها وحالتها غير قابلة للتجزئة، بقيت مغلوقة أمام نشاطها أمام الإستيطان ونشاط رؤوس الأموال الأروبية 78 .«عباد، 1984، ص 78).

أولا: دور المستوطنين فيتشريع الإستيطان:

اهتمت العناصر الأروبية التي استوطنت في الأرياف والحواضر بمختلف النشاطات التجارية والصناعية والإجتماعية وخاصة الوظائف الرسمية، ونظرا للتوسع الاستيطاني الأروبي، بلغ عددهم حوالي 260 ألف ما بين عام 1870 – 1900.

في عام و 1889 ضغط المستوطنون الأروبيون على الحكومة الفرنسية، فتقرر إنشاء مجالس الوفود المالية وكانت تتالف من 69 عضوا اوروبيا، حيث أن كل ست سنوات يعين 48 عضو عن طريق الإقتراع العام حيث يتساوى الفلاحون وأصحاب الحرف، أما 21 عضوا أهليا هم الموالين للإدارة الإستعمارية فيتم انتخابهم من قبل أعضاء المجالس البلدية، وبالتالي فإنه غالبية اعضاء المجلس من الأروبين ولهم كل الصلاحيات، وأما البرلمان الفرنسي فمن إختصاصة الفصل واعطاء القرارات النهائية(بوعزيز، دس، ص 34-35).

رفض المستوطنون منح الجنسية للأهالي، وفرضوا عليهم سياستهم لإخضاعهم، حيث شجعوا على سن قانون الأهالي والذي كان مجحفا في حقهم وكان في 26 جوان 1881، فرضت على الجزائريين مجموعة من القوانين الإستثنائية، والتي من خلالها يجبر الجزائريين على الولاء والطاعة للمستوطنين، بالرغم من تعرضهم للعديد من العقوبات الجائرة (مصادرة الأراضي – فرض الضرائب الباهضة – السجن– عمل السخرة وغيرها...) (مقلاني، 2013، 157-158).

في سنة 1892 قدم النائب شارل جونار charles Jannon تقريرا حول ما هو سائد في الجزائر وقد أشار بشكل واضح عن النظام المعمول به وطلب إعادة النظر فيه، لكن في 17 مارس 1893 توفي جول فيري وتعطلت أعمال اللجنة البرلمانية وتمخض جراء هذه الأحداث استفحال خطر المستوطنين وزاد نفوذهم وطلبوا بتغير الوالي العام "جول كامبون" وأن تستقل الجزائر إداريا عن فرنسا بإنشاء مجلس الوفود المالية وأن تحصل الجزائر على ميزانية مستقلة عن ميزانية فرنسا والغرض من هذا تحقيق مصالحم وتحصيل الإرادات المالية، والاستلاء

على الأراضي أصدرت القوانين العقارية والتشريعات، لنهب المزيد وكان هذا تحت ما يسمى بالتنظيم العقاري للملكيات وإقامة ملكية فردية وفق النظام الفرنسي وهذا يسرع في الإستلاء الكامل على معظم الأراضي الخصبة ومنحها للمستوطنين بطرق قانونية(مياسي، 2013، ص133).

لم تحد أطماع المستوطنين الاروبيين بالحصول على الجنسية الفرنسية، والتمثيل البرلماني، وإستلاب أراضي وممتلكات الجزائريين، حيث كان من ضمن مخططاتهم فرض السلطة وإستبعاد وإذلال الآهالي في سنة 1870 حقق المستوطنون كل مكاسبهم، لكن هذا لم يرضي غرورهم وخاصة أن حكومة باريس لم تعطي لهم الأهمية في تسيير شؤون الجزائر، ولهذا في 19 ديسمبر 1900 بعد أن سيطروا على البلديات المختلطة إستطاعوا أن تمنح لهم الحكومة الفرنسية ميزانية مالية للجزائر، ويكون مجلس مالي في هيئة برلمان مستقل تخول له كل الصلاحيات لسن مختلف القوانين التي تسمح لهم بإدارة الجزائر، وأيضا أن تكون الأغلبية المطلقة للمستوطنين وثلث المقاعد للمسلمين الجزائريين ويتم ذلك بالتعيين، حيث لا يعين حاكم عام إلا بموافقتهم، ويسهل ذلك القوانين أيضا وقد كانوا دائما ضد منح الحقوق للجزائريين، والهدف حماية مصالحهم، وقد عبر فرحات عباس قائلا:" أداة للمستوطنين في القبض على زمام الحكم بيد من حديد وسن القوانين التي تخدم مصالحهم الرأسمالية.(مقلاني، 2013، ص166-167).

وقد جاء في تصريحات بونيان في مجلس الشيوخ يوم 26 فبراير 1893 حول فكرة "من المعروف لدى الكل أن عندما تتم مصادرة مواطن في الجزائر فإنه لا يحصل على سعر المصادرة حتى يكون سند ملكيته قد مر بين يدي مراب في غضون ذلك تخرجه من ملكيته، وهناك أمثلة والسيد الحاكم العام لا يستطيع تكذيبها، مواطنون مساكين صودرت أملاكهم، إنتظروا سنة، سبعة، ثمانية أعوام قبل أن يدفع لهم المبلغ، لم تدفع لهم تلك المبالغ ولن تدفع حتى يدفعوا الديون لأحد المرابين الذي يعرف القانون ويعرف كيف يتخلص من المأزق".(صاري، 2010، ص104-105)

-ويمكن القول أن المستوطنينمنذ بداية الاحتلال بدخولهم أرض الجزائر،كانت نواياهم هو ترسيخ الوجود الأروبي الاستيطاني، والإستحواذ على أراضي وممتلكات الجزائريين، وإقصاء العنصر الأهلي من الإمتيازات بمنحه الحق في التمثيل السياسي، و أن يكون عنصرا فاعلا

في المجتمع، لذلك سعى المستوطنون، بإتخاذ الاجراءات اللازمة وفرض قوانين تمكنهم من السيطرة على المجال الاقتصادي والسياسي في الجزائر المستعمرة، وتشكيل المجتمع الجزائري وفق نظام مدني يخدم مصالحهم.

ثانيا: ضغط اللإعلام كاداة هيمنة

جرائد الكولون :بمجرد توافد المهاجرين الأروبين على الجزائر، قاموا بالإستلاء على أجود الأراضي، وخلال عام 1833 ارتفع عددهم من 7822 إلى 27200 مهاجر أوروبي عام 1840، حيث قامت بنهب الأراضي الزراعية وكونت ثروة، والتي ساعدتها في الإستقلال المادي عن فرنسا، وأصبحت قوة ضاغطة ومسيطرة في الجانب الإداري والتجاري، لذلك قامت مجموعة من المعمرين بإنشاء جرائد خاصة بهم تعبر عن أفكارهم وتطلعاتهم والدفاع عن مصالحهم، فكان أغلب ملاك هذه الجرائد من الطبقات الغنية وأصحاب ثروات من أراضي ومناجم.....، وهذا كان عاملامهما لامتلاكهم وسائل الطباعة و مكنهم منممارسة النشاط الإعلامي، الذي من خلاله يفرضون هيمنتهم وزرع الفتنة والتفرقة بين أبناء البلد الواحد، فكانت الجرائد هي سلاح فى ذو حدين في يد المستوطنين.(ميدان، 2025،ص128).

تيقنت فرنسا بالدور الفعال الذي تقوم به الصحافة في صناعة الشعوب والتأثير عليها ومن خلالها تستطيع بسط نفوذها والسيطرة عليها، حيث وصف لجان ميرانت وهو مسؤول الولاية العامة ومدير الشؤون الأهلية معبرا عن المهام الرئيسية التي تقوم بها الجرائد بقوله:" أن الجرائد هي هذه الألة التي تجمع في وقت واحد بين البساطة والقوة هي التي يشع فيها النور فتبدد الظلام الذي يعف الشعوب المختلفة".(بوغازي، 2023، ص57).

-إنتشرت الصحافة الناطقة على لسان الأقلية الأروبية في عدة مناطق منها العاصمة الجزائرية والتي تقدر ب 12 صحيفة يومية أسبوعية إضافة إلى مجلات شهرية وأيضا خصصت صحف إخبارية لكل من وهران وقسنطينة تعبيرا عن أرائهم ولم تستثني المناطق الداخلية وقرى المعمرينالتي كانت لهم صحفا خاصة كأداة إعلامية لتبرير الإحتلال الفرنسي للجزائر (عبد الرحمان ، 1985،ص29).

-كل الصحف الصادرة سواء باللغتين العربية أو الفرنسية تشرف عليها الحكومة الفرنسية، وكان تسيير شؤونها الإدارية بيد الحاكم العام، حيث يقول الدكتور أحمد الخطيب عن الصحافة الحكومية والتي سماها بالكولونيالية:"إتسم تاريخ الصحافة في الجزائر منذ الإحتلال بظهور الصحف الكولونيالية التي كانت تتبع في طلباتها وإصدارها نفس النمط المتبع في فرنسا، كما أنها كانت سياستها العامة إمتداد للصحافة.....بأحزابها ومواقفها المختلفة مع إهتمام زائد بمصالح الكولون في الجزائر، وإهمال مصالح الجزائريين.(كرليل، (د.س)، ص220).

يعود تطور الصحافة خلال الجمهورية للثالثة (1870 - 1940) والتي استفادت من قانون 1881 الليبرالي و حيث رأى "جول فيري"، أن التوسع اللإستعماري الاستيطاني في الجزائر ضروريا نظرا للانتشار صحف كبرى ونذكر منهم البرقية الجزائرية سنة 1885 وبرقية قسنطينة سنة 1908 و ليكوا دالجي سنة 1912 وبرقية الشرق سنة1913 ، ونظرا لتزامن الصحف استطاع المستوطنون على أن يكون الإعلام سلاحهم في أن يلعبوا دورا رئيسيا ولوبياحقيقيا للوقوف ضد كل ما يعيق مشاريعهم الإصلاحية الفرنسية في الجزائر في المجال السياسي والإقتصادي (بوغازي، 2023،ص61)، قامت جريدة استعمارية محافظة تعبيرا منها في افتتاحية عن تمكن الكولون من وقف تسرب القومية الإسلامية إلى افريقيا الشمالية، وفي سنة 1928 طالب الكولون الحكومة الفرنسية بالتصدي لصحيفة وطنية (الإقدام) والتي ظهرت سنة 1919 يشرف على إدارتها الأمير خالد، وتنشر مطالبه التي تعبر عن معاناة الشعب الجزائري وتدافع عن برنامج الحزب الإصلاحي، لكن الكولون شدد الخناق عليها على كونها شيوعية وخطيرة وأنها تقوم بتضليل الرأي العام. (سميح حسن،2014، ص110-111).

ثالثا: البعثات المالية الفرنسية:

بموجب مرسوم 23 اوت 1898 أنشأ جهازا خاص يهتم بمسألة الضرائب والرسوم وتضمن هذا المرسوم المساعدة وتقديم النصائح بخصوص هذه المسألة للراغبين في دفع الضرائب من الجزائرين إلى الحاكم العام، وسمي بالمندوبيات المالية، وقد تم تقسيمها إلى ثلاثة فروع:"فرع المعمرين ويحتوي 21 مندوبا، فرع غير المعمرين يحتوي 21 مندوبا ايضا، فرع الأهالي يحتوي 21 مندوبا منهم مندوبين من القبائل الكبرى"،ويتم تعيين مندوبي الأهالي السنة من

قبل الحاكم العام، حيث يتم إنتخابهم لمدة ستة سنوات، يعرضون فيها أهم القضايا والمسائل، حيث تجرى المداولات في آن واحد داخل الفروع المذكورة الاخرى،استثناءا إذا عقدت جمعية من قبل الحاكم العام أو الاقتراحعلى ميزانية، وكانت هذه أولى الخطوات لتحقيق الإستقلال المالي والذي بدوره يتمكن المستوطنون بإنشاء ميزانية لهم سنة 1900 وتعزيز آليات ونفوذ المعمرين بالجزائر المستعمرة (عباد، 1984،ص 116).

قدم في البرلمان الفرنسي مقترح الميزانية في مارس 1900 في شكل صنفين من الميزانية المخصصة للجزائر وهي:

ان تكون ميزانية محدودة للجزائر على أن تتقاسم الإدارات بينها وبين فرنسا وضرورة قيام فرنسا بوضع موازنة من خلال تقديم إعلانات، اعطاء كامل الميزانية للجزائر على أن تتضمن كل النفقات والإرادات.

بمقتضى هذان الإقتراحات جرت عملية التصويت حيث كانت الأغلبية للمقترح الثاني، وفي 19 ديسمبر 1900، كانت النتائج النهائية التي تتعلق بقانون الخاص بميزانية الجزائر، ولهذا تضمنت المادة الأولى منه، أن الجزائر بإمكانها إنشاء مؤسسات إدارية تعود بالمنفعة العامة لصالح الكولون وتتمثل في منحها لمشاريع "السكك الحديدية أو الأشغال العمومية الكبرى، التعاقد على القروض"، ويهتم الحاكم العام بالمسائل المدنية وقد طبق هذا النظام في جانفي 1902.

أما بخصوص الأقاليم الجنوبية صدر قانون سنة 1903 أن تكون لهم ميزانية يخصصها فقط الحاكم العام لهذه الأقاليم، على أن يتم تطبيقها وفقا لمرسوم وزير المالية الفرنسي وتدخل حيز النفاذ في إطار تطبيق الإجراءات المعمول بها، ويبقى هذا الحال، الميزانية يعدها الحاكم العام تصوت عليها المندوبيات المالية ثم المجلس الأعلى للحكومة إلى أن يتم التصويت عليها بصفة نهائية في باريس واستمر ذلك إلى سنة 1945 (يودلاعة، 2021، ص58-59).

جاء في وصف مؤلفوا "الجزائر ماضيا وحاضرا المندوبيات المالية بقولهم «في الوقت نفسه فإنها جمعية طبقية، لكن أيضا جمعية حيث الأقلية العرقية تضع القانون»، أما فرحات عباس

في وصفه الميزانية الخاصة وتأثير المعمرين الفاعلين في هذا الشأن بقوله: «بواسطتها قبضوا على زمام الحكم بيد من حديد وخلقوا نظاما اقتصاديا استعماريا محضا للدفاع عن مصالحهم ومصالح أصحاب المصانع والمعامل الفرنسية للغير، وأما الإعتمادات المخصصة للجزائريين في هذه الميزانية فهي تافهة لا تسمن ولا تغني من جوع" ، حاولت فرنسا القيام بتغييرات في سنة 1907 تتمثل أن يكون نظام العطل الأسبوعية وبعث اللإرتياح في نفوس الفلاحين الجزائريين، لكن المندوبون رفضوا ذلك حيث أعتبرها «مندوب المعمرين طوندونسي إنتهاك لحرية العمل»، لكن كان رد زميل هذا المندوب على أن المندوبيات المالية ليس لها علاقة بالسياسة أو التدخل فيها، وكانت إجابة طوندونسي مبررا بقوله «انني أتكلم عن السياسة الإجتماعية، عن سياسة التقدم التي تنتج القوانين التي تحضر من خلال المناقشات النزيهة، إنني أعتبر أن من واجبنا الأول ممارسة هذه السياسة النافعة»، فما قاله مندوب المعمرين طوند ونسي حصل على تأييد الأغلبية من زملائه، ولهذا المندوبيات المالية هي حلقة وصل بين المعمرين والحكومة الفرنسية وتهتم بكل ما يتعلق بالمسائل والقضايا التي تخص شؤون المعمرين في جميع الجوانب السياسية منها والإجتماعية وخاصة الإقتصادية.(عباد، 1984،ص 119-120).

الاستنتاج الجزئي

خلص هذا الفصل إلى ان القرارات السياسية والاقتصادية المدروسة، لم تكن تشريعات عابرة وخاصة مرسوم الالحاق 22جويلية 1834، وقد حول الاحتلال العسكرية إلى احتلال مدني، قوض الكيانات السياسيةالمحلية، ومن ناحية أخرى توجيه الاقتصاد لخدمة فرنسا، وهذا ما ساهم في تفكيك البنية التقليدية الجزائرية وتفقير الشعب، حيث اصبح المستوطنون هم الفاعل الرئيسي في صياغة القرار الاستعماري.

الفصل الثالث:

أثر هذا الدور على الجزائريين السياسي والإقتصادي

المبحث الأول : الأثر السياسي

فرضت السياسة الإستعمارية الكثير من التعقيدات التي كان لها بالغ الأثر على تردي أوضاع السكان الأصليين وهذا يعود لسيطرة المعمرين والتحكم في دواليب الحكم السياسي الإداري، وبذلك دخول النظام الرأسمالي، وترويج المنتجات الأوروبية الذي أدى إلى تنافس كبير في السوق.

شاهدت الصناعات التقليدية في الجزائر ركودا حادا نتيجة السياسات الاستعمارية التي فرضها المعمرون، مما الجبر التجار والحرفيين على البحث عن مصادر بديلة للرزق، لم يجدوها سوى في العمل بمزارع الكولون لقاء اجور زهيدة في الوقت نفسه وظف المستوطنون الإدارة المحلية أداة للهيمنة، فاستولوا على المجالس البلدية وسخروها لاخضاع الآهالي باصدار قرارات تفرض عليهم الطاعة والولاء، كما تم اقصائهم عن اي تمثيل في المجالس الفرنسية، واضعين بذلك كل السياسات خدمة لمصالحهم(جيري ، عواج ، 2020 – ص 39_40) ، وبموجب قانون 1897 استطاع المعمرون تحقيق جل مطالبهم، مما جعلهم يترددون في تطبيق نظام السجل العقاري،لكن هذا المشروع عاد إلى الواجهة بعد عقد من الزمن وتحديدا في افريل 1917، حين اقترح المندوب المالي "نيتشي" مشروع البرلمان الفرنسي ، وقد نجحت إلى حد بعيد المندوبيات المالية وأقحمت الحاكم العام جونار حيث أرسل إلى باريس رسالة في يوم 19 جوان 1918 وكان مضمونها ما يلي : "أن تطوير الإستيطان يتطلب تسهيل ملكية الأرض من مالك لآخر بتكاليف قليلة ، لكي تؤول إلى الأيدي الذكية والمحنكة و النشيطة فتتمكن من حسن استغلالها ، وتحقق مردود اوفر "(حيمر، 2014 ، ص241)

ويمكن القول: أن الحاكم العام جونار حسب ما جاء في رسالته ، أن المعمرون يحسنون استغلال الأرض أحسن استغلال ، وهذا بفضل سياستهم في السير نحو تحقيق المشروع الفرنسي بجعل الجزائر فرنسية وان جونار جل اهتماماته ليس للإستطان فقط بل تفكيك الأراضي ومنحها للمستوطنين وفق ما يمليه القانون الفرنسي ، وأيضا هذا إنتقام من قدرة الأهالي على عدم خدمة أراضيهم وقلة الإنتاج الفلاحي، وأن المعمرين هم الأحق بذلك .

منذ سنة 1919 طرحت مسألة الاصلاحات ، في جدول أعمال البرلمان لمناقشة السياسة الأهلية ديسمبر 1913 ، حيث رأى رئيس الإتحاد الكولونيالي Chailly في جدول أعمال البرلمان بضرورة القيام بإصلاحات سياسية نحو الأهالي ، وافقه في ذلك العديد من البرلمانين من ذوي السلطة الفعلية ، وطلب بإشراك الأهالي في صنيعهم الحضاري و التسيير الحسن ، وهذا ما أوضحه في سنة 1909 Meerimy في تقريره المتعلق بميزانية المستعمرات ، أن فرنسا أبعدت الأهالي ولم تتركهم في الشؤون السياسية.(اجيرون)

ثانيا: السيطرة على المجالس وصياغة القوانين

قامت السلطات الفرنسية بتجسيد سياستها المالية بتأسيس العديد من المؤسسات الإدارية والمجالس التمثيلية، لتولي الشؤون المالية بالجزائر المستعمرة ، (بودلاعة ، 2021 ، ص 60) ، ومن بين المطالب التي هي من صلاحيات المجالس العامة والمندوبيات المالية هي زيادة عدد المستشارين العامين المسلمين من ستة إلى عشرة مستشارين ، غير أن المندوبين الماليين والهيئة الإنتخابية ، لم يكن لها اهتمام بهذا الشأن ، قام ليتو Lutaud باصدار قرار في 18 يونيو 1913 يعفى من قانون الأهالي من كان تعليمه تعليما فرنسيا ويشمل الحاملين لشهادة الدراسات الإبتدائية ، ومن له أوسمة وألقاب ، إضافة إلى دافعي الضرائب (التجار المقيمون) ، و أعفي أيضا أعضاء غرف التجارة والصناعة ، كما الغى رخصة السفر العسكرية ، هذا ظاهريا أما الهدف وراء هذا القرار هو الإبقاء على قانون الأهالي قيد التنفيذ بيت الحكام والإداريين ، في 16 ديسمبر 1913 تطرق البرلمان في نقاشاته إلى كل ما يخص السياسة المتعلقة بالأهالي ، و محور النقاش يدور حول خمس قضايا وأستمرت إلى غاية 9 فبراير 1914 ، واستغرقت ثماني جلسات ، حيث تم تسوية بعض المسائل (مسألة الصلاحيات التأديبية) ، لكن بعض المسائل التي تتعلق بالجزائريين ،لم تكن ضمن إهتمامات النواب،(آجيرون ، 2013 ، ص 399_400)

- **صياغة القوانين**

بعد أن تحققت رغبة المعمرين في التمثيل النيابي تجسد ذلك في فرض هيمنتهم على المحاكم كونهم محلفين مستغلين قانون الإستقلال المالي، وهذا اباح لهم مطلق الحرية في التصرف في كامل الميزانية المخصصة للجزائر (براهيمي ، 2024 ، ص 43) .

- في سنة 1902 أسست سلطة قضائية وضيفتها النظر في قضايا جنح المسلمين ، وهي من الإجراءات التعسفية التي قامت السلطات الفرنسية ، وقد أكد الأستاذ A.Girault بإلزامية تكوين هيئة قضائية خاصة بالأهالي لإصدار قانون العقوبات ، لقيت هذه الفكرة ترحيبا من قبل المؤتمرين.
- وفي 13 مارس 1901 صادقت جمعية الدراسات الجزائرية على ما قدمه المحامي المستوطنL.Demangeat بإنشاء محاكم خاصة بقضايا الأهالي .(آجيرون ، 2007 ،ص 104_105)
- وفي سنة 1905 صدر قانون فصل الدين عن الدولة ، طبق فقط على الديانة اليهودية والديانة المسيحية ، وكان الوالي العام الفرنسي هو من يتولى شؤون المسلمين بصفته رئيس المجلس الأعلى لهم، ومن إختصاصاته النظر في الأحوال الشخصية، (براهيمي ، 2024، ص 44)

قانون الغابات 21 -02-1903

نظرا لعدم تناسب ما تضمنه القانون الغابي القديم في ظل الظروف الخاصة بالجزائر ، وهذا حسب الإصلاحين اللذين كانوا يطالبون بالتغيير من 1892 إلى 1919 ،طالب جول فيري باصدار قانون غابي جديد ، صاغ المشروع القانون نائب وهران Saint في سنة 1898 وتم تحريره في سنة 1900، لكن لقي معارضة من طرف المندوبيات المالية وحجتها في ذلك عدم استشارتها وعلى إثر ذلك إحتج النواب المستوطنون وطالبوا بتعديل بعض مواده وتمت الموافقة عليه من قبل مجلس الشيوخ ، مع أنه لم يأتي بالجديد ، و تمت المصادقة يوم 21 فيفري 1903 فتصاعدت الغرامات بعد تطبيق قانون الغابي الجديد على الأهالي ، وهذا مما زاد في تأزم الأوضاع بسبب الإرتفاع المتزايد في التغريم بالتدريج من 1904 إلى 1909 وقد عبر

المستوطنون برضاهم عما تعرض له الأهالي جراء القمع الذي فرضته الإدارة الفرنسية و تبين هذا من خلال ما جاء في مؤتمرهم سنة 1905 و في هذا الصدد قال المؤرخ شارل روبير آجيرون " هكذا يتبين أن ما يمكن استخلاصه من قانون الغابات الصادر سنة 1903 ، والذي لم يكن في الواقع سوى تكييفا تقريبيا للمدونة القانونية القديمة الصادرة في

عهد الملكية، ولم يأتي بنتيجة جديدة فيما يتعلق يتحسين الأوضاع المفروضة على الأهالي، بل حدث عكس ذلك تماما ، حيث أعتبرت التدابير الإجرائية المتعلقة بتعزيز مصلحة الغابات، وبالتقليص الصوري لمبلغ الغرامات فرصة لمضاعفة التكاليف وزيادة الإقتطاعات المالية والأعباء المفروضة في شكل أيام السخرة »(فرحاني ، (د.س)، ص 24-25)

في سنة 1921 اقترح "فلاندران FLANDRIN وهو نائب بمجلس الشيوخ ، حسب توقعاته أن العقارات الخاضعة للقانون الفرنسي ، يجب أن تخضع له ، وفي هذا الإطار حاول الكولون من خلال القانون المقترح بتحويل نسبة كبيرة من أراضي العرش المقدرة مساحتها 3 ملايين هكتار قيد الاستغلال، وبعد ما عارضته إدارة الإحتلال، لكن كانت ضغوط الكولون أقوى لذاا أجبرت موفدية الكولون La délégation des colons

وطلبت من إدارة الإحتلال حذف ما نشر في سنة 1911 والذي كان يرمي إلى عدم السماح لهم بالتصرف في الأراضي (بن داهة ، 2015 ، ص 162 - 163) لعب الأوروبيون دورا مهما وأساسيا في تشريع وسن القوانين ، فكان زمام السلطة والنفوذ يديرها رؤساء البلديات الأروبيون ، يتحكمون في تسيير شؤون الأهالي مع حرمانهم من التمثيل أو المشاركة في الإنتخابات دون

وضع عراقيل او تمييز ، فبحكم أن رؤساء البلديات تم انتخابهم من طرف الأهالي في المجالس المحلية ، أجيزت لهم حرية التصرف وامتلاك صلاحيات واسعة في شتى المجالات (تعليم - صحة - التحصيل الضريبي) وهذا له إنعكاسات سلبية وأثر على سكان الريف ولتمويل ميزانية البلديات ، وجب عليهم أن يدفعوا رشاوي مقابل تصريح أو القيام بأي عمل يحتاج إلى موافقتهم لذا يعاقب كل من خالف الأوامر المفروضة من قبل القياد ،عارض القوانين يحاكم في محكمة خصصت للمسلمين ، و للإشارة لم تلغى هذه المحاكم إلا سنة 1944 .(بوحوش ، 1997، ص 197)

وأرى من خلال هذه المعطيات ، أن المستوطنين توسعت أطماعهم وزادت تطلعاتهم ، وهذا ما جعلهم يشكلون قوة ضاغطة على الإدارة الفرنسية في تلبية رغباتهم الاستيطانية، بطرق قانونية لكن ضد مصالح الأهالي، وأتسع نفوذهم وسيطروا على مختلف الميادين الإقتصادية والإجتماعية ومنها السياسية ، حيث كانت لهم الأغلبية في الإنتخابات بعدد الأصوات المحصل عليها ومقاعد في البرلمان ، و هذا إن دل على شئ يعود بالأساس لمساندة السلطات الفرنسية لهم بالرغم أنهم أقلية مقارنة بالمسلمين الجزائريين .

ثالثا: قمع الحريات وتقييدها

لم تتوانى فرنسا منذ احتلال الجزائر ، في فرض قوانين قمعية وردعية ، وخاصة بعد قيام الثوارات والإنتفاضات الشعبية التي واجهتها من عدة قبائل رافضة للإحتلال الفرنسي ، وقد تميزت هذه المرحلة بتسليط العديد من العقوبات : كالسجن دون محاكمة ، والنفي والإبعاد وفرض الغرامات الفردية والجماعية ، وسلب جميع الممتلكات ، لذا أعطت السلطات الفرنسية التفويض لقياد الأنديجان بتطبيقها على الأهالي دون رقابة .

و في سنة (1858) إلى سنة 1860) أسست لجان تأديبية بغرض إيقاف الممارسات القمعية ، حيث منحت فرنسا سلطات استثنائية لباشاوات وقياد، و أن تفرض غرامات حسب طبيعة الجنح ، وهذا يتضح جليا حسب ما جاء في مرسوم 26 سبتمبر 1842 على إستمرار التعسف الكولونيالي ، وتضمنت المادة 48

منه ما يلي " أن كل أنديجان حكم عليه بعقوبة 6 أشهر حبس ، يمكن نقله لفرنسا للأداء عقوبته وبعد انقضائها ، يمكن إجباره بالبقاء في فرنسا لمدة تحددها الحكومة ، والعودة إلى الجزائر يمكن أن تمنع عليه مؤقتا أو إلى الأبد " وتعتبر هذه المادة أشد وأصعب القوانين تعسفا على الأنديجان ، (سباعي ،2016، ص 197_198).

قانون الأهالي هو قانون يتعلق بالجزائريين، و الذي أصدر في 1871، وكان الهدف من ورائه هو الحد من حرية الجزائريين و مراقبة و تكبيل حريتهم.(الهادي، حقي، د.س،ص100)

وقي 26 جوان 1881 انتهج المستوطنون الأوروبيون مختلف السبل والوسائل لأجل معاقبة المسلمين فأهم وسيلة هي ارغامهم على دفع الضرائب بدون وجه حق ، ومنع حمل السلاح ، وفرض رخصة للذهاب إلى الحج ، ، وعدم مخالفة الأوامر، وقد كانت العقوبات يتم تنفيذها عن طريق مسؤولين أوروبيون ضد المسلمين الجزائريين ، و وهذا ما تضمنه قانون الأنديجينا.

وقد عين في أغلب البلديات متصرفين إداريين لهم كامل الصلاحية في إجبار المسلمين ، على الإنضباط والإنصياع لهم ، وكان من بين الشروط المفروضة على هؤلاء الموظفين الأوروبيين هو إتقان اللغة العربية ، حتى يسهل عليهم التواصل مع الأهالي ، لكن في عام 1897 ألغي هذا الشرط ، وكانوا يتمتعون بصلاحيات واسعة دون حسيب أو رقيب ، لكن في سنة 1902 تغيرت مهامهم من موظفين إداريين إلى وكلاء للمحاكم القمعية ، حيث يقومون

بمعاقبة كل من يتنقل بدون رخصة إما لدفع غرامة مالية أو يسجن ، وكان هذا نوع آخر من الأساليب الردعية الممنهجة ونهب الأموال و الإستيلاء عليها من قبل المستوطنين الأوروبيين (بوحوش، 1997، ص172_173)

الهجرة:

قامت الإدارة الفرنسية أواخر 1904 بإصدار قانون المتضمن فصل الدولة والكنيسة وقد شكل هذا قانون هاجسا من الريبة والخوف لدى الأهالي وأنه في حالة ما طبق في وطنهم ستنجم عنه عواقب ، ولهذا كان تحفظهم شديد تجاهه ، و استغل الكولون هذا القانون والترويج له على اساس استلاء الإدارة الفرنسية على كل المساجد و واستغلالها لأغراض مشيئة ، وهذا ما تداوله الجزائريون ، وأقبل أغلبية الأهالي بالحصول على إذن المغادرة من البلاد ، إضافة في سنة 1911 فرضت الإدارة الاستعمارية التجنيد الإجباري لكن نظرا لكثرة الطلبات المقدمة للحصول على إذن بالخروج ، لم تستجيب لها وقابلتها بالرفض القاطع ، لكن ومع ذلك حدثت عدة هجرات سرية وبالأخص في تلمسان وما جاورها.(هلال ، 2007 ص 92) ،مارست الإدارة الفرنسية

الفرنسية أيضا التهجير التعسفي ، حيث لم يستثنى أحد من الجزائريين خاصة من أدرجتهم فرنسا في على أنهم خطر على تواجدهم بالجزائر ، ولذلك من كانوا يتشبثون بالروح الوطنية و متمسكين بدينهم دفاعا عن وطنهم ، كان مآلهم النفي و الإبعاد إلى غويانة وكاليدونيا الجديدة وهي إحدى مستعمرات فرنسا العقابية، وقد ذكرت في هذا الصدد الباحثة سيلفي تينو :" سجن فلاحي البرواقية كنموذج هو اول سجن استيطاني أقيم في الجزائر الذي أنشأ سنة 1845 بغرض إستقبال الموقوفين من العرب ، والذي استغل للمساعدة في العملية الإستيطانية" (بلعزوز، 2025 ، ص19).

الحجز

هذا النوع من العقوبات التي تحد من التنقل وقد إتخذت السلطات التي الإستعمارية من فرض هذه العقوبة وتتعدد على حسب الجرم المشهود بالنسبة للإحتلال ويتمثل في الإقامة الجبرية. الحجربنوعيه العقابي والإداري أيضا العقوبات والتأديبية العسكرية ، أعتبرت هذه العقوبات المفروضة على الأهالي ، هي الأنجح لإذلالهم والخضوع لسلطتهم فمن حيث سير عملية عقوبة الحجز على المدى الطويل توافقت تماما مع عقوبة النفي وتؤديان نفس الغرض لفائدة الاحتلال، وهذا بعد نقل المحتجزين الى جزيرة سانت مارغاريت، ثم الى قلاع أخرى مخصصة لذلك، وحسب التقاريرالرسمية الفرنسية ، فإن أغلب المحتجزين أوضاعهم جد سيئة، فهم عرضة لمختلف الأمراض الفتاكة (بورغدة، 2008، ص243-264)

-يصف محمد فريد جل الجزائريين سنة1901 بقوله:"يعامل المسلمون في الجزائر بقوانين مخصوصة في غاية الشدة والصرامة، فهم محرومون من حرية الكتابة وحرية الإجتماع، بل ومن السفر والانتقال،وحرية مطالعة الكتب والجرائد، ومن الغريب في بلاد الجزائر أنه لا يسمح للعربي أن يسافر خارج المركز الذي يقيم فيه يبين له فيه الجهة التي يقصد الذهاب إليها، والمدة التي يمكنه التغيب فيها عن قريته وعليه أن يتوجه لمركز البوليس في الجهة التي يقصدها بمجرد وصوله إليها، لكي يعلم له على الجواز".(بوزبوجة،2025،ص 105).

- **الحج :**

بناءً على ما جاء في معاهدة الاحتلال بالحفاظ على الشعائر الدينية وعدم المساس بهاا ، وترك حرية ممارستها للأهالي ، فالحج ركن من أركان الدين الاسلامي لذلك وجد المسلمون الجزائريون عراقيل وصعوبات في أداء فريضة الحج ، وقد أظهرت السياسة الاستعمارية الفرنسية، أنها لم تكن تتعامل مع فريضة الحج بإعتبارها ممارسة دينية مستقلة ،بل نشاط يمكن ضبطه بما يخدم أهدافها السياسية، والعمل على إنسجامها مع العالم المسيحي ، وهذا مالخصه المؤرخ غوتيه L.Gautier بقوله :"حاولنا في الجزائر أن نجعل من أرض شرقية ، أرضا غربية " (شريخي ، 2024 ، ص269_270) ، كانت الإدارة الفرنسية تفرض نفسها في كل الأمور الدينية من حفلات أو زيارات أو جمع للصدقات ، وهذا لايتم إلا بترخيص تمنحه مسبقا وتسلم هذه الرخصة بشكل عادي ، من قبل المكاتب العربية التي تشرف على ذلك ، لكن في المقابل كل المصادر المالية تكون تحت المراقبة الفرنسية ، (آجيرون ، 2007، ص548) ، إتخذت السياسة الإستعمارية مجموعة من الإجراءات وفرض شروط للسيطرة وتنظيم حركية الأفراد ، وقد تفطنت الإدارة الإستعمارية منذ بداية إحتلالها الجزائر ، أن فريضة الحج تمس مصالحها الفرنسية بشكل خطير وهذا ما أسفر باللجوء إلى سن قوانين تنظيمية.

وهي إلزامية حصول الحجاج على رخصة للحج وهذا بعد التحريات الدقيقة المتعلقة بشؤون الحجاج ، ويصرح بالسلاح قبل أن يغادر وفي العودة يتم مصادرته من قبل الإدارة الفرنسية وتقوم أيضا بتوظيف مراقبين مسلمين يكونون مجبورين بتقديم تقارير حول هذه الرحلة ، وعلى أن يقوم بمراقبة الحجاج القناصلة الموجودين في كل من الشام ومصر وجدة ، وهذه الإجراءات ماهي إلا تقييد لحرية الحجاج وفق مايخدم بها سياستها الإستعمارية (حالة ،2022 ، ص 345_346) ، فمن خلال الضغوطات التي كانوا يتعرضون لها الحجاج الجزائريون خاصة في الحجاز ، وإنتشار الأمراض ، وهذا من بين أسباب منع الحج وقبل ذلك كان الإهتمام الفرنسي بالحجاز بشكل واضح ، حيث يتجلى في النفوذ الساسي والتجارة ومنافسة الإنجليز ، حيث كان لفرنسا جواسيس من الحجاج الجزائريين يقدمون تقارير حول الأوضاع الساسية والتجارية والدينية للحجاز ، وفي كثير من الأحيان ترفض رخص الحج ، وهذا من منظور الفرنسيين أن الحجاج حين عودتهم تزيد كراهيتهم لفرنسا ، (أبو القاسم ، 1998ص402_403).

رابعا: قانون حالة الطوارئ

حالة الطوارئ خلال الحربين العالميتين أعلنت خلال فترة الحرب مرتين على التوالي وكانت المرة الأولى من 2 أوت 1914 إلى غاية 12 أكتوبر 1919 وفي المرة الثانية من 1 سبتمبر 1939 إلى 12 أكتوبر 1945 ، فنظرا للصراع القائم خلال الحربين خاصة في الجانب القضائي ، فقد لعب حالة الطوارئ بشكل كبير في أن يعطي للمحاكم العسكرية صلاحيات أكثر مقارنة بالمحاكم المدنية ، وأن تنظر في قضايا تخص المدنين مع أن قبل ذلك إختصاصها ينحصر في الجرائم المرتكبة من قبل العسكريين ، لهذا شهدت المحاكم العكسرية توسع كبير ويكمن في توفير الحماية للجيش والدفاع عن مصالحه .

للتنويه :" تم إعلان حالة الطوارئ في بداية الحرب العالمية الأولى، وهي تخضع لتمديد تلقائي "طوال مدة الحرب " وهو مايتعارض مع قانون عام 1878 الذي ينص على مدة محددة، وبالمثل، فحتى وإن تم سرد جميع المقاطعات المعنية في النص، فإن تطبيقها على الكل "

تطبيق حالة الطوارئ الهدف هو حصر المناطق التي تتعرض لتهديد مباشر ، وأن البلد كامل في حالة حرب ، وهذا يتيح للسلطات برفع الضغط على الصحافة التي فرضت عليها رقابة شديدة بفضل حالة الطوارئ ، كما يمكن أن تكون إنتخابات نيابية ، " تجدر الإشارة إلى أن نظام الرقابة ساد طوال فترة الحرب العالمية الأولى لمعاقبة "تسريبات الصحافة في زمن الحرب " وبموجب حالة الطوارئ كلفت المحاكم العكسرية بمهمة القمع ":(Maximelaunay .Florianopillad_2025_P 38_39)

اعلنت حالة الطوارئ في اغلب الأراضي الفرنسية وخاصة المقاطعات الثلاثة بالجزائر المستعمرة ، وكان ذلك في 1 سبتمبر 1939 ، وقد أصدرت تعليمات من خلال مراسيم لوقف النهب خلال الحرب ، وعدم نشر معلومات التي تؤثر سلبا وبشكل مباشر على السكان والجيش ، "وشكلت المحاكم العكسرية في 5 سبتمبر 1939 ، والتي تنص المادة 156 من قانون القضاء العكسري بمجرد بدء العمل في مقار القيادة العامة للوحدات الكبرى ".

–وقد سن أيضا مرسوم في 10 سبتمبر 1939 " يحدد شروط ممارسة القيادة الإقليمية في زمن الحرب

– الحريات الفردية " حالة الحصار والقيود المفروضة على الحريات الفردية في فترة الحرب

– إعلانات إدارية " يتعلق بإجراءات الشرطة المترتبة في حالة الحصار ".

–حق التفتيش " حق التفتيش والمداهمة ، لاسيما في المنطقة العكسرية الخامسة عشر ".

– 27 ديسمبر 1939 : " المصادرات العكسرية للعقارات المنفذة تطبيقا لقانون 3 يوليو 1877 "

–09 يونيو 1939 :" تعليمات بشأن الدفاع السلبي للمنشآت العسكرية التابعة لوزارة الحرب"

– 13 أكتوبر 1939 :"تعليمات بشأن إجراءات الدفاع ضد الهجمات على النقاط الحساسة بواسطة المظليين أو القوات المنقولة جوا (الإنزال الجوي) وتقليص الدفاع السلبي "(Décret _ loi du / Septembre 1939)

مشروع بلوم فيوليت :

تعتبر فترة الثلاثينات في تاريخ الجزائر من المراحل الصعبة التي مرت بها ، واستمرت إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وفي هذه المرحلة مارست فرنسا مختلف الضغوطات على الشخصيات الجزائرية وركائزها الأساسية ، ولإذلال الشعب الجزائري قامت بتضييق الحريات ، بسن مجموعة قوانين ردعية ومن أهمها : منشور مارشال 16 فيفري 1933 وقرار رينيه 30 مارس 1935 ، وقد تجلت في هذه المرحلة بعض من المشاريع في إطار الإصلاح ، حيث أن القضية الجزائرية وجد لها صدى وتعاطف معها بعض الساسة الفرنسيين ومنهم موريس فيوليت (لمياء بوفريوة ، 2021، ص314)، حاول بعد مجيء حكومة الجبهة الشعبية إلى سادة الحكم في فرنسا بتقديم مشروعه في غرفة النواب في جلسة الوزراء بتاريخ 15 أكتوبر 1936 والغرض منه منح المسلمين الجزائرين حقوقهم ، وهذا الرغبة الوالي العام " فيوليت " وهو رفع الظلم والمعاناة التي سلطت على الجزائريين من قبل الكولون(مدور ، ص112 _114)

حاول فيوليت عند توليه لمنصب وزير الدولة أن يجد جملة من الإقتراحات ، ليقدمها بشكل سريع للحكومة الفرنسية وهي عبارة مراسيم ، فالمراسيم الأولى الثلاثة المؤرخة في 17 يوليو 1939 ، جاء في مضمونها حرية التنقل نحو فرنسا ، وأيضا قمع الربا ، وإصلاح مكتب المندوبات المالية ، والمتمثل في رئيس وأربع نواب للرئيس ، على أن يكون مسلمين ينتخبان من الجمعية العامة ، لكن مشروعه لقي معارضة شديدة حيث شنت جريدة الجمهورية هجوما على المشاريع الإصلاحية التي تبناها فيوليت ، وهي الناطقة للحزب الراديكالي ، فالمشروع في ظاهره يعطي الحق للمسلمين أن يصبحوا ناخبين فرنسيين ، لكن شرط عدم التخلي عن أحوالهم الشخصية المستمدة من الدين الاسلامي ، وأيضا مسألة التجنيس ضمن الأحوال الشخصية ، وهذا يدل بأن فئة من الأهالي لايشملها هذا الإجراء (آجيرون، 2008 ، ص_ص 713_714_715)

–لقي هذا المشروع إنتقادات واسعة ، خاصة أن ماقدمه السيد فيوليت بخصوص تأسيس الضريبة العقارية في حالة ماتلقى الدعم من الدولة ، لكن تعرض للرفض من قبل المستوطنين والمجالس العامة ، لسبب بسيط أنه يعفي الأهالي من الضريبة ولو جزئيا ، أما هذه الإعفاءات لاتشمل الأوروبيين ، وهذا ما أثار حفيظة المستوطنين وهاجموا المشروع ، وقد صرح أحد ممثليهم المدعو " بومال Boumal في قوله " بأن الضريبة العقارية تعتبر إعفاءا جزئيا بأكثر من النصف بالنسبة للأهالي بينما تثقل كاهل المستوطينين ، لأنهم يدفعون سبع مرات مايدفعه الأهالي من الضرائب الغير مباشرة "(بوعزيز ، 2025 ، ص235)

المبحث الثاني : الأثر الإقتصادي

من أبرز آثار الاستعمار الإستيطاني على الإقتصاد بالجزائر المستعمرة ، حيث تمثل في اثقال كاهل الأهالي بالضرائب المتنوعة والمجحفة في في حقهم مما تسبب في تردي الأوضاع الكارثية والمزرية والقضاء على البنية الإجتماعية من خلال تقسيم الأراضي ، والتي تعد هي المصدر الأساسي والوحيد للجزائريين .

أ_فرض الضرائب

في سنة 1869 تقدم بعض الأهالي إلى لجنة Le Home يوضحون فيها ، الضرائب التي يدفعون الإدارة الفرنسية ، والتي فرضتها بناء على ماجاء في الشريعة الإسلامية ومايفرضه القانون الفرنسي ، وهذا من بين أهم العوامل التي تسببت في فقرهم وإذلالهم وهذا زاد من معاناة المسلمين بسعيهم للمطالبة بوضع حد لهذه الإزدواجية الضريبية والمساواة مع الأوروبيين

في سنة 1891 شكل مجلس الشيوخ لجنة لتقصي الحقائق حيث تولى لجنة التحريات السنياتور Clamagenan مع المنافسين الماليين ، وقد إكتشف وجود ضريبة خدمات ثقيلة والعديد من الضرائب التعسفية كالضريبة على الأكواخ .....، فالجدال القائم حول إلغاء الضرائب أو فرض ضريبة عقارية جماعية ستواجه الرفض الشديد من المستوطنين ، أما إذا خصت المسلمين فقط فهذا يؤثر سلبا على عائدات الجالية وتنخفض ، في سنة 1892 العديد من مفتشي الضرائب ونواب البرلمان مستندين إلى رأي اللجنة المالية بضرورة ادخال تغييرات تخص منظومة الضرائب العربية، أي الدفع بالتقسيط لكن بعد المشاورات تم استبعادها إلا ضريبة اللزمة القبائلية (آجرون، 2007، ص 150-151)، فبحكم الضرائب الثقيلة لـ (الزكاة) المفروضة على مختلف أنواع الحيوانات، عائداتها تساوي ما يتحصل عليه من (العشور والحكور) وهي تختلف عن ضريبة اللازمة المعمول بها في القبائل الكبرى والصغرى حسب النسب والأصناف هذا منذ 1894 وهي لازمة القارة ولازمة النيران لمنطقة القبائل الكبرى، أما لازمة القارة خاصة بمنطقة الأوراس خنشلة وتبسة لازمة الجنوب، إضافة إلى ضرائب أخرى فرضت على المسلمين حسب ما طبقته فرنسا (ضرائب المهنة – إلى الأملاك المبنية – رسوم البلدية) وهذه ضرائب مباشرة، أما الضرائب الغير مباشرة (رسوم دخول البحر – حق التسجيل – الجمارك ...) وهذا ما أثقل كاهل الأهالي بشكل غير معقول مقارنة بكل الضرائب العربية المفروضة عليهم. (آجيرون ، 2013، ص ص 310-311)

فحسب التقارير الفرنسية التي وضعتها اللجان البرلمانية التي قامت بالتحريات لمعرفة الحقائق وماكشفته الصحف الصادرة في الجزائر عن ظهور حالات جد مزرية تعبر عن صعوبة العيش و الفقر المدقع الذي وصل إليه الاهالي جراء الضرائب ، حتى وصل بهم الحال إلى بيع مساكنهم وأراضيهم لتسديد الضرائب والغرامات، وقد تحول أغلب الفلاحين إلى أجراء وخماسين في أراضي المعمرين وقد بلغ عددهم في سنة 1905 إلى 42.2 بالمئة وزادت النسبة في سنة

1914 إلى 45.7، أما بخصوص الضرائب المفروضة على مناطق الجنوب شهدت تسارعاً لا مثيل له بالرغم من إلغائها في الشمال سنة 1918، كونها المورد الرئيسي لميزانية الإقليم، وقد لجأت الحكومة الفرنسية إلى الاقتراض الربوي خاصة أرباب العائلات في منطقة ورقلة وصلت إلى 200 بالمئة، وهذا أدى بهم إلى تجريدهم من ملكياتهم الزراعية وكان هذا سنة 1891، ولتسديد مختلف الضرائب الفرنسية والتخلص من الأعباء المالية لجأ بعض من الأهالي إلى اخر ما تبقى له ببيع الأحباس أو جزء منها وهذا بعد إقدامهم على أخذ الإذن من الشرع فكان لهم ذلك، وقد أصبحت ظاهرة خاصة الزوايا خصصت بيع الاحباس لدفع كل المستحقات الضريبية للحكومة الفرنسية ، (بابا، 2025، ص ص 343-344-345)

تفكيك بنية المجتمع (تقسيم أراضي العرش)

كان للضرائب المفروضة أثر كبير على الأهالي، فبعد التخلي عن أراضيهم بسببها، سعت فرنسا بكل السبل إلى تفكيك منظومة المجتمع، بحكم أنه مجتمع قبلي، فبعد مجيء الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر وكان المنطلق الاعتقاد السائد له، أن الأرض ملك لله عز وجل، وهذا ما أجاز له حرية التصرف باستلاب الأراضي بطابع شرعي، وللاستيلاء على أراضي العرش أصدرت الحكومة الفرنسية مرسومين عامي 1844-1846 وهما اللذان أعطيا الحق للقبائل في الأرض، استناداً للأراضي الغير مزروعة أو المستريحة والتي أيضاً تعتبر أرض مرور، تدخل ضمن ممتلكات الدولة وفق القانون الذي يخدمها، (بودهان، 2024، ص 443)

دمرت القوانين الاستعمارية العقارية الروابط التي تربط العروش ببعضها البعض، وهذا أدى إلى تحويل أراضي جماعية إلى ملكيات فردية وقضت بذلك على مبدأ التكافل الاجتماعي الذي كان يحفظ الاقتصاد المعيشي للأهالي، فتجزئة الأراضي أدى بهم التعرض الجوع وتأزم الأوضاع والهجرة الريفية بطريقة فوضوية وتغير في نمط الحياة من الخيمة إلى القوربي، وانعكس بذلك على المجتمع الجزائري، بتفتيت القبائل والتنظيم الاجتماعي.(عدي ، 1983 ص 95_97).

تفقير الفلاحين الجزائريين ، وانتشار سوء التغذية وأيضاً لكون المعمرين هم من لديهم السلطة في السيطرة على الميزانية واحتكار التجهيزات لخدمتهم، وتهميش الفلاحين وحرمانهم من أبسط

حقوقهم وهي خدمة أراضيهم، لكن الممارسات الاستعمارية حرمتهم من الرعي مما تسبب في نقص الغذاء لمواشيهم وكان الثمن انخفاض في الثروة الحيوانية وتدهور الوضع المعيشي للجزائريين (طبعة، 2019، ص ص 68-69).

بعدما مرت الجزائر بفترات المجاعة في الأعوام (1868-1888-1906-1909) ففي السنة التي يليها انتشر الوباء القاتل داء التيفوس وهذا بعد حدوث المجاعة راح ضحيته جل السكان المستضعفين جداً وكانت نسبة الوفيات مرتفعة عام 1921 من المسلمين (حسب إحصائيات معهد باستور الذي قدّر الوفيات بـ 80,000 بالتيفوس أي 22% منهم متوفين بهذا الداء) وقد أشارت صحيفة الإقدام في مقالاتها عن المجاعة الكبرى لعام 1921 التي حلت بالجزائر وأعدت قوائم بأسماء المتوفين حسب ما جاء في سجلات البلديات، فمن سنة 1916 إلى 1923 تفاقمت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية على الجزائريين (آجيرون، 2013، ص ص 471-472)

أما في حالة ما وقع نزاع بين جزائريين حول ملكية الأرض لمن تعود، هنا موقف الإدارة الفرنسية التدخل لفض النزاع القائم، حيث تقوم بالاستحواذ على الملكية من الخصمين، ثم تعرض هذه الأرض بالمزاد العلني، ويقسم الثمن على المتنازعين في الكثير من الأحيان تنتقل ملكيتها إلى أحد الكولون، وهكذا يتم تقسيم الملكية الجماعية لقطعة الأرض وخلق صراع وفقدان الفلاحين الجزائريين للأراضي(بن داهة ، 2015م، ص 91)، فقد أنشئ 656 دواراً في المقاطعات الثلاثة، وذلك يعود إلى قيام الإدارة الاستعمارية بتطبيق قرار المسيحي سنة 1863 الذي ساعد بشكل كبير في تفكيك القبائل، وبهذا الأسلوب المنهجي تم القضاء على وحدة المجتمع الجزائري، فنجد أن كل القوانين التي أصدرتها فرنسا والمتعلقة بحواث كان لها تأثير مباشر على الجزائر في السنوات التالية (1871 - 1873 - 1874 - 1881 - 1887 - 1890 - 1919 - 1945) كانت عامل رئيسي في تكريس تفكيك النظام الاقتصادي والاجتماعي وتمزيق للروابط الجماعية، خاصة أن المجتمع الجزائري يسير وفق نظام عشائري تحكمه العادات والتقاليد لذا سعت فرنسا إلى انتزاع الأراضي من ملاكها وفرض قوانين لفرنستها. (بن داهة ، 2015 ، ص25_26)

ج – انتشار الفقر والمجاعات

إضافة إلى كل ما ذُكرت سابقاً عن السياسة الاستعمارية الفرنسية التي انتهجتها منذ البدايات الأولى للاحتلال من خلال العنصر الأجنبي مكان العنصر الاهلي وذلك بتهجير الاوروبيين من مختلف الجنسيات إلى الجزائر، وسنّ قوانين ومراسيم لمصادرة الأراضي ومنحها للمستوطنين، إضافة إلى الضرائب والغرامات المجحفة التي أثقلت كاهل الأهالي، وقد حرصت الحكومة الفرنسية على تقسيم أراضي العرش من ملكية جماعية إلى ملكية فردية، كل هذه العوامل أدت إلى تدهور الوضع المعيشي للشعب الجزائري.

بحكم أن المجتمع الجزائري في غالبيته ريفياً ومتمسكاً بأرضه، فقد انتهجت سياسة فرنسا الاستعمارية بالقضاء على المجتمع الأهلي بانتزاع ممتلكاته ومنحها للمستوطنين، وهذا سببه تردي الوضع المعيشي له، بحكم أن الأرض هي المصدر الوحيد الذي يلبي كل حاجاته، ضف إلى ذلك السياسة المالية ومختلف الضرائب التعسفية، وكذلك تأثير الجوائح الطبيعية وقد أكد الحاكم العام للجزائر جول كامبون Julus Cambon في 29 ماي 1893 بمجلس الشيوخ أن كل هذه المأساة جراء السياسة الاستعمارية والإستيطانية حيث أبدى في تصريح له قائلاً "حالة الاحراج التي وقع فيها أغلب المجتمع هي واقع مأساوي يصدم الأنظار كلها وهو من نتائج الاحتكاك بحضارتنا لقد تضاعفت حاجياتهم وتزايدت الإغراءات بينما ظلت مصادر رزقهم راكدة أو تراجعت،لأن الجميع يدفعهم الى التخلي عن املاكهم"(المقدم ، 2021 ، ص 189)

فابتداءً من أفريل سنة 1866 حلت مجاعة بالجزائر، لكن الأوروبيين لم تمسهم هذه الجائحة نظراً لحصولهم على أخصب الأراضي وأجودها ترتبط بمصادر المياه ، في حين أن آلاف الجزائريين أحيلوا إلى مجاعة قاتلة ، ضف إلى ذلك قيام الإدارة الاستعمارية بتصدير الحبوب من قمح وشعير بكميات كبيرة إلى فرنسا ، وهذا بدوره أدى لارتفاع الأسعار ، وسبب البؤس والحرمان جراء هذا الغلاء ، فأصبح عدد الضحايا المجاعة في تزايد مستمر من شدة الفقر والجوع (عطية ، 2022 ، ص 130) .

الزراعة الكولونيالية

قامت فرنسا بالتركيز على تحويل الزراعة الجزائرية داخل البلاد إلى زراعة لخدمة الاقتصاد الفرنسي ، لذلك فإن أغلب الزراعات موجهة للتصدير وفق ما تحتاجه السوق الفرنسية ، لذلك وفرت كل الإمكانيات المادية منها والبشرية للجزائر ، خدمة لمصالحها الاستعمارية ، وبالرغم من أن الأرض الجزائرية أرض فلاحية بامتياز تنتج القمح والشعير ، حولتها فرنسا إلى أرض تنتج الخمور ، وقد شهدت الزراعة في الجزائر تدهورا وانخفاض في المردود الفلاحي ، مما أدى إلى نقص في المحاصيل الزراعية ، ونقص المساحات المنتجة للحبوب من 2,571,892 هكتار سنة 1876 إلى 1,967,995 هكتار سنة 1916 ،انعكاسات الاستيطان على الجزائريين فمن خلال السياسة الاستعمارية المنتهجة ضد الجزائريين والذي بدوره يرمي إلى تجسيد مشروعها الاستيطاني الذي شهد حركة واسعة منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث شمل أغلب مناطق الوطن، فقد كان تشجيع الهجرة الأوروبية، وذلك بمصادرة الأراضي والاستيلاء عليها، وفرض مختلف الضرائب لقهر الجزائريين وإذلالهم، وقمعهم، كل هذا انعكس على المجتمع الجزائري، وهذا ما أدى إلى استياءهم من الأوضاع المزرية التي يعيشونها في ظل الاحتلال الفرنسي، وضرورة تغيير هذا الوضع، الذي كان له الأثر البالغ في تنمية وتطور الوعي الفكري والسياسي ورفض كل ما يمس الدين والهوية الوطنية.

المبحث الثالث: تطور الوعي الفكري

بسبب تردي الأوضاع ومعاناة الشعب الجزائري جراء السياسة الاستعمارية، إثر الممارسات الوحشية، أدى إلى ظهور فئة تقف في وجه الاستعمار وتتصدى له وهي النخبة الجزائرية المثقفة، وتجدر الإشارة أن ظهورها حسب الكتابات التاريخية يعود إلى سنة 1892، حيث أثناء زيارة جول فيري للجزائر، قامت مجموعة من المثقفين الجزائريين، بطرح أهم القضايا التي تخص الأهالي، وقد وصفهم حين ذلك بحزب الشباب، وقد أشار الشريف بن حبيلس في كتابه إلى بروز هذه النخبة قائلاً "إن النخبة في هذه المجموعة القليلة من الشبان الجزائريين الذين تعلموا في الجامعات الفرنسية تعليماً جادا، والذين استطاعوا بواسطة الجهد والمثابرة، أن يرتفعوا فوق مستوى العامة، وأن يفرضوا أنفسهم كدعاة للحضارة هؤلاء يطلق عليهم أحيانا لقب الشباب الجزائريين يتواجدون في وظائف متنوعة كالطب والقضاء والتعليم».(سحولي ، 2021، ص 189)

وقد رفض هؤلاء الشبان المساس بالمقومات الشخصية الإسلامية في حال ما أعطيت الجنسية الفرنسية للأهالي، في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 زاد الوعي الفكري لدى النخبة الجزائرية إلى تقديم مطالب تخدم مصالح الأهالي وذلك بالتمثيل البرلماني والمواطنة والانتخاب مما يستوجب من الإدارة الفرنسية بتسريع الإصلاحات وتمكين الأهالي من حقوقهم المدنية والسياسية وتحقيق المساواة، فالأيديولوجية الفكرية لهذه النخبة مقتبسة مع ظهور حزبي تركيا الفتاة وتونس الفتاة وأيضاً تأثرهم بأفكار الجامعة الإسلامية، ويكمن ذلك في قول فرحات عباس حيث يقول «لكن حركة الشباب لم تزد إلا قوة واتساعاً، إن النقاط الاربع عشر للرئيس ويلسون ..... وبروز تركيا الجديدة ... وإنشاء حزب الدستور في تركيا ... كل هذه الحوادث كانت مواضيع الاحاديث في أوساطنا وساهمت في ترقية مستوى شعبنا السياسي» (الهلالي، 2013 ، ص 85_86)

لقيت حركة الشبان الجزائريين تأييداً شعبياً، والذي كان في صالحهم للإرساء دعائم سياستهم داخلياً وخارجياً، واتخذوا من جريدة الحق منبراً لطرح مطالبهم من خلال مقالاتهم و المتمثلة بإنشاء بنك إسلامي، وإعطاء قروض للفلاحين والتجار، وأيضاً ضمانات بعدم مغادرة الفلاحين لأراضيهم، وأن تكون مراكز للتدريب والتكوين في مختلف المهن، كذلك حق التعليم لأبناء المسلمين، وقد طالبوا أيضاً بإلغاء قانون الانديجينا ومنح حق التصويت في الانتخابات لكل الجزائريين، وأن يكون للمسلمين مقاعد في البرلمان الفرنسي لتمثيل الأهالي ومساندتهم في تحقيق مصالحهم. (بوحوش، 1997، ص 205-206)

كانت معارضة المستوطنين للنخبة، خاصة بعد أن دفعت فرنسا إلى تشكيل نخبة من الأهالي الجزائريين والذي كان ضمن إطار سياستها التعليمية، فقد أبدى المستوطنون عدوانية شديدة للنخبة وتخوفهم من الأهالي المتعلمين تعليم عالي وأن تكون لهم قيادة والتي بدورها ربما تقف حاجزاً ضد الوجود الفرنسي في الجزائر، وقد وصف المستوطنون النخبة بالمنافقين وناكري الجميل والشرذمة، فمن خلال ما كتب بعض الأقلام الفرنسية عن النخبة، هذا ما أدى إلى اتخاذ المستوطنين مواقف متطرفة ضد النخبة المتعلمة تعليم فرنسي وتأثرها بالثقافة الفرنسية، فقد جاء على لسان بعض من المعارضين ويؤكد" أن الأهالي غير المتعلمين أقل اهتماماً

بالقضايا التي تهمهم "وفي استنتاج المتطرفين كان على حد قولهم " أن أعداءً متعلمين هم أكثر خطراً من أعداء غير متعلمين".(سحولي ، 2021،ص 186-187)

عرائض الإصلاحين 1919 ضد هيمنة المجالس

في ظل ضعف الاصلاحات السياسية المقترحة من قبل الحاكم العام السابق للجزائر "جونار" إلى السلطات الفرنسية، حيث كان الشبان الجزائريين علقوا آمالاً كبيرة على أن يكون لهم التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي وأن تقوم حكومة باريس بالضغط على الأوروبيين في الجزائر، لتحقيق المساواة السياسية في البرلمان الفرنسي ، لكن خاب أملهم في ذلك، فبعد عودة الأمير خالد عام 1916، تعاون مع حركة الشبان الجزائريين في المطالبة بمنح الحقوق السياسية والدفاع عن المسلمين، وهذا ضايق المستوطنين الأوروبيين، وأن الأمير خالد يشكل خطر عليهم وعلى مصالحهم.

في عام 1917 شارك الأمير خالد رفقة إخوانه التونسيين في مؤتمر المقيم بباريس الخاص برابطة حقوق الإنسان، واستغل ذلك في طرح إنشغالاته المتعلقة بتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي وفي مجلس الشيوخ، لكن مع الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية. (بوحوش ،1997، ص 219 – 220)

وأيضاً كان للأمير خالد نشاطات مع مجموعة من شباب النخبة المثقفة في السياسة والاعلام وهذا بين سنة 1919 . 1925، حيث سعى بقوة للدفاع عن الهوية الإسلامية، ووقف ضد النظام الكولونيالي وخاصة المشرفين على تزوير الانتخابات.(بن خليف، 2013، ص 137)

ظهور العرائض:

ظهرت العرائض منذ السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، فبسبب الأوضاع المتردية التي مست أغلب الجزائريين، والتطورات التي حدثت في الساحة العالمية، خاصة أحداث الحرب العالمية الأولى ومشاركة الجزائريين فيها، والتي كانت لها وقع في نفوس الجزائريين، لذا حاولت فرنسا تلميع صورتها أمام كل دول العالم، تعالت الأصوات في الجزائر مطالبة بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي هذا الإطار قام مجموعة من المناضلين في المهجر

،العريضة المقدمة إلى الرئيس ويلسون من قبل الأمير خالد في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس ماي 1919.(قنان،1994، ص 176 – 177)

فقد رأى السيد آجيرون، أن غاية الأمير خالد في دعوته الصريحة ليس فقط المساواة مع الفرنسيين بل إلى تحقيق تمثيل للمسلمين في المجالس المنتخبة (العمالية . المالية . البلدية) وأن تكون فرص التساوي مع المعمرين بالجزائر (بن الشيخ ، 2013، ص 194)

في عام 1919 زاد أعضاء الهيئة الانتخابية للمسلمين، وكان هذا جراء الإصلاحات التي كانت الدافع الرئيسي وراء هذا الارتفاع، حيث انتخب 18 مندوباً مالياً و 29 مستشاراً عاماً، وكانت نسبة المسجلين من الأهالي تقدر بـ 43%، وللتنويه أن أغلب المسجلين في عام 1919 1920 ينتخبون لأول مرة، حيث شهد الإقبال بشكل كبير من طرف الأهالي، فنسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم 75%، لكن هذه الانتخابات لم تبعث الارتياح لدى الأهالي ويجهلون الدافع الذي جعلهم ينتخبون أو على من ينتخبون، وفي خضم هذه الظروف زادت الضغوطات من عدة أطراف (القياد وشيوخ الزوايا وأعيان الصرفية) وسعيهم لفرض النفوذ، وكان الإشراف على القوائم الانتخابية بيد السلطات الفرنسية وشيوخ البلديات المختلطة، وهذا ما أزم الأوضاع في مدن، إذ أن بعض المطالب التي رفعها الشباب الجزائري، أخذت بمحمل الجد في بعض المراكز خاصة منطقة القبائل.

فهذه الانتخابات المحلية كانت رد واضح وقوي ضد سياسة السلطات الاستعمارية، التي سعت إلى تحديد المنتخبين الموالين لها في المجالس، لكن فشلت في ذلك رغم ممارستها للضغوط المختلفة، وحسب تصريحات أحد الحكام الإداريين «أن الانتخابات الخاصة بالأهالي سمحت لحالة نفسية موجودة ولوضعية كامنة بالظهور في وضح النهار» وكانت هذه الانتخابات نتائج إيجابية، حيث أن الصلاحيات الممنوحة للحاكم الإداري قلصت وليست لديه سلطة يفرضها على الأهالي، وأن مطالبهم بإمكان المسلمون المكلفون رفعها في المجالس العامة والمندوبيات المالية دون أي معارضة وهذا ما أثار دهشة الحكومة العامة من النتائج المحصل عليها «أن المعارضة نالت الحصول على 32% من المقاعد في المجالس العامة وفي المندوبيات المالية وحوالي 42% في المندوبيات المالية و هذا اذا اتبع تأويل تومسون»، شهدت مختلف المجالس

لأول مرة معارضة سياسية و لها ممثلين ينوبون عن الأهالي وقد كان قبل ذلك الاحتجاج سياسياً وانتخابياً.(آجيرون،2013، ص _ص 449 – 450 – 451)

في ظل الطلبات التي تقدم بها المسلمون والعرائض التي وفدت من كل مناطق الجزائر، فقد ألح الوزير الأسبق ومسؤول المقاطعة الانتخابية الأهلية، بضرورة تعويضهم مؤكدا :"أهم تلك العرائض وأكثرها عدداً" تضم الموافقة على الخدمة العسكرية، أيضاً تعديل قانون الأنديجينا وقانون الضرائب والنظام التمثيلي وكان هذا التقرير يوم 12 جويلية 1912 ونهاية التقرير نتطرق إلى قانون الغابات للتخفيف من وطأته على الأهالي وإلغاء كل من أعمال السخرة، أيضاً التطرق إلى الضرائب المفروضة على السكان، وقانون البلديات الكاملة الصلاحية التي هي تخدم مصالح المستوطنين وفي يوم 16 ديسمبر أكد أمام البرلمان بضرورة أن يكون رأي عام جزائري، ولا يتحقق إلا إذا استطاع الكثير من الأهالي أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية و هذا حتى يتمكنوا من تأسيس بلديات ريفية و تحسين النظام الإداري، وقد كُتب عضوان في مجلس الشيوخ وهما كل من Jeanneney و Saumande تقريراً حول الاصلاحات الجزائرية هل بحاجة إليها أم هي هدف لتحقيق الاستقلالية، لقيت هذه الأسئلة انتقادات من جهات عدة، مما أجبر وزير الداخلية في 1912 على انتهاج سياسة المراقبة، وفي نفس السنة قام بعض النواب الملتزمين في مقدمتهم Georges Leygues بتكوين مجموعة برلمانية، مهمتها حل القضايا المتعلقة بالأهالي. (آجيرون، 2007، ص ص 774 – 775)

كان التمثيل في البرلمان يحوز على أغلبية الأوروبيين الفرنسيين، حيث أنهم يمثلون الأغلبية في كل المجالس بالجزائر، وهذا حتى تكون كل الصلاحيات بأيديهم، و خدمة لمصالحهم الإستيطانية، لذلك فكل اجراء لهم كل الحق في التصويت عليه، كونهم يعتبرون أنفسهم أرفع وأسمى درجة من الجزائريين المسلمين، وهنا وجدت تباين في الآراء ما بين اليمين واليسار، وعليه فإن البعض من اليساريين شكلوا مجموعة ليدافعوا عن أهدافهم الاقتصادية، وكان سعيهم أيضاً في عدم تمكين المسلمين من تحقيق مطالبهم، و في هذا الصدد قام بعض من مجموعات اليسار باقتراح أن يحمل الجزائري صفة الفرنسة مع التأكيد على هذا الأمر (قداش، 2008، ص 270 – 271). في 20 مارس 1913، في منشور أرسله Lutaud إلى عمال العمالات والذي ألح فيه، أن من نتائج السياسة المثالية هي فرنسة العرق الجزائري، لكن يستوجب ذلك عبر

مراحل إلزامية مع فرض تنازلات التي سيقدم على منحها وتتمثل "في توسيع عدد المستشارين للأهالي في البلديات بنسبة 3/1، إلغاء سخرة الحراسة، و الإبقاء على الحجز، عدم مشاركة الأهالي في انتخاب رئيس البلدية»، كما جاء في تصريحه أمام اللجنة المالية عن رفضه الشديد لأي إصلاح للمحاكم الرادعة . كما قال « على المسلمين الذين يريدون منصب مستشار في البلديات أن يتجنسوا» هذه التصريحات ناجمة عن بعض الوعود وعقبها جاءت تصريحات حادة، وما هي إلا خطة محكمة لربح الوقت، ولإفشال مشروع الأنديجينا (آجيرون، 2007، ص 782)

تشكيل التيارات الوطنية (حزب الشعب):

تجلى مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى، على اكتساب ثقته بنفسه، والعزم على مواجهة والتصدي للإحتلال الفرنسي، فقد كانت هذه الحرب عاملاً أساسياً في الإنفتاح الفكري والوطني الجزائري، وتطور المستوى السياسي لدى الشعب، خاصة أولئك المغتربون تأثروا بالأفكار الليبرالية التي كانت تنشط في فرنسا، وهذا كان حافزاً رئيسياً لتكوين الركيزة الثورية، والتي قام عليها حزب الشعب الجزائري، وهناك عامل آخر ترك الأثر البالغ في نفوس الشعب الجزائري، وهذا راجع للتطورات والأحداث العالمية والمبادئ الأربعة عشر التي وضعها الرئيس الأمريكي ويلسون، وحسب المنظور الفرنسي أن إصلاحات 1919، هي تقدير للمجهودات التي قام بها الجزائريين بالتضحية في سبيل فرنسا، لكن وعودها بقيت حبراً على ورق وهذا ما زاد في يقظة الجزائريين بالتفكير الجدي في تغيير الوضع المأساوي الذي يعيشونه (الخطيب،(د.س)، ص 52 – 53).

وتجدر الإشارة أن إصلاحات 1919 كانت عامل أساسي في تشكيل الاتجاهات السياسية المختلفة، وهي ثلاث تيارات (المحافظين . الليبراليين . الإصلاحيين)، لكن مواقفهم كانت مختلفة عن بعضها البعض، فالاتجاه المحافظ ممثل في رجال الاقطاع والمرابطون وزعماء الطرق الصوفية، فلم تكن مواقفهم معادية لفرنسا، بل يقدمون لها الولاء، و في المقابل يتحصلون على مناصب سياسية بفضل دعم فرنسا لهم ، وقد كشفت الانتخابات عن حقيقتهم على أنهم الممثلين الشرعيين للأهالي لكن الغاية هو الحصول على الامتيازات دون إعطاء أهمية لما يعانيه الأهالي من الإدارة الفرنسية، أما الإتجاه الليبرالي ممثلون في رجال النخبة الذين آمنوا

بالمبادئ الليبرالية، وزعيم هذا الاتجاه الدكتور ابن التهامي الذي تضمن برنامجه مبدأ التجنيس والمساواة مع الفرنسيين، وبخصوص مسألة الإدماج التام، بان خلاف في هذا التيار مع جماعة الأمير خالد، أما الاتجاه الإصلاحي ممثل في الأمير خالد مع فئة من النخبة، التي كانت صارمة في تأكيد مطالبها الاصلاحية، وفق برنامجها المسطر بالحصول على التجنيس المشروط مع عدم التخلي عن الأحوال الشخصية للمسلمين والمحافظة على الدين الإسلامي، وقد لقي مساندة من الجزائريين بفضل مطالبه الإصلاحية التي تخدم مصالح الأهالي، وقد سارعت الإدارة الفرنسية في اتهامه بالتعصب الديني وبالشيوعية، وفي 1923 نُفي الأمير خالد، وانقسم هذا التيار بعضهم انضم للتيار الليبرالي وبعض الإصلاحيين التيار الاستقلالي الذي كان جسراً للتواصل الفكري الثوري لنجم شمال أفريقيا. (مقلاني، 2014، ص ص 147 – 148)

حزب الشعب الجزائري 1937

بعد أن قامت فرنسا بحل نجم شمال إفريقيا رسمياً في عام 1935، اتخذ اسماً جديداً وهو حزب الشعب الجزائري، ولكن بقي يمارس نشاطاته سراً، وتذكير الجزائريين بمطالبه الأساسية، وكان موقف معارض لما جاء في المؤتمر الإسلامي ومشروع بلوم فيوليت بخصوص قضية الإندماج، وقد سار على نفس خطى النشاط السياسي لنجم شمال إفريقيا.(بن خليف،2013، ص 153)

خلال الحرب العالمية الثانية من 1939 – 1940 بذلت الإدارة الفرنسية ما في وسعها لتحطيم حزب الشعب الجزائري، فاعتقلت الكثير من أعضائه وقد أعلن عن 41 موقوف في شهر أكتوبر 1939.

–في سنة 1940 سجن محمد خيضر بتهمة" إعادة تشكيل جمعية محظورة، إضافة إلى توقيف أكثر من خمسين جزائرياً متهمة إياهم ب"كلام مضاد لفرنسا "، وفي 28 مارس 1941 بالغت الإدارة الفرنسية في إصدار أحكام بالسجن لمدة 114 سنة والحكم بالأعمال الشاقة لمدة 123 سنة وهذا ما أثار حفيظة المتعاطفين، وقد عبر المناضلون السريون بشن حملة والرد على الممارسات الاستعمارية بشعارات على جدران مدينة الجزائر «الجزائر للجزائريين»، «حزب الشعب سينتصر»، «الشعب كله مع مصالي».(آجيرون، ، ص ص 927 – 928)

-أقدم حزب الشعب الجزائري على المشاركة في بعض الانتخابات، وقد كان جريئاً في طرح برنامجه الوطني الجديد بالمجلس الفرنسي، وهذا أثار تخوفات الأوروبيين من قدرة حزب الشعب الجزائري بتحديه لخصومه في الانتخابات، وهذا دليل على صموده وخوض غمار الانتخابات مهما اختلفت النتائج، لذا حث الحزب التيارات الأخرى بضرورة توحيد جهودهم ضد القمع الفرنسي:"إن أرضية إتحادنا موجودة، وهي أرضية مطالبنا، ويستطيع كل واحد منا الحفاظ على أيديولوجيته مع توحيد جهودنا في عمل مشترك من أجل إنقاذ شعبنا من البؤس الذي يتخبط فيه، فهذه أرض بوسع كل المسلمين أن يتفقوا عليها».(قداش، 2011، ص ص 763 - 764)

تأسيس جمعية العلماء المسلمين (1931):

في أواخر العشرينيات ظهر تيار الحركة الإصلاحية تحت اسم "نادي الترقي"، ثم بعد ذلك تطورت إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكان تأسيسها يوم 05 ماي 1931، وقد رأى الشيخ "عبد الحميد بن باديس" أنه لا جدوى من القتال وأن موازن القوى غير متكافئة، وعلى الشعب الجزائري النهوض بنهضة علمية صحيحة بعيداً عن الأباطيل والإنحرافات ، والتمسك بالعقيدة الإسلامية والمحافظة على الدين الإسلامي، حتى يواجه الاستعمار الغاشم. (بن الشيخ ، 2013، ص 26 - 27)

فقد أبدت الجمعية موقفها بعدم التدخل في القضايا السياسية، لذا كانت الغاية الأساسية لها هو «الارتقاء وربط أواصل الأخوة على منهج الشريعة الإسلامية والشخصية الوطنية في إطار سيادة فرنسا وقوانينها»، وهذا حسب ما أوضحه مدير الجمعية ابن باديس في الشروط التي وضعها، منذ عام 1925 أجزم ابن باديس وإخوانه يقيناً بالجزائر عربية إسلامية ورأت الجمعية أن إدماج الجزائريين المفروض عليهم خاصة المتعلمون تعليماً فرنسياً وأعجبوا بالحضارة الغربية، فقد نوهت على أنهم يشكلون خطراً على النخبة والمجتمع الجزائري.(آجيرون، 2013، ص 523 - 528)

عبرت جمعية العلماء المسلمين عن العديد من القضايا التي تمس بكيان المسلمين الجزائريين وتهدد وضعهم الاجتماعي، وخاصة مسألة الإدماج والتجنيس، وقد عبرت من خلال مقالات

في مختلف الصحف عن رفضها القاطع، وأن هذا يشكل خطراً محدقاً بالأمة الجزائرية، وقد وصل بها الأمر إلى إصدار فتوى أنه في حالة ما قبل الأهلي الجنسية الفرنسية، فيعتبر كافراً ولا يدفن في مقابر المسلمين، وحسب ما نقله عمار بوحوش من إحدى صحفها التي كتبت فيها من مواقفها في مقال:"إن الخمسة ملايين من المسلمين لن يقبلوا بالجنسية الفرنسية، ولن يقبلوا الحقوق التي تعطى لهم إلا إذا أخذوا الجنسية، إنهم يفضلون الموت في فقر وفي جهل، محرومين من كل شيء، عمياناً لا يتكلمون ذلك أفضل لهم من العيش بعد التخلي عن هويتهم الإسلامية...إن النكر للقوانين الإلهية من أجل التمتع في الدنيا والحصول على الجنسية يعتبران جريمة نكراء"، فبالرغم من ابتعاد الجمعية من السياسة وأنها من أصحاب الاختصاص المعترك السياسي، غير أنها واجهت ضغوطات من الإدارة الاستعمارية وحكومة باريس، لكنها بقيت صامدة لإعطاء دفعاً قوياً للسير في طريق الانتفاضة الوطنية وبناء أسسها.(غانم، 2013، ص 63 – 65)

تبلور الكفاح المسلح ضد المستعمر:

اكتشف الجزائريون وخاصة بعد مشاركتهم في أحداث الحرب العالمية الثانية، حقيقة فرنسا وذلك بعد انهزامها وضعفها ، وهذا ما دفعهم إلى التفكير في استغلال ظروف الحرب، والسعي وراء تجسيد كل السبل للوصول مكاسب تخدم الصالح الوطني، فقد كانت للدعاية الألمانية تأثير مباشر على الجزائريين، حيث انساق لها منهم الكثير، وقد أسس بعض مناضلو حزب الشعب الجزائري «لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا» وهذا منتصف بداية عام 1939، طالبين الدعم والمساندة من السلطات الألمانية، والتي بدورها حرضت على ضرورة التمرد والقيام بأعمال تخريبية ضد فرنسا، وهذا ما حصل فعلاً بداية عام 1940 من تمرد في ثكنة الحراش لكنه فشل، وفي ظل هذه الظروف نشط مناضلوا حزب الشعب سراً للتحضير للعمل المسلح، ضيقت حكومة فيشي على الحريات، وتدهور الاقتصاد مما أدى إلى انقسام المستوطنين، وتجلى أيضاً فكرة الميثاق الأطلسي التي بدورها كانت دافع لإعادة صياغة مواقف الحركة الوطنية، وتجدر الإشارة، أن ظهور فرحات عباس في الساحة السياسية، أي أنه كتب مذكرة للماريشال بيتان، موضحاً معاناة الجزائريين وشرح فيها أهم القضايا والتي تستوجب إصلاحات

ضرورية من قبل الإدارة الفرنسية، وكان هذا في أفريل 1941، و النتيجة لم تلقى لمذكرته صدى.[1]

في 5 مارس 1942 تضمنت مذكرة العديد من المطالب قدمها فرحات عباس لوزارة الداخلية والتي جاء فيها «المطالبة بإطلاق سراح العلماء وتأسيس مقارات ومؤسسات عيادة مسلمة وإصلاح المدارس (الثلاثة) وتندد بمطالب المستوطنين بتقوية سلطات رؤساء البلديات وإحداث موظفين للشأن الجزائري». (أجيرون، 2013، ص 878)

لما حدث الإنزال الأنجلو . أمريكي في الجزائر في 7 نوفمبر 1942، قام فرحات عباس بتوقيع بيان مع 28 شخصية سياسية موضحاً فيه العلاقات الفرنسية . الجزائرية، لكن لم يتلقى الرد على رسالته، وهذا ما دفعه مرة أخرى إلى صياغة «بيان الشعب الجزائري» وهذا في 10 فبراير 1943، والذي تضمن " تشكيل حكومة جزائرية مؤلفة من وزراء يوزعون بالتساوي بين أصحاب الحقوق من الفرنسيين والمسلمين برئاسة سفير لفرنسا يكون مفوضا سامياً، لكن الجنرال كاترو أبدى معارضة لهذا المشروع الإصلاحي المقدم من قبل فرحات عباس، في تهديد صريح بعدم المساس بالوحدة الفرنسية ويعاقب كل من حاول ذلك.(بن خليف، 2013، ص 196 – 197).

تأسيس أحباب البيان والحرية:

[1] "حكومة فيشي: تم الإعلان عن قيام حكومة تابعة للنفوذ الألماني برئاسة الماريشال بيتان في 16 جويلية 1940، وقد تم انتخاب تلك الحكومة من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 10 جويلية 1940، حيث منحت صلاحيات واسعة لبيتان كرئيس لها، فقام بتغيير شعار الجمهورية الفرنسية من «حرية . مساواة . واخاء» واستبدالها بـ «العمل الأسرة والوطن». (شيوخ، تاريخ 2017، ص 112)"

يعتبر تأسيس أحباب البيان والحرية من الأحداث المهمة، وكان ذلك يوم 14 مارس 1944 بسطيف حيث اجتمع فيه فرحات عباس والعلماء والمنتخبون وحزب الشعب، والغرض الأساسي هو الاعتراف بالقضية الوطنية، «جمهورية جزائرية متحدة مع جمهورية فرنسية متجددة»، وقد عمل هذا التأسيس على تهيئة الأوضاع لنمو الوعي الوطني وترغيب الجزائريين بالسعي إلى تحقيق جمهورية مستقلة في الجزائر وتكون في اتحاد مع الجمهورية الفرنسية المتجددة، وتكون ضد الاستعمار والإمبريالية فالخطوات الأولى التي يقوم بها أحباب البيان والحرية وهي" أنه سيحارب اعيان الطبقات الحاكمة ويدعو إلى المساواة بين الناس وحق الرفاهية في الحياة والوطنية للشعب الجزائري. (مسعود ، عباس، 2002، ص ص 211 – 212)

والجدير بالذكر أن فرحات عباس حسب ما اقترحه حول مسألة «إلحاق الجزائر بفرنسا برباط فيدرالي» لم يشر إلى ذلك في البيان، بل كان يتضمن عبارة «حق نظر لفرنسا»، وحيث أنها خصت فقط البرلمان والحكومة الفرنسية والتي كانت تستعمل في مداولات المندوبيات المالية وهذا حفاظاً على مصالحهم، ومكتسباتهم المالية.

ففي سنة 1944 أبدى فرحات عباس حرصه على عدم ذكر أمام الجزائريين الحل الفيدرالي فما جاء في مواد قانون حركة البيان والحرية عن مطلب الاستقلال حيث تدعوا بإلحاح شديد ما يلي «تفضح الحركات و تصرفات و مناورات القوى الرجعية والإقطاعية والإسلامية والفرنسية وكل من له مصلحة ما في بقاء النظام الكولونيالي» (المادة 4) (أجيرون، ص 903)

مؤتمر أحباب البيان مارس 1945:

كان أول مؤتمر لأحباب البيان والحرية في أول مارس 1945، حيث حضره 350,000 عضو وقد تعالت الأصوات أن مصالي الحاج هو زعيم الشعب الجزائري، وخلال الاجتماع الذي جمع فرحات عباس مع مصالي الحاج ، جاء تصريحه بقوله بسطيف «لقد كنتُ ضدّك، أدافع بحرارة عن الاندماج، لقد أثبتت الأحداث أنك كنت على صواب، وكنت أنا على خطأ، اليوم أعترف لك بأنني سأتبع خطاك» (بن خليف، 2013 ، ص 198 و 199)

استاء المستوطنون الأوروبيون من النشاط السياسي الذي قام به الزعماء للجزائريين في فترة الحرب، وخصوصاً أن ممثلي أحباب البيان والحرية لم يتعرضوا للسجن أو الاعتقال، إضافة إلى وجود قوات التحالف، وهذا العامل ساعد في عدم قدرة المستوطينين على مواصلة أساليبهم العدائية ووقف النشاط السياسي للجزائريين، وانتهزت بالانتقام من الجزائريين وذلك فور عودة القوات إلى أوروبا وانهيار النازية وكان هذا في صالحهم، وقد وجدوا الدعم من قبل الدوائر الاستعمارية الفرنسية حيث اتخذت قرار بتأجيل الانتخابات البلدية، وعملت هذه الأخيرة على نشر أقاويل من ما سيحدث في الجزائر قريباً منه أحداث دامية، حيث تشتغل في حل أكبر حزب سياسي جزائري، وتعقب أعضائه، والعمل على تعطيل تطبيق إصلاحات 7 مارس 1944. (بو عزيز، ، 2007، ص 112-113).

بدايات العنف الأولى، حيث تعرضت الشرطة الفرنسية لرافعي الشعارات بمختلف اللغات العربية والفرنسية والانجليزية معبرين عن أمالهم المتمثلة في تحيا الجزائر مستقلة، ويسقط الاستعمار، وأطلقوا مصالح الحاج والتي كانت في مجملها مناهضة للاستعمار الفرنسي، وهذا زاد في تأزم الأوضاع عند ما حاولت الشرطة منع ذلك، وقعت اشتباكات في كل من عنابة وجيجل وقالمة،..... أما في مدينة سطيف كانت الحوادث أشد عنفاً وخطراً، وقد أكد محافظ الشرطة المركزي على أن تحول المظاهرات سلمية تخلو من الافتات ذات شعارات سياسية تحريضية، حاولت الشرطة الفرنسية نزع العلم الوطني من أحد المتظاهرين، فقام شرطي بإطلاق الرصاص عليه فأرداه قتيلاً، وكانت هذه أول إشارة لبداية العنف بين الشرطة والمتظاهرين ووصل صداها إلى باقي الجماهير الريفية، واستغل فلاحوا ضواحي سطيف وقالمة في مهاجمة مزارع الكولون، وانضم إليهم سكان الجبال والدواوير المجاورة، وقد ركزت على أهم الأهداف من مراكز الدرك وقبضات الضرائب انتقاماً عما عاناه السكان طيلة سنوات الاستعمار من قهر وإذلال وهاجموا أيضاً الثكنات العسكرية، واستولوا على مختلف الأسلحة، وأحرقوا مزارع الكولون وقطعوا السكة الحديدية والاتصالات، وتوسعت الاشتباكات وشارك الآلاف من الرجال، وقد طلب حزب الشعب الجزائري من مناضلي منطقة الجزائر ومنطقة القطاع الوهراني على أن يضاعفوا نطاق أعمالهم لمساندة القطاع القسنطيني. (صاري، 1987، ص 79-80).

بعد خروج الجزائريين إلى الشوارع حاملين الأعلام الوطنية، تعبيراً منهم بالدفاع عن وطنهم، استغل الجيش الفرنسي والمعمرين وقوات الشرطة في قمع المتظاهرين بكل وحشية، وبمختلف الأسلحة البرية والبحرية والقصف بالطائرات، وهذا تعبيراً عن رغبتهم في إبادة الشعب بأكمله، لكن هذا زاد من إصرار وتمسك وحدة الشعب في السير نحو تحقيق الاستقلال، وقد كانت مجزرة كبيرة راح ضحيتها آلاف من الأبرياء، وقد تضاربت الأراء حول حصيلة القتلى من الأوروبيين والجزائريين، أما مناضلي الحركة الوطنية قدرت عدد الشهداء بـ 45 ألف شهيد وإضافة إلى اعتقال 5000 مواطن وحرق العديد من القرى والمشاتي، فمجازر 8 ماي 1945 هي بداية لمرحلة تدعو للعمل والكفاح المسلح وتحقيق الاستقلال لايكون إلا بالنضال المسلح. (بلغيث، 2013، ص 198-199).

استنتاج جزئي:

نستنتج من كل ما سبق ذكره في هذا الفصل، أنّ الاستيطان كان نقطة تحول بارزة في تطور الوعي وبعث اليقظة لدى الجزائريين، حيث يظهر طبقة مثقفة جزائرية على الساحة السياسية، وهذا جراء سياسة الإجحاف الممنهجة ضد الجزائريين، مما أدى إلى رفضها وتقديم عرائض لتحقيق طلباتهم، وبظهور التيارات الوطنية، والتي اجتمعت على رأي واحد، وهو تعزيز الشعور الوطني ورفض أية مساومات بإمكانها المساس بالمقاومات الدينية والهوية الوطنية.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراسة موضوع دور المستوطنين في صنع القرار السياسي والاقتصادي بالجزائر المستعمرة 1871 – 1945 توصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- أنّ فرنسا منذ بداية الاحتلال عملت على ترسيخ التواجد الاستعماري من خلال الاستيطان، الذي أصبح ظاهرة مسيطرة على أغلب مناطق الوطن الجزائري.
- دعم الإستيطان ليكون شريكاً فاعلاً في الميدان السياسي والاقتصادي والتخلص من الفائض السكاني بإحلال العنصر الأوروبي.
- تعزيز أنظمة الحكم وتحديد معالمها، بمنح حقوق وامتيازات للمستوطنين كونهم مواطنين من الدرجة الأولى وليسوا بسكّان.
- توسع أطماع المستوطنين وهذا أدى إلى تنامي الرغبة الجامحة في الانفراد بتسيير شؤون الجزائر الإدارية والمالية والاقتصادية.
- زيادة قوة المستوطينين وتهميش الأهالي، وراجع إلى المراسيم والقوانين التي تخدم مصالحهم ومصالح فرنسا الاستعمارية.
- عدم المساواة بين الجزائريين و المستوطنين حيث كانت سيطرتهم على المجالس بنسبة 75%، وهذا أثر سلباً على تحصيل حقوقهم مما ولد صراع وتغيير جذري في عقلية الفرد الجزائري.
- رغبة المستوطنين في الاستقلال الذاتي بعد أن حققت رغباتهم وتطلعاتهم عبر الإتحاد الإستعماري.

قائمة المصادر والمراجع والملاحق

أولا: قائمة الكتب

- أبو القاسم سعد الله .(1992) .*الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1900* (ج 1، ط 1). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- أحمد سميح حسن إسماعيل .(2014) .*الاستيطان اليهودي في الجزائر 1919 – 1962* (ج 1). الجزائر: دار الكتاب العربي.
- أحمد الطيب. (د.ت) .*حول الشعب الجزائري* (ج 1). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- أحمد مهساس .(2003) .*الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة* (ترجمة الحاج مسعود مسعود – محمد عباس). الجزائر: دار القصبة للنشر.
- أندري برنيان، أندري نوشي، وإيف لاكوست .(1984) .*الجزائر بين الماضي والحاضر* (ترجمة إسطنبولي رابح ومنصف عاشور). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- إبراهيم مياسي .(2013) .*مقاربات في تاريخ الجزائر 1830 – 1962* .الجزائر: غرناطة للتوزيع والنشر.
- الجيلالي صاري ومحفوظ قداش .(1987) .*الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1900-1954: الطريق الإصلاحي والطريق الثوري* (ترجمة عبد القادر بن حراث). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- الجيلالي صاري .(2010) .*تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830 – 1962* (ترجمة قندوز عباد فوزية). الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- بشير بلاح .(2006) .*تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989* (ج 1). الجزائر: دار المعرفة.
- بن الشيخ حكيم .(2013) .*مقاربات في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية* (ط 1). الجزائر: دار العلم والمعرفة.

- بن داهة عدة .(2015) .*الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962* (ج 2). الجزائر: دار الكوثر.
- بوعزيز يحيى .(2007) .*سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954* .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بلقاسمي بوعلام، وآخرون. (د.ت) .*التشريعات العقارية الاستعمارية وتأثيرها على المجتمع الجزائري خلال القرن 19* .الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- جلال يحيى. (د.ت) .*السياسة الفرنسية في الجزائر .(1960 – 1830)* القاهرة: دار المعرفة.
- جمال قنان. (د.ت) .*قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر* .الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
- شارل أندري جوليان .(2013) .*تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار 1871 – 1872* (ج 1). الجزائر: دار الأمة.
- شارل روبير آجيرون .(1982) .*تاريخ الجزائر المعاصرة* (ج 2، ترجمة عيسى عصفور، ط 1). بيروت: منشورات عويدات.
- شارل روبير أجيرون .(2007) .*الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 – 1919* (ج 2). الجزائر: دار الرائد للكتاب.
- شارل روبير أجيرون .(2008) .*تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير*.
- صالح عباد .(1984) .*المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870 – 1900* . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عامر رخيلة. (د.ت) *8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية* . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الحميد زوزو .(2009) .*تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا* .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- عبد الحميد زوزو .(2010) .*نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900* .(د.ن): موقع للنشر.
- عبد الله مقلاتي .(2013) .*المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830 – 1962* .الجزائر: منشورات سيدي نايل.
- عبد الوهاب بن خليف .(2013) .*تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال* (ط 1). الجزائر: ديار أنف.
- عدي الهواري. (د.ت) .*الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830 – 1960* (ترجمة جوزيف عبد الله). بيروت: دار الحداثة.
- عمار بوحوش .(1997) .*التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962* (ط 1). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- عمار هلال .(2007) .*الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام .(1847–1912)* الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- عمار هلال .(2016) .*أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1962* (ط 2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عمرو عمار .(2002) .موجز *في تاريخ الجزائر* .الجزائر: دار ريحانة
- عميراوي حميدة، وآخرون .(2007) .*آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري .(1830 – 1954)* الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية.
- فؤاد عزوز. (د.ت) .*التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870 – 1900* .
- محفوظ قداش .(2011) .*تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939* (ج 1، ترجمة أحمد بن البار). الجزائر: دار الأمة.
- محمد الأمين بلغيث .(2013) .*تاريخ الجزائر المعاصر: دراسات ووثائق، وثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول مرة* (ط 4). الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع.
- محفوظ قداش .(2008) .*الجزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1954* (ترجمة محمد المعراجي). الجزائر: منشورات.ANEP

ثانيا: قائمة المقالات والدوريات العلمية

- أرزقي شويتام. (2020، ديسمبر). سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830 – 1914 .*مجلة التاريخ المتوسطي*، 2.(2)
- براهيمي نصيرة. (2024). الحراك السياسي والثقافي الجزائري مع مطلع القرن 20 . *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، 21.(1)
- بلعربي نور الدين. (2019، ديسمبر). الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية 1830 – 1962 .*مجلة عصر*، 18.(2)
- بلعزوز العربي. (2025). الهجرة كوسيلة لرفض الاحتلال والحفاظ على دعائم الشخصية الجزائرية .*مجلة المرأة*، 5.(2)
- بن موسى حمادي. (د.ت). الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19 .(1900 – 1850) *مجلة الحقيقة*، .(36)
- بوعزيز حنان. (2025). مشاريع الإصلاح الفرنسي بوحوش عمار. (1973، أكتوبر– ديسمبر). الأراضي والهجرة (التحالف الوطني بين الجمهوريين والمعمرين) .*مجلة الأصالة*، .(16)
- بودلاعة رياض. (2021، أكتوبر). السياسة المالية الفرنسية في الجزائر – 1830) .(1962*مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية*، 7.(2)
- بودهان سامية. (2024، ديسمبر). تفكيك النظام العقاري وتأثيره على المجتمع القبلي الجزائري 1863–1882 (قراءة سوسيو قانونية) .*مجلة البحث التاريخية*، 8.(2)
- بورغدة رمضان. (2008، جوان). الأقضية القمعية الاستثنائية والعقوبات الخاصة بالأهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة خلال ق19 .*مجلة العلوم الإنسانية*، .(29)
- بوزبوجة سميرة. (2025، خريف). الاستعمار الديمغرافي للجزائر: استراتيجية الهجرة الجزائرية إلى فرنسا (1962–1905) ونتائجها الاجتماعية .*مجلة الاستعمار*، .(5)
- بوزكري مروان. (2022). الاستيطان الفرنسي بالجزائر ومظاهر الهيمنة الاقتصادية والثقافية ما بين 1830 – 1914 .*مجلة الدراسات التاريخية والقانونية*، 7.(2)

- بوفريوة لمياء. (2012، ديسمبر). مشروع موريس فيوليت: مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر .*مجلة علوم الإنسان والمجتمع*، .(4)
- بعين حياة. (2005، جانفي). الاستيطان الفرنسي وأثره على نظرة المستوطنين الأوروبيين للمسلمين الجزائريين .*مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطة*، 5.(1)
- حنيفي هلالي ومتاجر صورية. (2005، جانفي). الحكام العامون في الجزائر: نحو سرعة القوانين الاستعمارية الفرنسية .(1891 – 1881) *مجلة العرب للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا*، 8.(1)
- جبري عمر وعواج حكيم. (2020، جوان). أثر السياسة الاستيطانية في تفكيك المجتمع الجزائري 1830–1930 .*مجلة تاريخ المغرب العربي*، 6.(1)
- حالة حبيبة. (2022). الأمراض والأوبئة في الجزائر بعد موسم الحج خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي .*مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، 22.(1)
- حرمة عبد الكريم. (2023، يونيو). القوانين العقارية الفرنسية في الجزائر ودورها في تسهيل مصادرة الأراضي وتشجيع الحركة الاستيطانية (قانون سيناتوس كونسيلت 1863 نموذجاً) .*دورية كان التاريخية*، 16.(60)
- زروق نادية. (د.ت). الاستيطان الفرنسي في الجزائر فيما بين 1870 – 1900 . *دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، .(28)
- زياني فاتح. (2020، سبتمبر). سياسة الجيش الفرنسي في دعم الاستيطان الأوروبي في الجزائر خلال حكم المارشالين .(1847 – 1830) *مجلة الأحياء*، 20.(26)
- زقب عثمان. (2021). نظام البلديات في الجزائر خلال القرن 19 .*مجلة فيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، 5.(2)
- سابعي سيدي عبد القادر. (2016، ديسمبر). قانون الأنديجينات: الوجه الآخر لقانون السود .*مجلة دراسات*.
- سبع عادل وحوحوح رمزي. (2023). سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1870) 1900 –*مجلة الفكر*، 18.(2).

- سبور لهرالي. (2013، جانفي). ظهور النخبة الجزائرية ومرجعيتها .*مجلة الحكمة للدراسات التاريخية*، 1.(1)
- سحولي بشير. (2021، جويلية). النخبة الجزائرية المفترسة بين ثنائية حقد المستوطنين الأوروبيين وعنصرية الإدارة الفرنسية في الجزائر ما بين 1937-1908 . *عصفور مصنفة ج*، 20.(2)
- شريخي نبيل. (2024، ديسمبر). الحج في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي من خلال وثائق الأرشيف بين الإجراءات الإدارية واللجوء للرحلة السرية .*عصفور تصنيف ج*، 23.(2)
- صابر نور الدين. (2023). المكاتب العربية والسياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر (قسنطينة نموذجاً) .*مجلة منبع للدراسات العلمية الأكاديمية*، 6.(1)
- صفوان سارة. (د.ت). الجنسية القانونية لسكان الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي . *المصادر*، .(29)جامعة الجزائر 1.
- صالحي مزهد. (2022، جوان). طبيعة النظام الضريبي للحكومة العامة بالجزائر 1845 - 1900 .*مجلة البحوث التاريخية*، 6.(1)
- صليحة حورية. (2019، سبتمبر). سياسة الاستيطان والنظام العقاري الفرنسي في الجزائر .(1914 - 1871) *مجلة رفوف*، 7.(3)
- صوفي زهرة. (2019، سبتمبر). تطور الاستيطان الأوروبي بالقطاع الوهراني ما بين 1830 - 1954 .*مجلة عصر الجديدة*، 9.(2)
- صابرينة لواعر. (2020، جانفي). الاستيطان الفرنسي ومصادرة الأراضي في تدروسة وضواحيها 1841 - 1942 .*مجلة دراسات وأبحاث*، 12.(1)
- طبعة حورية. (2019، ديسمبر). الزراعة الكولونيالية وتأثيرها على الفلاحة في الجزائر المستعمرة 1900-1870 .*دورية كان التاريخية*، 12.(46)
- الطيب مختاري. (2023). الحكومة العامة وسياسة الحكام العامين الفرنسيين في الجزائر 1830 - 1900 .*المجلة التاريخية الجزائرية*، 7.(1)
- عبد الله بابا. (2025، ديسمبر). السياسة الضريبية في الجنوب الجزائري وتداعياتها على المجتمع 1962-1902 .*مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية*، 10.(3)

- عطية محمد. (2022). مجاعات الجزائر ما بين سنتي 1920-1922 .*مجلة دراسات*، 13.(2)
- علواج حكيم. (2022). أثر السياسة الفرنسية في تفكيك البنية القبلية بالجزائر المستعمرة .*مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، 12.(1)
- فنون حياة. (د.ت). الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن 19 . *الحوار المتوسطي*.
- لكحل عبد الكريم. (2023، جانفي). السياسة الاستعمارية العسكرية والاقتصادية وتأثيرها على الجزائر 1830 – 1930م (المجازر ومصادرة الأرض نموذجاً) .*مجلة دراسات وأبحاث العلوم الإنسانية*، 15.(1)
- لوزي خالد. (2022). إشكالية الأراضي الفرنسية وآثارها القانونية على التنمية المحلية .*مجلة القانون العقاري والبيئة*، 10.(2)
- مختاري محمد وحباب فاطمة. (2022، أفريل). تداعيات التشريعات الفرنسية على الحياة الاجتماعية في الجزائر (مرحلة الحكم العسكري والاستيطان الفرنسي نموذجاً) . *مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا*، .(2)
- ميدان كلثوم. (2025، جانفي). الصحافة في مدينة الجزائر أثناء فترة الاحتلال الفرنسي .(1830 – 1939) *مجلة الدراسات التاريخية والعسكرية*، 7.(1)
- ناصر بوقرو. (2022، جويلية). آثار ومخلفات الاحتلال الفرنسي في الجزائر من 1830 – 1962 .*المصادر*، 18.(2)
- مدور خميسة. (د.ت). مشروع بلوم فيوليت: إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة المعمر الجزائري .(1936-1938) *مجلة المعارف للبحوث والدراسات*، .(7)
- هامل عبد المنعم وبن مبروك نوي. (2020، جوان). موقف الإدارة المحلية (البلديات) من مشاريع الإصلاح الضريبي في الجزائر 1843 – 1930 .*مجلة العلوم الإنسانية*، 31.(1)

- يحياوي فريال. (2021، ديسمبر). تداعيات تطبيق قانون السيناتوس كونسولت العقاري 22 أفريل 1863 على منطقة الجلفة .*المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية*، 13 .(2)جامعة سيدي بلعباس.
- إبرير حمودي. (2021). الهوية الوطنية الجزائرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد نابليون الثالث 1852 .*مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، 6.(1)
- وليد بوشي. (2022، جويلية). الإدارة المحلية الفرنسية والبلدة في الجزائر في فترة النظام العسكري وبدايات النظام المدني .(1902 – 1830) *مجلة الدراسات التاريخية*، 4.(3)
- المقدم عمر. (2021، سبتمبر). جوانب من مظاهر الفقر وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية لدى الجزائريين خلال فترة الاستعمار الفرنسي .*مجلة دراسات تاريخية*، 9.(1)

ثالثا: قائمة الرسائل والأطروحات الجامعية

- أحمد طاهري. (د.ت) .*الصراع السياسي ما بين المستوطنين والمكاتب العربية وأثره على السياسة الاستيطانية في الجزائر* [أطروحة دكتوراه]. جامعة البليدة 2.
- بشكر فاتن .(2022–2021) .*سياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر – 1870) 1900)* [رسالة ماجستير]. جامعة 8 ماي 1945، قالمة.
- بوشنافي محمد. (د.ت) .*آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية في المجتمع الجزائري* [بحث جامعي غير منشور]. جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس.
- العربي غانم .(2013) .*سياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر وردود الفعل الوطنية* [رسالة ماجستير]. جامعة 8 ماي 1945، قالمة.
- صالح حيمر. (2014) .*السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1930 – 1830)* [أطروحة دكتوراه].
- فاطمة الزهراء مخالفة .(2025–2024) .*الإدارة والسكان في الجزائر المستعمرة من خلال منشورات الحكومة العامة 1863 – 1883* [أطروحة دكتوراه]. جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

رابعا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

- Ducrocq, T. (1886). *Études sur la loi municipale du 5 Avril 1884*. Paris: Ernest Thorin.
- Léon Morgan. (1885). *Loi municipale, commentaire de la loi du 5 Avril 1884 sur l'organisation et les attributions des conseils municipaux*. Paris.
- République Française. (1939, 1 Septembre). *Décret-loi portant déclaration de l'état de siège (89 départements plus le Territoire de Belfort et les 3 départements de l'Algérie)*. *Journal officiel de la République Française*.



L'ECHO D'ALGER

JEUDI 26 NOVEMBRE 1936

25 CENTIMES

Quand l'Espagne vote

V

Devant les urnes madrilènes avec Carmen en bonnet phrygien

La Chambre reprend aujourd'hui la discussion du projet de redressement financier

Elle examinera les contre-projets socialistes et communistes

En souvenir de la première montgolfière

LE FUHRER EST-IL SINCÈRE ?

Le chancelier Hitler affirme sa nette volonté d'un accord avec la France

LE SORT FAVORISE ENCORE LE MIDI

Un négociant en bois et charbon d'Avignon M. Louis Ribière, est gagnant des 5 millions de la Loterie nationale

M. Ranboure, l'heureux multimillionnaire de la première tranche, achète un château et une limousine de grand luxe

Le contre-projet financier du groupe socialiste S.F.I.O.

LA POLITIQUE

LE "SUPPORTER"

Les observations du lieutenant Seetle dans la stratosphère

L'"Emeraude" a effectué Paris-Marmoué en 4 h. 30

Le tour du monde en avion en 3 jours et demi ?

M. Herriot préside la réunion de la Commission des affaires étrangères

L'amiral Guiprattie est parti pour un voyage en Afrique du Nord

Aujourd'hui : 10 pages

L'echo d'alger N DU 26-11-1936 alger, algéria francaise, p1, gallica.bnf.fs

شكوى السكان من مصادرة اراضيهم
فى 25 مارس سنة 1900

الحمد لله وحده

هاته دبارة •

اجتمعنا تحت رياسة شيخنا الوشن بن زكرى بن المسعود ، نحن عضاء جماعةدوار وادمريال اجتمعنا يوم 25 من شهر مارس سنة 1900 على احساب أمر سيدي الحاكم بلاد أوراس لينظروا فى قضية البلاد التي هي فى واد مريال وهي عينت من الدولة فلاج سيدي معنصر الذي سيكون حدثة سيدي الحاكم أوراس يطلب منا أن نسلموا الى الفلاج المذكور عدد 1350 أقطار و 45 آر • بعد تاءملنا فى الأمر الذي عرض لنا سيدي الحاكم وجدنا فيه ظرارنا كثيرا لأن فى دوارنا لم تكن فيه أراضي الحرث كثيرا ، وعدد النفوس من سكان الدوار اكثير فى التراب الذي عندنا والنصف من البلاد دوار مريال تمسكوا بها حكام الغيب ، ونصف الباقي تريد الدولة تنزعوه للفلاج ولا يبقى لنا شاي ، ولكين نحن طاءيعين الى الدولة وحكامها ، وحيث الدوة لها رغبة فى الفلاج المذكور اننا سلمنا واعطينا عددا 1350 • هتطارات و 45 آر للفلاج الذي سيحدث فى سيدي معنصر بشرط نطلب من سيدي الوالي العام أن يعطى لنا العواض أولا فى فيظ اطلودى وهي بلاد الدمين الكائنة فى واد مريال ، يعطي لنا عدة اراضي المعدة للحرث التي فى الغيب الجبل دوارنا التي كانت أولا زمان بين يدنا ونزعت ودخلوها فى رسم غابت بوغزالت ، نريد نخذوا العواض فى بلاد الدمين الذي فى فم الطوب • نطلب من الدولة أن تنظر الينا بالرضاء ولا تتركنا هاملين • والسلام من الجماعة الحاضرين للدبارة وهم :

حموش عمار بن بلقاسم ، قراداي معمر بن كاكة ، سعديد احمد بن محمد ، بوعكاكر احمد بن عبد الله ، قدوار محمد بن مبارك ، زوزو يحي بن محمد • وبهاذا عرفت سياتك العالية والسلام • ممن كتب عن اذنه ابنكم وخديم دولتكم الوشن بن زكري بن المسعود شيخ دوار واد مريال • (1)

1 ـ المصدر A. O. M. 30 L 73

عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900 ،ص167

وزارة الحربية
قسم شؤون الجزائر

مذكرة حول القطع الزراعية الممنوحة مجانا ، وتاسيس القرى فى الجزائر

على الأشخاص الراغبين فى الاقامة بالجزائر ، بصفتهم معمرين مستفيدين ضمن المراكز السكنية والقرى الفلاحية التي تشيدها الحكومة، توجيه طلباتهم مباشرة ، أو عن طريق الولاة ، وهذا أفضل ، الى وزارة الحربية .

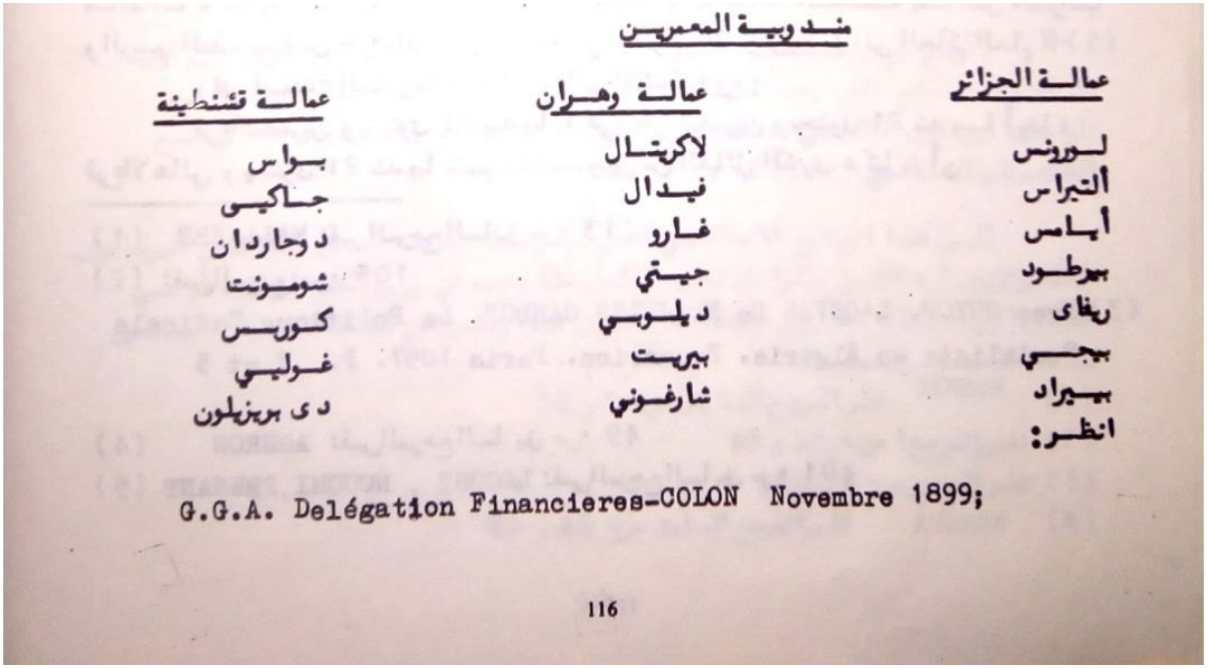
ويجب أن يرفق الطلب بشهادات أصلية ، تبرز على الخصوص خلق صاحب الطلب ومهنته وسنه ، وعمر أولاده وعددهم ، وحصة رصيده المالي الذي يتوفر عليه عند حلوله بالجزائر .

ومع أن حصة الأرصدة غير محددة فان المبلغ المقدر لعائلة غير كبيرة قد يتراوح بين 1200 و 1500 ف ، حين حيازتها لقطعة أرض وعليه فان المبلغ المالي يجب أن يتناسب مع حجم العائلة بحيث يكفيها ويغطي نفقاتها الى أن يحل أول موسم للحصاد .

وفى صورة قبول الطلبات التي ستحول الى مدير الداخلية بالجزائر يقوم هذا الأخير بدمج المقبولين ضمن المستفيدين بالقرية ، وتخصيص قطع أرضية لهم . وبعد ذا لك، يعطي المستفيد عن طريق القسم المختص بالوزارة الحربية رخصة سفر ، تمكنه هو وعائلته ، وكل من يشاركه فى مشروعه ، من الابحار الى الجزائر من ليون أو من مرسيلية ، مجانا . وهنا ننصح المعمرين قبل توجههم الى أحد الميناءين للابحار على أن يحصلوا على الرخصة المذكورة مسبقا ، تفاديا لأي تأخير فى السفر أو دفع لنفقاته على الحساب الخاص وعند الوصول الى المستعمرة يحصل المستفيد فى الحين ، وبعناية من مدير الداخلية على قطعة أرض للبناء فى القرية التي ستحدد له ، وقطعة أخرى للحرث .

٢١٨٩

عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900 ،ص149



مندوبية المعمرين

عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
لورنس	لاكريتال	بواس
ألتيراس	فيدال	جاكيي
أياس	غارو	دوجاردان
بيرطود	جيتي	شومونت
ريفاي	ديلوبي	كوريس
بيجي	بيريت	غوليي
بيراد	شارغوني	دي بريزيلون

انظر:

G.G.A. Delégation Financieres-COLON Novembre 1899;

116

صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر، 1870-1900، ص 116

العناوين	الصفحات
الاهداء	/
مقدمة	-أ-
الفصل الأول: ظهور الاستيطان بالجزائر (1830-1870)	
المبحث الاول: الظروف المساعدة على الاستيطان	01
أولا: الظروف السياسية	01
ثانيا: الظروف الاقتصادية	04
المبحث الثاني :أشكال وتطور اللإستيطان لظهور المدن الاستيطانية	14
أولا: الإستيطان الرسمي	15
ثانيا: الإستيطان الحر	17
ثالثا: توسع الاسيتطان	19
المبحث الثالث :التمثيل السياسي والإداري للمستوطنين	22
أولا: إقامة حكم مدني بدل حكم عسكري	23
ثانيا: الجزائر المدمجة بفرنسا (1871-1896)	25
ثالثا: تأسيس مجلس حكومة منتخبة	26
رابعا: سن مراسيم لصالح للمستوطنين	28
الفصل الثاني: القرارات السياسية والإقتصادية بالجزائر	
المبحث الأول: أبرز القرارات السياسية	32
أولا: البلديات الكاملة الصلاحيات	34
المبحث الثاني: أهم القرارات الاقتصادية	36
أولا: مصادرة الأراضي	36
المبحث الثالث: تصويت الجمعية الوطنية	41
أولا: دور المستوطنين في تشريع الإستيطان	43
ثانيا: ضغط الإعلام كآداة هيمنة	45

ثالثا: البعثات المالية الفرنسية	46
الفصل الثالث: أثر هذا الدور على الجزائريين السياسي والإقتصادي	
المبحث الأول: الأثر السياسي	50
أولا: السيطرة على المجالس وصياغة القوانين	51
ثانيا: قمع الحريات وتقييدها	54
ثالثا: قانون حالة الطوارئ	58
المبحث الثاني: الأثر الإقتصادي	60
أ- فرض الضرائب	61
ب- تفكيك بنية المجتمع	62
ج-زراعة كولونيالية	65
المبحث الثالث: تطور الوعي الفكري	65
عرائض الإصلاحيين 1919 ضد هيمنة المجالس	67
تشكيل التيارات الوطنية (حزب الشعب)	70
تأسيس جمعية العلماء المسلمين	72
تبلور الكفاح المسلح ضد المستعمر	73
تأسيس أحباب البيان والحرية	75
الخاتمة	80
قائمة المصادر والمراجع والملاحق	82
فهرس المحتويات	95
ملخص	98

فهرس الجداول:

العناوين	الصفحات
الجدول رقم 01: يمثل تطور الاستيطان	16
الجدول رقم 02: يمثل تطور الاستيطان	21

ملخص:

سلطت هذه الدراسة الضوء على ظاهرة الاستيطان، حيث عملت فرنسا على جلب عناصر أوروبية من مختلف الجنسيات وإرساء دعائم الاستعمار، تعزز دور المستوطنين في إنتقال الجزائر من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، فأصبحوا شركاء فعليين في صنع القرارات وبسط نفوذهم في الساحة السياسية، وفرض الهيمنة الاقتصادية بتفكيك الأراضي ومصادرتها، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع عدد المستوطنين، وأصبحوا قوة اقتصادية وسياسية فاعلة، مما انعكس سلباً في تهميش الجزائريين وإقصائهم، وهذا ما مهد الطريق نحو الكفاح المسلح.

Abstract:

This study sheds light on the phenomenon of colonization, through which France brought in European elements from various nationalities and laid the foundations of colonial rule. This strengthened the role of settlers in the transition of Algeria from military to civilian administration, making them actual partners in decision-making and extending their influence in the political arena. They also imposed economic domination by dismantling and confiscating land, which led to a rise in the settler population and turned them into a powerful economic and political force. This development had a negative impact on Algerians, as it marginalized and excluded them, thus paving the way for armed struggle.